الرئيس العليمي: ننفذ برنامج إصلاحات عاجلة

المالية

mof-yemen.net

Al-Maliah

سبتمبر 2022

العدد (156)

مجلة فصلية- تهتم بشؤون المال والاقتصاد- تصدر عن ديوان وزارة المالية العاصمة المؤقتة عدن

A Quarterly Magazine Concerned with Finance & Economics- Issued by the Office of the Ministry of Finance, the Temporary Capital Aden

الحكومة تؤكد المضي في مسار الإصلاحات

وزير المالية يشدد على تنفيذ النظام المالي المتكامل (IFMIS)

دراسات:

- معالجات عدم استقرار أسعار الصرف
- تنمية وتوزيع الموارد العامة والمشتركة
- أثر الصراع العالمي على الاقتصاد اليمني

المالية العامة تتجه في مسار مستدام..

قفزة كبيرة في الإيرادات

لمتابعة أخبار وإصدارات وزارة المالية

زُر موقعنا الرسمي

mof-yemen.net

قفزة كبيرة في الإيرادات

سجلت الإيرادات العامة للدولة ارتفاعا يقترب من 200% خلال الأشهر الماضية من العام المالي الحالي، مقارنة بما تم تحصيله في المقابل لنفس ألفترة من العام المنصرم2021، وتأتي هذه القفزة الكبيرة في الإيرادات كثمرة للاصلاحات التي انتهجتها الوزارة، لتطبيق الحوكمة وترشيد الإنفاق وربط كافة الإيرادات بالحساب الحكومي في البنك المركزي اليمني بالعاصمة المؤقتة عدن.

وتقدر الإيرادات العامة للدولة بأكثر من 1.8 ترليون ريال يمني، خلال ألفترة يناير - أغسطس من العام المالي الحالي، مقارنة بما تم تحصيله في المقابل لنفس ألفترة من العام المنصرم2021 والتي بلغت 623.5 مليار ريال، بزيادة قدرها 1.2 ترليون ريال.

وتقدر إجمالي الأيرادات التي استوفتها مصلحة الجمارك خلال ألفترة من يناير وحتى اغسطس من العام الجاري 2022 بـ 476 مليار 795 مليون 745 ألف 27 ريال يمني، منها 262 مليار و712 مليون ٣٣٠ ألف و24 ريال يمني إيرادات ضريبية، و214 مليار 83 مليون و415 ألف و3 ريال يمني إيرادات جمركية وعوائد أخرى.

وتجاهد وزارة المالية لتنفيذ توجهات مجلس القيادة الرئاسي والحكومة، للتنفيذ سياسة الوعاء الموحد وحصر توريد الإيرادات المركزية والمحلية إلى حساب الحكومة العام لدى البنك المركزي، في ظل استمرار توريد 23.095 مليار ريال، من الإيرادات الضريبية المركزية إلى حساب السلطات المحلية بتوجيهات من محافظي المحافظات.

وكانت وزارة المالية بقيادة معالي الوزير الأستاذ/ سالم صالح بن بريك ضمن خطة الإصلاحات التي تنتهجها شرعت في تطبيق سياسة وقف التمويل التضخمي لعجز الموازنة منذ مطلع العام الجاري، وهو ما ساهم بشكل كبير في وقف الضغط والسحب من السيولة النقدية الاحتياطية لدى البنك المركزي اليمني في العاصمة المؤقتة عدن، وبالتالي ساهم ذلك ضمن عدة عوامل في استقرار اسعار صرف الريال اليمني عند مستوى 1200 ريالا أمام الدولار بعد أن كان وصل سابقاً إلى 1600 ريالا.

رئيس التحرير

المالية

mof-yemen.net Al-Maliah Magazine

العـــدد (156) سبتمبر 2022

مجلة فصلية تهتم بشؤون المال والاقتصاد

تصدر عن ديوان وزارة المالية العاصمة المؤقتة عدن

A Quarterly Mgazine Concerned with Finance & Economics

Issued by the Office of the Ministry of Finance, the Temporary Capital Aden

رئيس التحرير

وائل شائف ثابت

Chif-in- Editor

Wail Shaif Thabet

هيئة التحريـر

فاروق عبدالسلام

معاذ عبدالواحد محمد الصبري

المستشار القانوني

د. خالد العسلي

الطباعة الالكترونية

أحلام عبدالواحد

العلاقات العامة

راسخ بامسلم

ترجمـة

ياسر عبدالغني

التصميم والإخراج

Design & Lay-Out

سلطان عبدالحميد الصالحي

Sultan A. Al-Salhi

mof-yemen.net

+967771679214

المقالات المنشورة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

ملف خاص

29-33

المالية العامة تتجه في مسار مستدام

الملف الاخباري

وزير المالية والسفير الفرنسي يوقعان اتفاقية تأجيل الديون 11

المالية تعزز تشغيل مستشفى عدن العام بـ 5 ملايين دولار 13

476 مليار ريال الايرادات من يناير إلى أغسطس 2022 17

وزارة المالية وبراجما تبحثان تطبيق نظام الخزينة الموحد 12

وزير المالية يبحث مع السفير الأمريكي الأوضاع المالية والاقتصادية ودعم اليمن 14

الجمارك تتسلم جهاز أشعة متنقل لفحص الحاويات 22

المالية والتربية والتعليم تناقشان احتياجات القطاع التربوي 28

وزير المالية يتسلم شهادة الأيزو العالمية الممنوحة لمصلحة الجمارك 16

لجنة تسيير الأمن الغذائي تناقش مستوى الأمن الغذائي 21

ورشة تدريبية لتطبيق إطار جديد لمراقبة انفاق الجهات الحكومية

كتابـات- دراسات

عدلي جار الله 23

هويدا الفضلي 42

أبو بكر الشارحي 43

معاذ الصبري 54

يوسف سعيد 56

يتقدم موظفو وزارة المالية

الديوان العام بالعاصمة المؤقتة عدن وفروعها في المحافظات

بأصدق التهاني والتبريكات للقيادة السياسية ممثل بفخامة الرئيس

الدكتور/ رشاد العليمي

رئيس مجلس القيادة الرئاسي

ودولة الدكتور/ معين عبدالملك سعيد- رئيس الوزراء

وإلى كافة شعبنا اليمني العظيم بمناسبة

الذكـــرى الـ60 لثـــورة الـ26 مـــن سبتمبـــر

والذكرى الـ 59 لثورة الـ14 من أكتوبر المجيدتين،،،

سائلين المولى عز وجل أن يعيد المناسبتين وقد تحقق لشعبنا ووطننا السلام والاستقرار،،،

عنهـــم:

الأستاذ/ سالم صالح بن بريك

وزير المالية

خاطب فخامة الرئيس الدكتور/ رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، العالم بكلمة هامة، دعا فيها المجتمع الدولي إلى أحداث تحول حاسم في مقاربته للازمة اليمنية، وانهاء المعاناة الانسانية التي صنعتها المليشيات الحوثية المدعومة من النظام الإيراني.

وسرد فخامة الرئيس في كلمته امام الجمعية العامة للأمم المتحدة، جذور وتطورات النكبة التي يعيشها اليمنيون للعام التاسع منذ انقلبت المليشيات الحوثية على التوافق الوطني، وسيطرت على مؤسسات الدولة، واعلنت الحرب على دول الجوار والعالم أجمع.

وطالب رئيس مجلس القيادة الرئاسي المجتمع الدولي بإدانة التدخلات الايرانية السافرة في اليمن، واخضاع النظام الايراني إلى الجزاءات المفروضة بموجب قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بنظام حظر الأسلحة، ومنعه من تزويد مليشياته بالتقنيات العسكرية كالصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة، التي تستخدم في ارتكاب أعمال إرهابية بحق المدنيين في اليمن، ودول المنطقة.

وكان فخامة الرئيس العليمي، قاطع جلسة المناقشة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة، أثناء إلقاء الرئيس الإيراني ابراهيم رئيسي كلمته، احتجاجا على التدخلات الايرانية المزعزعة لأمن واستقرار اليمن والمنطقة، واستمرار دعم مليشياتها الارهابية بالمال والسلاح، لاطالة امد الحرب ومفاقمة الكارثة الانسانية في البلاد..

مقتطفات من نص كلمة فخامته.

قاطع كلمة الرئيس الإيراني ودعى إلى أحداث تحول حاسم..

الرئيس العليمي: ننفذ برنامج إصلاحات عاجلة

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي.. السيد الرئيس.. السيد الأمين العام، السادة المندوبين، السادة الحضور جميعا، في البداية أتقدم بخالص التهاني لمعالي السيد تشابا كوروسي، ولبلده الصديق جمهورية المجر لانتخابه رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنيا له كل التوفيق والنجاح في قيادة أعمال هذه الدورة التي تطمح وفق شعارها إلى (حلول تحويلية لتحدياتنا المتشابكة).

كما أتقدم بالشكر الجزيل لسلفه ممثل جمهورية المالديف عبدالله شاهد، على ما بذله من جهد في خدمة اهداف ومبادئ هذه المؤسسة.

وأود الثناء، والاشادة ايضا بدور الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش، في تعزيز حضور المنظمة الاممية وسط كل هذه التحديات العالمية المتشابكة، وهو شكر موصول لكافة موظفي الامم المتحدة، ووكالاتها ومبعوثيها، الذين يبذلون جهودا كبيرة للتخفيف من معاناة شعبنا، جنبا إلى جنب مع مساعيهم الحميدة ومحاولاتهم المستمرة لجلب السلام والاستقرار إلى بلدنا الذي ينزف للعام الثامن على وقع الحرب، وازمة انسانية كبرى من صنع المليشيات الحوثية الارهابية المدعومة من النظام الايراني.

كما أغتنم هذه المناسبة لأتقدم بخالص التهاني إلى أبناء شعبنا اليمني العظيم الذين يحتفلون بالتزامن مع انعقاد هذا الاجتماع الرفيع بأعيادهم الوطنية 26 سبتمبر، و14 اكتوبر، و30 نوفمبر، التي مثلت محطات فاصلة من التطور الاجتماعي والثقافي، واعلان النظام الجمهوري، الذي يسعى الإماميون الجدد إلى الانقلاب عليه بعد ستة عقود من قيامه وتأسيسه على مبادئ الحرية والعدالة وإزالة الفوارق والتمييز العنصري ومشاركة المرأة وضمان الحقوق والحريات.

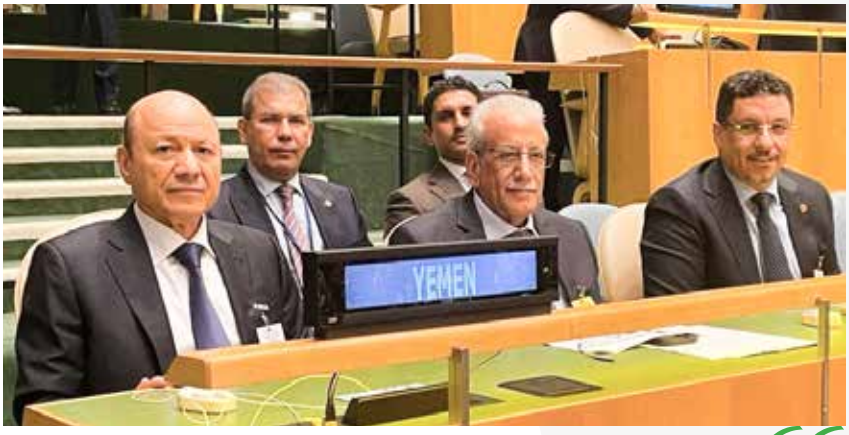

كلما تباطأنا عام اخر عن تقديم موقف حازم إزاء الملف اليمني كلما كانت الخسائر أكثر فداحة والمليشيات، والجماعات الارهابية أكثر خطرا في تهديداتها العابرة للحدود

السادة الحضور

يشرفني أن أتحدث إليكم اليوم للمرة الاولى بصفتي رئيسا لمجلس القيادة الرئاسي في الجمهورية اليمنية، وهي السنة الثامنة على التوالي التي يقف فيها قائد يمني امامكم هذا الموقف ليحكي قصة الحرب، والدمار، والازمة الانسانية الاسوأ في العالم.

يحمل قادتنا في كل مرة إلى رحاب هذا الصرح العظيم، المزيد من الآلام، والاوجاع، وذكريات عن القادة الشجعان، والنساء والاطفال، والجيران، والاصدقاء، وزملاء العمل، الذين نفقدهم يوميا بسبب

الحرب، والاوبئة، والجوع.

وكلما تباطأنا عام اخر عن تقديم موقف حازم ازاء الملف اليمني، كلما كانت الخسائر أكثر فداحة، والمليشيات، والجماعات الارهابية أكثر خطرا في تهديداتها العابرة للحدود، فضلا عن انتهاكاتها الفظيعة لحقوق الانسان التي توحدت حولها امنا تحت مظلة هذه المؤسسة على مدى أكثر من سبعين عاماً.

وأنا هنا اليوم لأشارككم مجددا القصة.

قصة الشعب اليمني العظيم، والصبور، وكفاحه، ومعاناته، واسئلته التي تحاصرنا جميعا، وما اذا كان بوسعنا هذه المرة العمل الجاد من اجل وقف نزيف الدم، وانقاذ الارواح، وهزيمة التطرف، والارهاب، وحماية ارادة شعبنا وتطلعاته المشروعة في استعادة الدولة، والمشاركة السياسية، والعيش الكريم، والتخلص من التطرف الديني، والمذهبي والطائفي، وزرع الكراهية بين الشعوب.

السيد الرئيس.. السيد الأمين العام..

على طول الطريق كان موقف الاسرة الدولية موحدا، ازاء المسألة اليمنية، وهو موقف يبعث على الاعتزاز والتقدير، بدءا بدعم خطة نقل السلطة على اساس المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية عام 2011، والشروع في مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي انتهى في يناير عام 2014 بمشاركة كافة القوى والمكونات اليمنية بمن فيهم الحوثيون، وافضى إلى وثيقة مرجعية ضامنة للمشاركة الشعبية الواسعة،

بدأنا عهد جديد في بلادنا قائم على الشراكة والتوافق الوطني بتشكيل مجلس القيادة الرئاسي كممثل شرعي للشعب اليمني بموجب مرجعيات المرحلة الانتقالية التي باركها شعبنا والمجتمع الاقليمي والدولي

و تحقيق تطلعات اليمنيين في الديمقراطية، والعدالة، والمواطنة المتساوية، والمشاركة الواسعة للمرأة، والحفاظ على حقوق الفئات الضعيفة، وحرية الاعتقاد، وتوج هذا الجهد بانعقاد مجلس الامن الدولي في صنعاء عام 2013.

لكن هذا الحلم لم يستمر طويلاً، حيث انقلبت المليشيات الحوثية الارهابية على التوافق الوطني المنبثق عن ذلك الحوار الشامل، وإعاقت طرح مسودة الدستور الجديد للاستفتاء الشعبي، وأطلقت حملة اجتياح واسعة للعاصمة صنعاء ومدن اليمن، وملاحقة رئيس البلاد وحكومة التوافق الوطني إلى عدن، سعيا لاغتياله، وسيطرت على مؤسسات الدولة كأمر واقع، واعلنت الحرب على دول الجوار والعالم اجمع.. وتلك كانت بداية قصة هذه الحرب المدمرة، التي تحولت اليوم إلى مصدر تهديد حقيقي لأمن المنطقة، وخطوط الملاحة الدولية وامدادات الطاقة العالمية بأسرها.

لقد اودت هذه الحرب ايها السادة بحياة مئات الالاف من الارواح، والمصابين في غضون السنوات الماضية، وقذفت بأكثر من 20 مليونا إلى دائرة الجوع، كما شردت مئات الالاف ايضا عبر الاقطار والقارات، وأكثر من اربعة ملايين نازح إلى مخيمات داخلية في ظروف بالغة القسوة، وسحقت سبل العيش وهامشنا الديمقراطي الناشئ.

كما جلبت الاوبئة والفيضانات المرتبطة بالمتغيرات المناخية سنويا الموت والدمار المكلف مع انهيار شبكة الحماية والرعاية الحكومية، ما يجعل خياراتنا لإنقاذ الارواح محدودة، في ظل تعنت المليشيات الارهابية، ورفضها كافة المساعي لتحقيق السلام المستدام، والتفرغ لإعادة بناء بلدنا، وتنميته.

السادة الحضور

منذ السابع من ابريل الماضي، بدأ عهد جديد في بلادنا قائم على الشراكة والتوافق الوطني بتشكيل مجلس القيادة الرئاسي كممثل شرعي للشعب اليمني، وارادته السياسية بموجب مرجعيات المرحلة الانتقالية، التي باركها شعبنا، والمجتمع الاقليمي، والدولي.

ومنذ اليوم الأول جعل مجلس القيادة الرئاسي خيار السلام وانهاء المعاناة الانسانية كأسمى أهدافه على طريق استعادة الدولة، وانهاء الانقلاب، واعادة العمل بمنظومة الحقوق

والحريات، والمواطنة المتساوية، وضمان تمكين المرأة والشباب من صنع مستقبلهم وبناء السلام المنشود.

وعلى مدى الستة الاشهر الماضية، عمل مجلس القيادة الرئاسي بشكل وثيق مع حكومة الكفاءات السياسية، والاشقاء في التحالف الداعم للشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والشركاء الاقليميين والدوليين، على برنامج اصلاحات عاجلة لتفعيل المؤسسات، وتحسين الخدمات، وكبح انهيار العملة الوطنية، والسيطرة على الاثار الجانبية للتضخم الحاد، والازمة الغذائية العالمية.

كما أعطينا اولوية، لبناء المؤسستين الامنية والعسكرية، وإعادة تشكيل السلطة القضائية، بعد نحو عامين من التوقف، ضمن حزمة من الاستحقاقات المرتبطة بمكافحة الفساد، ومحاربة الارهاب والجريمة المنظمة، وتفعيل أجهزة إنفاذ القانون وتحقيق العدالة، وحماية الحريات العامة، والسلم الاجتماعي.

السيدات والسادة

يؤكد مجلس القيادة الرئاسي، تمسكه بنهج السلام، وفقا لمرجعيات الحل الشامل للازمة اليمنية المتمثلة بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وخصوصاً القرار 2216، التي تضمن جميعها سلاماً مستداما يحفظ للدولة مكانتها، وسلطاتها الحصرية، ومؤسساتها الدستورية، ونظامها الجمهوري.

كما نعلن إحترامناً الصارم للقانون الدولي الانساني، والقانون الدولي لحقوق الانسان، والالتزام بكافة المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية، والعمل بنهج التحالف الوثيق مع دول الجوار، والشراكة البناءة مع الامم المتحدة والأسرة الدولية، في مساعيهم لبناء السلام وتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار والحرية لكافة شعوب العالم.

ويلتزم مجلس القيادة الرئاسي بترسيخ نهج متسق مع ميثاق ومهام الامم المتحدة، وتسهيل عمل وكالاتها الانسانية، وبعثاتها السياسية، وآلياتها الرقابية ذات الصلة، وضمان الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنساء، ومنع استغلال الاطفال، وتجنيدهم في الاعمال

قاطع الرئيس العليمي جلسة المناقشة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة، أثناء إلقاء الرئيس الايراني كلمته، احتجاجا على التدخلات الايرانية المزعزعة لأمن واستقرار اليمن والمنطقة

القتالية.

السيد الرئيس السيد الأمين العام

منذ اليوم الاول للأزمة اليمنية، خضنا مع المليشيات المتمردة تجارب مريرة في رحلة البحث عن السلام، نكثت فيها بكافة العهود والالتزامات، بدءاً بإتفاق السلم والشراكة غداة اجتياحها العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014، ومروراً باجتماعات جنيف الاولى والثانية، ومشاورات الكويت، وستوكهولم.. وصولاً إلى الهدنة القائمة التي فقدنا خلالها نحو 300 شهيد، وأكثر من 1000 جريح بخروقات المليشيات الارهابية.

ونحن اليوم على بعد حوالي إسبوع فقط لانتهاء الهدنة الانسانية، يذكر مجلس القيادة الرئاسي، المجتمع الدولي بأن الحكومة التزمت بكافة عناصر هذه الهدنة بدءاً بتسيير الرحلات التجارية المنتظمة إلى مطار صنعاء، وتسهيل دخول سفن المشتقات النفطية إلى موانئ الحديدة، سعيا منها لتخفيف المعاناة عن شعبنا، في حين لاتزال المليشيات الارهابية تغلق طرق تعز والمحافظات الأخرى، وتتنصل عن دفع رواتب الموظفين لديها والإفراج عن السجناء والمحتجزين، وتبحث عن أي ذريعة لإفشال الهدنة وإعاقة الجهود الأممية، والدولية لتجديدها والبناء عليها في تحقيق السلام الشامل الذي تتطلعون إليه جميعاً.

لقد قطعت هذه الهدنة الشك باليقين من اننا نفتقد بالفعل لشريك جاد في صناعة السلام، كما عززت قناعة اليمنيين بصعوبة التهدئة المستدامة دون رادع حاسم مع جماعة طائفية مسلحة.

ونؤكد في هذا الصدد الموقف الثابت لمجلس القيادة الرئاسي المرحب بتجديد الهدنة على أن لا تكون على حساب مستقبل اليمنيين، وتحضيراً لجولة آدمي من الحرب وتفريطاً بالسيادة وتمكينا لهذه المليشيات الارهابية التي لا تهدد اليمن فحسب بل الاقليم والعالم.

إن السلام بالنسبة لنا أيها السادة هو خيار استراتيجي لا لبس فيه، ويعني ذلك إدراكنا الواعي بصعوبة حكم البلاد دون مشاركة جميع اليمنيين، وفي المقابل عدم القبول بأي جماعة او تشكيل مسلح يحتكر القوة، وسلطة انفاذ القانون، وهذه هي ابسط اسس الدولة التي يستحقها الشعب اليمني كباقي شعوب هذا الكوكب.

غير ان القضية الرئيسة لفهم السلام بالنسبة للمليشيات الارهابية، لا تتعلق بالخوف على السيادة كما تزعم، بل بضمان مكانة فوق الدولة لقادتها الذين يدعون الاصطفاء الإلهي لحكم البشر، ويتبنون تصدير العنف عبر الحدود، ونهجا عدائياً ضد السلام والتعايش المدني، وغرس الكراهية والتكفير والعداء ضد الآخر.

أدرك انه من الصعب على بلدانكم التي تعيش منذ زمن طويل في السلم والاستقرار، ان تستوعب بسهولة، ان هناك

بشرا في هذا العصر يرون في السلام غزوا فكريا، وحربا ناعمة، لكن هذه هي احدى الحقائق المشتركة بين المليشيات الحوثية، وتنظيمات القاعدة وداعش وبوكو حرام واخواتها.

السيد الرئيس السيدات والسادة..

إن الحلول التحويلية التي نتخذها شعارا لهذه الدورة، تتطلب اولا ترسيخ القيم الواضحة لبناء السلام الذي ينشأ نتيجة قيام حكومة مستقرة، وامتلاك رادع حاسم لحماية العملية السياسية، وفتح الطريق امامها بكل السبل.. أما إذا استمرينا عالقين بين مخاوف من أن استخدام القوة سيقطع الطريق أمام محاولات التهدئة الهشة، وأن التصنيف الارهابي سيقود إلى كارثة انسانية، فعلينا إذا البحث عن خيارات بديلة مساوية لقوة ذلك الردع، وليس هناك أفضل من ان يدعم المجتمع الدولي الحكومة الشرعية لتتمكن من الانتصار لقيم الحرية والسلام والتعايش.

إن الدبلوماسية بمفهومها الاكاديمي، تقوم على تقريب وجهات النظر المختلفة، وهي لا يمكن أن تمارس، بحسب هذا التعريف، إلاّ في إطار نظام معترف بشرعيته، وعدم الاتصال بالكيانات التي تنكر قواعد النظام الدولي، وإلاّ كان ذلك نكثا بمبادئ وميثاق هذه المؤسسة.

السيد الرئيس السيدات والسادة..

بينما ينشغل العالم عن معاناة اليمنيين واصواتهم المطالبة بالحرية والعيش الكريم، ببؤر أخرى من التوتر حول العالم، كان معنا اشقاء كرماء على طول المسار في تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية، ودولة الامارات العربية المتحدة، الذين بذلوا دماءهم واموالهم، وتحملوا مسؤولية الدفاع عن دولة عضو في الامم المتحدة، نيابة عن المجتمع الدولي، وفتحوا بلدانهم لاستضافة الملايين من أبناء شعبنا المشردين سواء للعمل او الاقامة، او العلاج، والتعليم.

وقد تلقى مجلس القيادة الرئاسي وحكومة الكفاءات السياسية هذا العام، دعما سخيا من المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة في مختلف المجالات بما في ذلك تنفيذ مشاريع خدمية عاجلة لمدينة عدن والمدن الأخرى بقيمة تتجاوز نصف مليار دولار.

ولا ننسى كذلك التنويه بالتمويلات والتعهدات الانسانية والانمائية، من الولايات المتحدة الأميركية، ودول الاتحاد الاوروبي، والمملكة المتحدة، وباقي الاصدقاء المخلصين لقضيتنا العادلة.

ومع ذلك فإن حجم الفجوة التمويلية تزداد اتساعا، مهددة بإغلاق المزيد من برامج الاغاثة المنقذة للحياة، بما في ذلك الغذاء، والرعاية الصحية.

وإلى جانب اهمية الاستجابة العاجلة لنداء المنظمات الانسانية، سيكون من الأهم أيضاً الاستثمار في مشروعات مدرة للدخل قابلة للاستدامة، وضخ التعهدات والتمويلات عبر البنك المركزي اليمني في عدن، دعما للعملة الوطنية وأسعار السلع الاساسية التي من شأن انخفاضها المساهمة في التصدي بشكل أفضل لشبح المجاعة المحدق.

كما ينبغي ألاّ تمنعنا عراقيل المليشيات الارهابية عن تحمل مسؤولياتنا الاخلاقية لتفادي التسرب النفطي الوشيك في البحر الاحمر لأكثر من مليون برميل من الخام المخزون على متن الناقلة صافر منذ خمس سنوات، ما يهدد بكارثة بيئية مدمرة تفوق أربعة أضعاف التسرب الذي سببته اكسون فالديز في شاطئ المحيط الهادي عام1989.

وبهذه المناسبة نتقدم بالشكر لكل الدول، ورجال الاعمال اليمنيين الذين ساهموا بدعم خطة إنقاذ الناقلة صافر التي حولتها المليشيات الارهابية إلى ورقة سياسية واقتصادية للابتزاز والتكسب والارتزاق.

السيدات والسادة..

إننا نضم صوتنا إلى كافة الدول في الدعوة إلى ضمان حرية الملاحة الدولية، ومكافحة التطرف والارهاب، والقرصنة، ودعم الاجراءات الرامية لمنع انتشار اسلحة الدمار الشامل، وعلى راسها برنامج ايران النووي، وصواريخها البالستية، ودورها التخريبي في المنطقة.

كما ندعو المجتمع الدولي إلى ادانة التدخلات الايرانية السافرة بحق بلادنا، وامنه واستقراره وتحويله إلى منصة تهديد عبر الحدود، واخضاعها إلى الجزاءات المفروضة بموجب قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالملف اليمني.

وفي هذا السياق ندعو الدول الأعضاء إلى الالتزام بنظام حظر الأسلحة، ومواجهة النفوذ الإيراني المزعزع لاستقرار المنطقة، ومنعه من تزويد مليشياته بالتقنيات العسكرية كالصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة، التي تستخدم في ارتكاب أعمال إرهابية بحق المدنيين في بلادنا ودول المنطقة، بما في ذلك زرع ملايين الالغام المحرمة دوليا، واستهداف خطوط الملاحة الدولية في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

كما تؤكد الجمهورية اليمنية على موقفها الثابت تجاه القضية الفلسطينية، والدفع بمسار السلام قدما نحو حل عادل وشامل للقضية على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، بما يكفل حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة.

السيد الرئيس السيدات والسادة..

يبدأ الاعلان العالمي لحقوق الانسان بالتأكيد على (إن الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع اعضاء الاسرة البشرية، وبحقوقهم المتساوية، هو اساس الحرية والعدل والسلام في العالم).

ولهذا فإن علينا وضع هذه الحقوق على الدوام في اولويات مهام الجمعية العامة للأمم المتحدة، على امل الانتصار لعشرات الالاف من مواطنينا المهجرين، والمحتجزين والمخطوفين، والمخفيين، والمعتقلين، بمن فيهم صحفيون ونشطاء، وفنانون، وعمال اغاثة، ورهائن من مختلف الاعمار.

لستم بحاجة ايها السادة إلى مزيد الادلة عن الانتهاكات الفظيعة في مناطق سيطرة المليشيات الحوثية الارهابية، كأسوأ مكان للحريات العامة وحقوق الانسان في العالم، ولكن دعوني انهي حديثي بهذه القصة.

مؤخراً قال أحد الناجين من قبضة المليشيات، عندما سأله الطبيب عن تاريخ مولده، أنه ولد منذ أسبوعين، أي منذ خروجه من صنعاء، لكن قلبه يكاد ان يتوقف خوفا على اهله، واصدقائه الذين تركهم وراءه هناك.

لهذا أيها الجمع الكريم، لا يجب ان نتباطأ لحظة واحدة بعد اليوم في مهمتنا الجماعية لإعادة ملايين اليمنيين إلى الحياة، والامل، والمستقبل الذي تتمنوه أنتم لشعوبكم العزيزة.

شكرا لكم..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الحكومة تؤكد المضي في مسار الإصلاحات

ترأس عضو مجلس القيادة الرئاسي اللواء عيدروس قاسم الزبيدي بالقصر الرئاسي في معاشيق، اجتماعا استثنائيا لمجلس الوزراء.

وخصص الاجتماع الذي حضره رئيس مجلس الوزراء الدكتور معين عبدالملك لمناقشة عدد من القضايا العاجلة وفي مقدمتها تفعيل عمل الوزارات وفتح مقراتها الرئيسية في العاصمة عدن للقيام بالمهام المنوطة بها تجاه المواطنين وسبل واليات مضاعفة موازناتها ورفدها بالكوادر الشبابية المدربة.

وفي هذا السياق شدد اللواء الزبيدي على ضرورة فتح مقرات الوزارات في العاصمة عدن ومزاولة جميع وزراء الحكومة لمهامهم من المقرات الرئيسية لوزاراتهم، مؤكدا ان العمل من خارج العاصمة المؤقتة عدن امراً غير مقبول، كما شدد عضو مجلس القيادة الرئاسي على ضرورة بذل المزيد من الجهود للارتقاء بأداء الوزارات، وتفعيل نشاطها والانضباط الوظيفي فيها وتأهيل المنشآت التابعة لكل وزارة للاستفادة القصوى منها ورفد الوزارات بالكوادر الشبابية المدربة القادرة على مواكبة التطورات في مختلف المجالات.

كما ناقش الاجتماع الاستثنائي موازنات الوزارات، وسبل تعزيزها ومضاعفتها بما يمكن الوزارات من أداء مهامها.

بعدها، استمع اللواء الزبيدي من رئيس وأعضاء مجلس الوزراء الى مجمل الصعوبات التي تواجهها وزاراتهم، والجهود المبذولة لتفعيل عملها وتكثيف نشاطها في العاصمة المؤقتة عدن وعموم المحافظات المحررة، والجهود التي يبذلها الوزراء للتغلب على تلك الصعوبات.

وتحدث رئيس مجلس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، بكلمة رحب في مستهلها ب عضو مجلس القيادة الرئاسي اللواء عيدروس الزبيدي، لترأسه هذه الجلسة الاستثنائية، واعتبر ذلك رسالة دعم للحكومة، انطلاقا من ان دعم مجلس القيادة الرئاسي أساس لعمل وإنجاز الحكومة والمشاركة في مواجهة التحديات الراهنة.

وأثنى الدكتور معين عبدالملك، على ما طرحه اللواء عيدروس الزبيدي في كلمته ورؤيته لتفعيل أداء الوزارات وما تبذله الحكومة في هذا الجانب من جهود.. مشيرا الى ما حققته الحكومة خلال الفترة الماضية في مختلف الجوانب ورؤيتها للتعامل مع التحديات والتغلب عليها بتوجيهات من مجلس القيادة الرئاسي.. مشيرا الى أولوية العمل على تعزيز الأمن والاستقرار ودعم وتعزيز مؤسسات الدولة في العاصمة المؤقتة عدن.

وأكد رئيس الوزراء عزم الحكومة وتصميمها المضي في مسار الإصلاحات المالية والاقتصادية والإدارية.. لافتا الى ما تحقق والخطوات المقبلة في هذا المسار.

وزير المالية والسفير الفرنسي يوقعان اتفاقية تأجيل الديون بين البلدين

وقع وزير المالية سالم بن بريك، في العاصمة المؤقتة عدن، مع السفير الفرنسي لدى اليمن جان ماري صافا، اتفاقية تأجيل الديون بين البلدين الصديقين.

كما بحث الوزير بن بريك مع السفير صافا، تعزيز أوجه التعاون والتنسيق المشترك في مختلف المجالات، ومستجدات الأوضاع على الصعيد الوطني ولا سيّما الجوانب المالية والاقتصادية والمساهمة في تخفيف أعباء المالية العامة في ظل الأوضاع الصعبة الراهنة بالبلاد وجهود الدعم الفني لوزارة المالية والهيئات والمصالح التابعة لها.

وتطرق الجانبان، إلى تطورات الأزمة في اليمن والتحديات التي خلفتها الحرب وألقت بظلالها السلبية على الجوانب الإنسانية والمعيشية والخدمية للمواطنين، والجهود المحلية والإقليمية والدولية والأممية في سبيل تحقيق السلام الشامل والدائم والانطلاق صوب إعادة بناء مؤسسات الدولة وتحقيق التنمية.

واستعرض وزير المالية بن بريك، رؤى وتوجهات وجهود مجلس القيادة الرئاسي والحكومة ووزارة المالية بخصوص عملية الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية الشاملة الهادفة إلى تحقيق الاستقرار على مستوى الأوضاع العامة وتنمية الموارد العامة للدولة من أجل المساهمة في مواجهة التحديات الماثلة أمام القيادة السياسية للبلاد في المرحلة الحالية.

وجدد بن بريك التأكيد على أهمية مصفوفة الدعم المعلن من جانب الأشقاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية وبمقدمتها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وكذا أهمية الجهود الحكومية في عملية الإصلاحات بالجوانب الاقتصادية والمالية والإدارية بدعم إقليمي ودولي..مشيداً بالدعم المالي والفني المقدم من الأشقاء خصوصا بدول تحالف دعم الشرعية في اليمن والأصدقاء من شركاء الحكومة في المجتمع الدولي من خلال مساندتهم لتنفيذ توجهات المجلس الرئاسي وجهود الحكومة بشأن معالجة الأوضاع العامة وتخفيف معاناة المواطنين في مختلف المجالات والقطاعات.

واشار وزير المالية، الى أن كافة جهود المانحين الدوليين من الأشقاء والأصدقاء هي محل تقدير الحكومة.. مؤكداً حرص الحكومة على تقديم كافة التسهيلات للمانحين واستيعاب الدعم واستغلاله بالشكل الأمثل للاستفادة منه في تحقيق التعافي وتعزيز الاستقرار والنهوض بالتنمية.

من جانبه جدد السفير الفرنسي، حرص بلاده على دعم جهود تحقيق السلام في اليمن ومعالجة آثار الحرب، وكذا مواصلة فرنسا تقديم الدعم لليمن وشعبه في مختلف المجالات ومنها الاقتصادية والمالية وفقا للاحتياجات والأولويات.

بن بريك ولصور يناقشان الأوضاع والقضايا المالية والإدارية لجامعة عدن ومنتسبيها

ناقش وزير المالية سالم بن بريك، في العاصمة المؤقتة عدن، مع رئيس جامعة عدن الدكتور الخضر لصور، الأوضاع والقضايا المالية والإدارية لجامعة عدن ومنتسبيها.

وتطرق اللقاء إلى الجهود والإجراءات المبذولة في سبيل معالجة الصعوبات التي تواجه الهيئة التدريسية والموظفين في الجامعة، من أجل الإسهام في استقرار سير العملية التعليمية في مختلف كليات جامعة عدن.

وأكد الوزير بن بريك، حرص وزارة المالية على تقديم كافة التسهيلات وفقا للإمكانيات المتاحة لمعالجة أي معوقات تقف في طريق سير العملية التعليمية وأداء منتسبي جامعة عدن في العملية التعليمية والتنويرية، وذلك في إطار اهتمام الوزارة بدعم جهود كافة المؤسسات الحكومية ومنها التعليمية.

من جانبه تطرق رئيس الجامعة لصور، إلى الأوضاع العامة إداريا وأكاديميا في جامعة عدن وكلياتها، والإشكالات التي تواجههم والجهود المبذولة لمواجهتها والتغلب عليها ومواصلة أداء الرسالة التعليمية.

وزارة المالية وبراجما تبحثان تطبيق نظام الخزينة الموحد

ناقش هاني وهاب نائب وزير المالية ، في ديوان الوزارة بالعاصمة المؤقتة عدن، مع شركة براجما، تطبيق نظام الخزينة والحساب الحكومي الموّحد لكافة الحسابات البنكية الحكومية، بما يضمن الاستخدام الامثل للموارد النقدية الحكومية وتعزيز الرقابة والشفافية.

ويأتي اللقاء ضمن برنامج التعاون المشترك بين وزارة المالية والمؤسسة الأمريكية للتنمية (USAid)، لبناء القدرات وتدريب كوادر الوزارة، وتطبيق النظام الالي المالي والمحاسبي في ادارة المالية العامة، بالإضافة إلى الربط بين وزارة المالية والبنك المركزي ووجود رقابه على المصروفات والتدفقات النقدية.

حضر اللقاء كلا من عمر العبد مستشار الوزير، وخالد اليريمي وكيل قطاع التنظيم وحساب الحكومة، ومختار الشريحي وكيل قطاع الموازنة.

لجنة وزارية تناقش معالجة الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية

ناقشت اللجنة الوزارية المعنية بمعالجة الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية، في العاصمة المؤقتة عدن، برئاسة وزير التخطيط والتعاون الدولي رئيس اللجنة الدكتور واعد باذيب، التحديات والمعالجات العاجلة لتحسين الإيرادات العامة والأوضاع الاقتصادية والمعيشية، بموجب قرار مجلس القيادة الرئاسي، بهذا الصدد.

وجرى خلال الاجتماع الذي ضم وزراء المالية سالم بن بريك، والصناعة والتجارة محمد الأشول، والنقل الدكتور عبدالسلام حُميد، ووزير الدولة محافظ عدن أحمد لملس، وأمين عام مجلس الوزراء المهندس مطيع دماج، ونائب محافظ البنك المركزي الدكتور محمد باناجه، جرى التطرق إلى أولويات التحديات والمعالجات العاجلة لها، والجهود المبذولة بشأن التنسيق مع الوزارات المعنية لاتخاذ الإجراءات التنفيذية لها وبصورة عاجلة.

كما تدارس الاجتماع، أثار الهدنة على الأوضاع الاقتصادية ورفع المعالجات الكفيلة بتجاوز تلك الآثار، انطلاقا من الحرص على تخفيف معاناة الشعب اليمني في كل أرجاء الوطن، وذلك تمهيدا لرفع نتائج أعمال اللجنة إلى مجلس الوزراء لاتخاذ القرارات اللازمة والمناسبة، وأثري الاجتماع، بتقديم مصفوفات من المقترحات المتضمنة حزمة من التحديات والمعالجات للواقع الاقتصادي والمالي والنقدي.

واستعرض وزير التخطيط، مهام وخطط عمل اللجنة ضمن الجهود الحكومية الهادفة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للسكان واستقرار الأسعار وقيمة العملة وتنمية الإيرادات المختلفة، لتشكل نتائج تلك الجهود بمجملها أجندة ورؤى واقعية لعملية الإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي، ودفعة قوية للتعافي الاقتصادي والتنمية وتحسين البيئة الاستثمارية والخروج من دائرة الركود والتدهور الاقتصادي الذي أصاب الاقتصاد الوطني خلال السنوات الماضية .. مشددا على الحرص على وضع مؤشرات للقياس والمتابعة لتلك الإصلاحات لتقييم مستوى الإنجاز أولا بأول.

وأكد المشاركون في الاجتماع، أهمية القرار الوزاري بشأن تشكيل اللجنة من أجل العمل على تحسين الجوانب الاقتصادية مع مراعاة الأوضاع الإنسانية والمعيشية الصعبة الراهنة، من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الموارد من مصادرها المختلفة بما فيها الضرائب والجمارك وعائدات النفط والغاز، وتحديد الاحتياجات الأساسية والخدمية وفقا للأولويات.

وشددوا على ضرورة تقديم رؤية واقعية لعملية الإصلاحات، تساهم بانتشال الوضع الاقتصادي المتردي، ورفع كفاءة وفعالية السياسات المالية والنقدية وتطوير قطاعي النفط والغاز وتحسين أداء الموانئ البرية والبحرية وتشجيع الاستثمار ومعالجة قضايا الأمن الغذائي ومكافحة التهرب الجمركي والضريبي وغيرها من المعالجات التي من شأنها المساهمة بتحقيق أهداف اللجنة.

المالية تعزز تشغيل مستشفى عدن العام بـ 5 ملايين دولار

عززت وزارة المالية، وزارة الصحة العامة والسكان، بمبلغ 5 ملايين دولار، كمساهمة حكومية بجزء من الموازنة السنوية المقدمة من المملكة العربية السعودية لمستشفى عدن العام ومركز القلب التخصصي للعام الجاري 2022.

وأوضح مصدر مسؤول بوزارة المالية لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، أن ذلك يأتي ضمن مساهمة الحكومة في الموازنة التشغيلية السنوية التي يتكفل بها البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن للمستشفى ومركز القلب، وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (35) للعام الجاري.

وزير المالية يبحث مع السفير الأمريكي الأوضاع المالية والاقتصادية ودعم اليمن

بحث وزير المالية سالم بن بريك، عبر تقنية الاتصال المرئي، مع سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى اليمن ستيفن فاجن، مستجدات الأوضاع المالية والاقتصادية ومجالات استيعاب دعم الأشقاء والأصدقاء لتخفيف المعاناة الإنسانية في ظل الظروف الصعبة الراهنة جراء الحرب في البلاد.

كما بحث الجانبان خلال اللقاء تعزيز العلاقات الثنائية وأوجه التعاون والتنسيق المشترك بين البلدين الصديقين في مختلف الجوانب، وكذا مجالات التعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية وشركة براجما، وأوجه الدعم الفني لوزارة المالية والمصالح والهيئات التابعة لها وبناء قدرات كوادرها للنهوض بالعمل وتحقيق النجاحات المنشودة.

وتطرق الوزير بن بريك، إلى تطورات الأوضاع العامة في البلاد، ولا سيما ما يتعلق بالجوانب المالية والاقتصادية وانعكاساتها على الجوانب الخدمية والحياة المعيشية للمواطنين، وجهود مجلس القيادة الرئاسي والحكومة لمواجهة مختلف التحديات وتخفيف المعاناة الإنسانية على أبناء الشعب نتيجة الحرب، ومواصلة عملية الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية.

ولفت إلى جهود الحكومة ووزارة المالية في ظل المرحلة الراهنة من خلال مواصلة استكمال البناء الهيكلي والمؤسسي للوزارة، وتعزيز الإيرادات العامة والموائمة بين الإيرادات والمصروفات ودفع رواتب الموظفين .. منوها بدعم الأشقاء في دول تحالف دعم الشرعية وبمقدمتهم المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والأصدقاء والمجتمع الدولية والدعم الأمريكي لليمن.

وجدد التأكيد على حرص الحكومة على استغلال الدعم بالشكل الأمثل لمساندة الجهود الحكومية في تنفيذ المشاريع الإنمائية وتوفير الخدمات الأساسية والوقود والحد من تفاقم المعاناة الإنسانية جراء الحرب .. مشيرا إلى إجراءات الحوثيين التي تسببت بحرمان الموظفين في مناطق سيطرتهم من استلام حقوقهم ومضاعفة الأعباء المعيشية عليهم.

وزير المالية ورئيس مؤسسة مكافحة السرطان يطلعان على أنشطة المؤسسة في عدن

اطلع وزير المالية سالم صالح بن بريك، ومعه رئيس المؤسسة الوطنية لمكافحة مرض السرطان الحاج عبدالواسع هائل سعيد، على مستوى سير العمل والأنشطة بالمؤسسة في العاصمة عدن.

وتعرف الوزير بن بريك والحاج عبدالواسع، من الإدارة والأطباء في المؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان ومركز الحياة التابع للمؤسسة على الخدمات الطبية والتشخيصية وبرامج الكشف المبكر وغيرها من الخدمات المقدمة للمرضى والزوار.

وأشادا بالجهود المبذولة من قبل إدارة المؤسسة وكافة موظفيها ومنتسبيها في سبيل خدمة المرضى وتخفيف معاناتهم بسبب المرض، وأكدا على أهمية مواصلة الجهود والسعي لزيادة الخدمات النوعية بالمؤسسة.

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
أكثر من خمسون عاماً من الخبرة والثقة

إشترك الان

خدماتنا الإلكترونية...

معك في كل وقت وكل مكان

الموبايل البنكي
NBY Mobile

الانترنت البنكي
NBY Online

App Store
Google Play

حمّل التطبيق الآن

بنك مملوك للدولة %100

للإستفسار أتصل بخدمة العملاء: 02 - 250582 / 02 - 250581

pay.cards@nbyemen.com

www.NBYemen.com

اختتام لقاءات الجانب الحكومي والخبراء الدوليين حول تنفيذ النظام المالي المتكامل

اختتم الجانب الحكومي برئاسة وزير المالية سالم بن بريك، لقاءاته عبر تقنية الاتصال المرئي، مع خبراء بمجالات الإصلاحات المالية وتقنية المعلومات من المركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي، حول رؤية وزارة المالية في إصلاحات إدارة المالية العامة من خلال تطبيق نظام المعلومات المالي المتكامل، وفقا لأفضل الممارسات الدولية.

وجرى خلال اللقاءات التي استمرت 6 أيام، بمشاركة ممثلين عن وزارة المالية، والبنك المركزي اليمني, ووزارات الاتصالات وتقنية المعلومات، والتخطيط والتعاون الدولي، مناقشة أهداف وإستراتيجية رؤية تطوير وزارة المالية، وكذا استعراض تقارير حول واقع ومتطلبات تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والأنظمة المرتبطة بها، وتنسيق إصلاحات عمليات الإدارة المالية العامة والترتيبات المؤسسية لإصلاحها، بما في ذلك تنفيذ نظام (IFMIS) وآليات المراقبة والرقابة في وزارة المالية.

وشدد الوزير على ضرورة إنشاء المشروع في العاصمة المؤقتة عدن، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية والفنية الخاصة بالمشروع، وفقا لما تقتضيه المصلحة بأن يتم العمل بالصيغة الدولية الموحدة على نحو يحاكي الهيكل بإحدى دول الإقليم .. منوها بأهمية تنفيذ المشروع وتطوير القدرات والبنية التحتية تدريجيا وبالتوازي مع مراحل تطوير المشروع، والتركيز على أن تكون جميع خدمات وزارة المالية إلكترونية، وصولا إلى إنشاء مركز بيانات خاص بالوزارة.

وأكد حرص وزارة المالية على توفير نظام مالي محوسب متكامل لإدارة العمليات المالية لكافة الوحدات الحكومية يضمن سلامة وشفافية وكفاءة وتقييم كافة العمليات المالية والمحاسبية، من خلال معايير محددة الملامح والمهام الوظيفية والاستخدام الأمثل، واستخدام قاعدة بيانات مالية موحدة ومتكاملة تساعد في إدارة المال العام بكفاءة وفاعلية، وتحديث البيانات والمعلومات المالية باستمرار، وتحسين دورة الموازنة بهدف تعزيز فاعلية الأداء الحكومي وتقديم خدمة نوعية للمواطنين، وتطبيق عمليات رقابية متزامنة ولاحقة على عملية تخصيص الموارد المالية في قانون الموازنة.

وزير المالية يتسلم شهادة الأيزو العالمية الممنوحة لمصلحة الجمارك

تسلم وزير المالية سالم بن بريك، في العاصمة المؤقتة عدن، شهادة الايزو العالمية 9001 الممنوحة لمصلحة الجمارك من شركة (BQSR) الأمريكية المختصة بتطبيق أنظمة الجودة.

وجرى تسليم الشهادة بحضور رئيس مصلحة الجمارك عبدالحكيم القباطي، وممثل الشركة رقية أحمد، وذلك نظير التزام مصلحة الجمارك بتطبيق نظام الجودة الشاملة في القطاعات الإدارية.

وأكد الوزير بن بريك، أهمية حصول مصلحة الجمارك على شهادة الايزو العالمية 9001 .. معرباً عن الفخر والاعتزاز بهذا الإنجاز الذي يجسد مدى الارتقاء بمستوى عمل المصلحة .

476 مليار ريال الايرادات من يناير إلى أغسطس 2022

أوضح رئيس مصلحة الجمارك- عبدالحكيم ردمان القباطي- أن إجمالي الايرادات التي حصلتها مصلحة الجمارك خلال الفترة من يناير إلى أغسطس من العام الجاري ٢٠٢٢ بلغت (٤٧٦,٧٩٥,٧٤٥,٠٢٧) ريال منها (٢٦٢,٧١٢,٣٣٠,٠٢٤) ريال إيرادات ضريبية، و(٢١٤,٠٨٣,٤١٥,٠٠٣) إيرادات جمركية وعوائد أخرى.

وأشار أن مصلحة الجمارك شهدت خلال الفترة الماضية انجازات عديدة، فبالإضافة إلى تحسن وزيادة الايرادات، فقد ترافق ذلك مع تحسن وتطوير العمل الاداري والفني والبنية التحتية وربط المصلحة وفروعها بشبكة قاعدة بيانات متكاملة.

وأكد رئيس مصلحة الجمارك/ عبدالحكيم القباطي أن الانجازات التي تحققت جاءت نتاجا لجهود كوادر المصلحة، وأيضاً لدعم ورعاية رئيس وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي ودولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور/ معين عبدالملك، وبدعم كبير واشراف مباشر من معالي وزير المالية الاستاذ سالم صالح بن بريك، والذي تكلل بتحقيق العديد من الانجازات ، منها توحيد القيمة الجمركية في جميع المنافذ الجمركية. وربطها بشبكة وقاعدة بيانات حيث أصبحت ايرادات جميع المنافذ الجمركية في المحافظات المحررة تورد إلى خزينة البنك المركزي بالعاصمة عدن. مشيراً إلى وجود تعاون حالياً من قبل قيادات السلطات المحلية في المحافظات وفي المقدمة من قبل معالي وزير الدولة محافظ العاصمة عدن الاستاذ/ أحمد حامد لملس.

و أضاف رئيس مصلحة الجمارك أنه وانطلاقاً من الإيمان المطلق بان اي نجاح مرتبط بمدى الاهتمام بالكوادر فقد تم في هذا الاطار اعطاء الاولوية لتاهيل الكوادر سواء بالدورات المحلية والتي تزيد عدد الدورات التي نظمتها المصلحة عن تسع دورات تأهيلية محلية لموظفي الجمارك في مركز التدريب الجمركي الذي تم افتتاحه بداية هذا العام بمقر المصلحة، ناهيك عن الدورات الخارجية ومنها تاهيل (15) موظفاً بدورة خارجية أقيمت في الأردن الشهر الماضي وأيضاً مجموعة أخرى هذا الشهر في القاهرة، ومجموعة ثالثة سيتم تدريبها لاحقاً في السعودية بإعتبار أن نظام الجمارك نظام عالمي متطور، ولابد من تاهيل كوادرنا ومواكبة كل جديد في هذا الجانب..

وفيما يتعلق بتطوير البنية التحتية قال رئيس مصلحة الجمارك: لدينا مبنى جديد تم ربطه بشبكة اليكترونية وتأثيثه وتجهيزه بشكل كامل حيث يوجد ربط شبكي بين المصلحة وجميع الفروع، وأيضاً بين المصلحة وبعض الجهات الحكومية المتعاملة معها.

ونحن في طور التشييد واستكمال تجهيز المبنى الرئيسي الخاص بالمصلحة في المنطقة الحرة، كما افتتحنا قبل عدة أشهر مقر فرع المصلحة في ميناء الزيت.

وفي الاسبوع القادم سنفتتح مبنى الجمارك بمطار عدن الدولي بكافة تجهيزاته، كما تجري أعمال التجهيزات لافتتاح مبان وغرف إضافية لمبنى الجمارك بالمنطقة الحرة، وقد استلمنا موقع بميناء المعلا لإنشاء مبنى للجمارك بالاضافة إلى أعمال التأهيل والترميم لمبنى مكتب جمارك عدن وهناك اعمال وتجهيزات متتالية تتم في كل في المكاتب والدوائر الجمركية في حضرموت والمهرة والمخاء والذي سبق وان افتتحناه في الأيام الماضية وجاهزون جمركياً لتشغيل جمرك ميناء رأس العارة بمحافظة لحج.

واختتم القباطي حديثه بتقديم الشكر والعرفان لكل المتعاونين مع مصلحة الجمارك ابتداء من قيادة الدولة ورئاسة الحكومة ووزير المالية وقيادة المحافظات والغرفة التجارية والقطاع الخاص.وفي مقدمتهم جميعا كوادر المصلحة الذين يعملون في مقدمة الصفوف لتحصيل وتوريد الرسوم الجمركية والضريبية وتوريدها لخزينة الدولة وحماية امن المواطن من كل مايمكن أن يلحق الضرر به أمنيا واجتماعيا وثقافيا.

وزارة المالية تشارك في ورشة (استدامة الاقتصاد) بالأردن

شاركت وزارة المالية في ورشة عمل حول: اعداد خارطة طريق نحو اقتصاد مستدام وقادر على الصمود، للفترة من 17- 19 / 7/ 2022.

وتأتي الورشة في اطار التعاون والتنسيق بين وزارة المالية والمانحين ومشروع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD حول تعزيز المرونة الاقتصادية في اليمن.

وتعد هذه الورشة ضمن سلسلة لثلاث ورش عمل تهدف الى بناء تفاهم مشترك بين الحكومة والشعب اليمني والجهات المانحة الدولية الداعمة للاصلاحات التنظيمية والاصلاحات الاقتصادية الكلية، وتوفير مظلة شاملة لعمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والجهات المانحة الاخرى المشاركة في عملية تعزيز حوكمة الاقتصاد الكلي لدعم وضع خطة استراتيجية متوسطة الاجل بقيادة الحكومة .

وركزت الورشة التي شارك فيها مختصين من وزارة المالية والوزارات ذات العلاقة الى تعزيز السمات الرئيسية للانظمة المالية وانشطة الميزانية اكتوبر 2022، بالإضافة إلى تعزيز الاسس المؤسسية الاقتصادية (وزارة المالية – البنك المركزي)، وتحفيز القطاعات الشبكية (مثل الكهرباء والاتصالات والنقل) لتلعب دوراً اساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتسعى وزارة المالية إلى الاستفادة من خبرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وشركائها (اللجنة الحكومية الدولية ، وكالة الطاقة الدولية) لتحديد المبادى التوجيهية ذات الصلة باليمن بشأن: ملكية الدولة ، التنظيم والشفافية والمساءلة.

شارك في الورشة لمختصين من وزارات المالية والتخطيط والكهرباء والنقل والصناعة والاتصالات والمؤسسات التابعة للكهرباء والاتصالات والجهاز التنفيذي لتسريع تعهدات المانحين باليمن.

تمويل إضافي من البنك الدولي لمساندة الـــ

وافق البنك الدولي على تقديم تمويل إضافي قدره 150 مليون دولار في شكل منح للمرحلة الثانية من المشروع الطارئ لرأس المال البشري في اليمن. ويبني هذا التمويل الجديد على الأنشطة التي يساندها المشروع الأصلي بقيمة 150 مليون دولار، والذي بدأ العمل به في عام 2021.

وتعليقاً على ذلك، قالت تانيا مير، مديرة مكتب البنك الدولي في اليمن: «سيقوم هذا المشروع بدعم سبل الحصول على الخدمات الحيوية للرعاية الصحية والتغذية وإمدادات المياه والصرف الصحي لملايين اليمنيين من الفئات الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية. وهذا الأمر يمثل سمة رئيسية لإستراتيجية البنك الدولي لمواصلة الاستثمار في رأس المال البشري في اليمن في أثناء الصراع، وحماية مستقبل الأجيال القادمة.»

وستتيح المنح المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية -صندوق البنك الدولي لمساعدة أشد البلدان فقراً- تقديم خدمات أساسية في مجالي الصحة والتغذية لنحو 5.2 ملايين يمني؛ وخدمات المياه والصرف الصحي الأساسية لنحو 1.3 مليون مواطن، وتدريب 6140 عاملاً من العاملين في المجال الصحي؛ ودعم 2379 موقعاً لأنظمة الإنذار المبكر ومراقبة الأمراض لرصد تفشي الأمراض المعدية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تنفيذ حملات الصحة العامة للوقاية من شلل الأطفال والملاريا والبلهارسيا

المالية تنظم ورشة تعريفية بالمرحلة التجريبية لضوابط الانفاق

برعاية معالي الأستاذ/ سالم صالح بن بريك وزير المالية، أقيمت في العاصمة المؤقتة عدن، ورشة تعريفية حول المرحلة التجريبية لضوابط الانفاق، نظمتها وزارة المالية بالتنسيق مع مشروع الانتعاش الاقتصادي وسبل العيش ومركز المساعدة الفنية للشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي، وبتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

وشارك في الورشة وكلاء وزارة المالية، ووكيل وزارة الأشغال العامة والطرق علي أحمد، ووكيل مصلحة الجمارك محمد الدهني، وأمين عام جامعة عدن محمد حسن، وعدد 20 مشاركا من الجهات التجريبية من وزارة الأشغال العامة والطرق ومصلحة الجمارك وجامعة عدن.

وتضمنت محاور الورشة رؤية وزارة المالية في ضوء الاصلاحات المالية، وتدشين المرحلة التجريبية الجديدة لتعزيز ضوابط الإنفاق، والتخطيط المالي، والتنبؤ بالتدفق النقدي، وآلية عمل الخطط الربعية والشهرية، وفوائد ضبط الالتزامات، وما بعد المرحلة التجريبية، في ظل توجهات مجلس القيادة الرئاسي، والحكومة، ووزارة المالية، في جوانب إصلاح المالية العامة وضبط الإنفاق وكفاءته وفقا لنظام مالي واضح ومحدد.

وأكد المشاركون من وزارتي المالية والأشغال ومصلحة الجمارك وجامعة عدن، أهمية الورشة ومحاورها والاستفادة من الأفكار والرؤى المقدمة لتعزيز النظام المالي ضمن خطوات إصلاح الموازنة العامة .. موضحين أن الورشة تهدف لتعزيز الالتزام بإجراءات الحد من النفقات، الغير مخطط لها وضبط الأولويات حسب توفر النقدية لدى الخزينة، والتخطيط لما هو معتمد بالموازنة العامة للدولة.

ـــــــيمن في حماية رأسماله البشري ودعمه

والرمد الحبيبي (التراخوما)، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. وستتولَّى تنفيذ المشروع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالاشتراك مع أصحاب المصلحة المحليين.

لقد تسبَّب الصراع المسلح الذي تدور رحاه في اليمن منذ سبع سنوات في أضرار جسيمة وأفضى إلى أزمة إنسانية هائلة. ولا يزال قرابة 70% من السكان أو أكثر من 20 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة، كما يعاني نحو مليوني طفل من سوء التغذية الحاد، ويفتقر 17.8 مليون شخص إلى سبل الحصول على خدمات المياه المأمونة والصرف الصحي. وتشهد البلاد موجات متكررة من تفشِّي الأمراض السارية مثل شلل الأطفال والحصبة والكوليرا. وقد ازدادت الأوضاع سوءاً بسبب السيول، وتفاقمت أزمة النزوح في السنوات الأخيرة. وحتى أوائل 2022، كان أكثر من 4 ملايين يمني مشردين داخل البلاد بسبب الصراع.

جدير بالذكر أن برنامج البنك الدولي في عموم اليمن قد وصل إلى 3 مليارات دولار على هيئة منح من المؤسسة الدولية للتنمية. وبالإضافة إلى برامج التمويل، يُقدِّم البنك الدولي الخبرات الفنية اللازمة لتصميم المشاريع وتوجيه تنفيذها عبر تقوية الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المحلية التي لديها ما يلزم من قدرات لتنفيذ المشاريع على الأرض في اليمن.

البنك المركزي ينظم ورشة عمل حول الضوابط الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنوك

د. محمد عُمر باناجه- نائب محافظ البنك المركزي

أكد الدكتور/ محمد عمر باناجة نائب محافظ البنك المركزي اليمني اهمية فعالية ورشة العمل العلمية المكرسة للوقوف أمام الضوابط الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنوك والتي تعد من أهم قضايا العمل المصرفي المعاصر ليس على صعيد بلادنا ولكن على صعيد النشاط المصرفي في بلدان الاقليم كافة كونها تمثل تحديا حقيقيا امام تطور النشاط المصرفي والارتقاء بدوره في الوساطة المالية بغية تنفيذ الاستثمار والتجارة الدوليين وانتقال الأموال عبر قنواتها المشروعة بعيداعن شبهات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

جاء ذلك في كلمته في الورشة العمل التي عقدت بالعاصمة عدن بعنوان "الضوابط الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنوك" والتي تنظمها وحدة جمع المعلومات المالية في البنك المركزي وبرعاية من محافظ البنك المركزي اليمني/ أحمد عبدالله المعبقي وتستمر لمدة يومين.

وقال نائب محافظ البنك الدكتور/ عمر باناجة : لقد بات معروفا في عالم اليوم أن ظاهرة غسل الأموال التي اخذت تنتشر في المعاملات الاقتصادية تعد من أخطر الجرائم الاقتصادية واكثرها ضررا على اقتصاديات البلدان المختلفةوتشير البيانات وفق احصائيات صندوق النقد الدولي إلى أن تجارة غسل الأموال تتراوح حاليا مابين -95 مليار دولار وتريليون و500 مليار دولار.

وكشفت التقارير إلى أن الدخل من تجارة المخدرات يصل إلى 688 مليار دولار سنوياً. بالاضافة إلى تجارة الرقيق والتهرب من الرسوم الجمركية والضرائب وممارسة الرشوة والترفع من الوظيفة الحكومية والغش التجاري.

وأكد نائب محافظ البنك أن كل ذلك جعل مكافحة غسل الأموال من أولويات الدول وتجلى ذلك بالتوقيع على عدد من الاتفاقيات التي تعنى بمكافحة ظاهرة غيل الأموال وتمويل الإرهاب.

واستعرض جهود بلادنا ابتداء من صدور القانون رقم (1) وتعديلاته في 2010 وتشكيل لجنة جمع المعلومات المالية وغيرها من اللجان التي انصب عملها لمكافحة غسل الأموال.

وأخير صدور قرار رئيس مجلس الوزراء عام 2020 بإعادة تشكيل لجنة جمع المعلومات المالية.

واشار إلى أن محافظ البنك يولي اهتماما بالغاً بهذا الأمر وايلاء هذه الوحدة اهتماما كبيرا نظرا للمهام الجسيمة التي أولاها المشرع اليمني.

مشيداً في ختام كلمته بجهود وحدة جمع المعلومات خلال الفترة الماضية.

وحث كافة المؤسسات المصرفية من البنوك والمصارف العاملة في بلادنا إلى ضرورة الالتزام الصارم بالقوانيين المصرفية النافذة والتعاميم والمنشورات الصادرة من البنك المركزي تجنباً للعقوبات التي قد تصدر ضدها محليا وايضا العقوبات الدولية التي قد تفرض عليها حال المخالفات.

وكانت قد القيت كلمة ترحيبية من قبل رئيس وحدة جمع المعلومات المالية / باسم دبوان.

فيما القى الدكتور/ كمال الصبيحي كلمة اللجنة الوطنية اكدت جميعها اهمية الورشة في مناقشة الضوابط الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنوك.

بعد ذلك بدأت فعالية الورشة العلمية بورقة عمل حول (مفهوم ومراحل غسل الأموال وتمويل الإرهاب) للمحاضر/ فهد نعمان،فيما تناول المحاضر / باسم دبوان في ورقته (الاطار الدولي والاقليمي والمحلي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنوك) وتناولت ورقة الدكتور/ معاذ محمد السيد (جودة الاخطارات وطرق تقديمها).

حضر الورشة عدد من المسؤليين والاختصاصيين.

لجنة تسيير الأمن الغذائي تناقش مستوى الأمن الغذائي والمخزون الإستراتيجي للقمح

ناقشت لجنة تسيير الأمن الغذائي خلال اجتماعها في العاصمة المؤقتة عدن، برئاسة وزير التخطيط والتعاون الدولي رئيس اللجنة الدكتور واعد باذيب، عددا من قضايا الأمن الغذائي تصدرها ملخص حالة الأمن الغذائي للعام الجاري 2022، ومستوى المخزون الإستراتيجي للقمح.

واستعرض الاجتماع، الذي ضم نائب وزير الصناعة والتجارة سالم الوالي، ووكيل وزارة التخطيط لقطاع المشاريع المهندسة وزيرة الشرماني، ووكيل وزارة الزراعة لقطاع الري المهندس أحمد الزامكي، ووكيل وزارة المالية لقطاع العلاقات الخارجية نصر الحربي، والوكيل المساعد لوزارة التخطيط لقطاع التعاون الدولي منصور زيد، والوكيل المساعد لوزارة الزراعة لقطاع خدمات الإنتاج والتسويق غازي الأحمر، ورئيس السكرتارية الفنية للأمن الغذائي الدكتور الخضر عطروش، وعدد من المعنيين، خطة تعزيز دور القطاع الزراعي والسمكي في تحسين الأمن الغذائي، ومصفوفة سياسات القمح والأمن الغذائي، وجهود مواجهة التحديات وتلبية الاحتياجات بمجال الأمن الغذائي للحد من تفاقم انعدام الأمن الغذائي في البلاد نتيجة الحرب وما تسببت به من أزمات إنسانية ومعيشية وخدمية واقتصادية .. منوها بدور وزارة الصناعة والتجارة في توفير السلع الأساسية عبر القطاع الخاص من خلال الاستيراد وتأمين المخزون.

وتطرق الاجتماع، إلى مؤشرات وإحصائيات حول حجم المساعدات الغذائية الدولية وأعداد المستفيدين من المساعدات الغذائية الطارئة، ومستويات وفرة السلع الغذائية وواردات السلع الغذائية الأساسية والوصول إلى الغذاء، إضافة للتطرق إلى آثار الظروف الطبيعية والأحوال الجوية وآفات المحاصيل على الإنتاج الزراعي، وكذا تقرير موجز حول نشاط السكرتارية الفنية للأمن الغذائي.

وأكد الدكتور باذيب، توجه الحكومة لتفعيل المجلس الأعلى للأمن الغذائي برئاسة رئيس الوزراء وعضوية الجهات المختصة، وإعداد إستراتيجية خاصة لتحقيق استقرار وتعزيز الأمن الغذائي، وكذا حرص واهتمام الحكومة على العمل مع الشركاء في الدول الشقيقة والصديقة لإيجاد الحلول والمعالجات المناسبة وفقا للإمكانيات المتاحة من أجل تجاوز مرحلة الخطر.

وشدد على مضاعفة الجهود وتنفيذ الإجراءات المقرة والمتخذة من جانب الحكومة وبالتعاون والتنسيق مع الشركاء في تنمية القطاعين السمكي والزراعي، وتوفير الخدمات وفي مقدمتها الطاقة لرفع الإنتاج الصناعي، من أجل الإسهام بانخفاض أسعار السلع والغذاء وتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمواطنين في مختلف مناطق ومحافظات البلاد.

من جهتهم أكد المشاركون في الاجتماع، على أهمية تشجيع إنتاج الحبوب والقمح وتعزيز وتنمية الفرص الكامنة لإنتاج القمح .. مشددين على ضرورة تضافر جهود الجميع لتقليص الفجوة الغذائية في القمح وتوفير الاحتياجات الرئيسية من السلع والغذاء للمواطنين، وذلك من خلال اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة والمناسبة بهذا الصدد .. لافتين إلى أهمية ترشيد استهلاك القمح، وأن اكتفاء المناطق الريفية من محاصيل الإنتاج الزراعي سيخفف الضغط على المدن الحضرية.

ونوهوا بأهمية تعزيز التواصل مع الجانب الدولي ممثلا ببرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بخصوص مستويات انعدام الأمن الغذائي وحجم المساعدات الغذائية الطارئة، وتركيز الاهتمام بتوجيه مساعدات ودعم الأشقاء والأصدقاء نحو تحسين سُبل العيش والمساعدات المنقذة للحياة والجوانب التنموية، وذلك وفقا لمسارات متعددة، بما يضمن تحسين الأمن الغذائي.

الجمارك تتسلم جهاز أشعة متنقل لفحص الحاويات

تسلمت مصلحة الجمارك جهاز أشعة متنقل من برنامج الغذاء العالمي لفحص الحاويات في جمرك المنطقة الحرة عدن.

حيث قام وكيل مصلحة الجمارك د. محمد عبده دهني نيابة عن رئيس المصلحة باستلام الجهاز من قبل السيدة موتينتا شيموكا مدير مكتب برنامج الغذاء العالمي في عدن.

يأتي هذا الدعم في ظل التوجه المستمر لمصلحة الجمارك لتطوير الأداء الجمركي وفي إطار تعزيز العلاقة وترسيخ نهج الشراكة بين مصلحة الجمارك والمتعاملين معها وكثمرة للتعاون المشترك بين مصلحة الجمارك وبرنامج الغذاء العالمي بهدف المساهمة في تسهيل حركة التجارة وتبسيط الإجراءات الجمركية، وتقليل الكلفة والزمن المستغرق في تخليص الواردات الجمركية وسرعة الإفساح عن البضائع المسموح بها ومنع دخول الممنوعة والأعمال غير القانونية. وتشجيع الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي.

ويمثل أرقى التقنيات المتاحة والمواصفات الفنية الحديثة وهو جهاز أشعة جديد متنقل يلبي متطلبات العمل الجمركي في مجال الفحص الآلي. يتمتع.بقدرة عالية على التمييز بين المواد العضوية والغير عضوية. ويستطيع التعرف على المعادن بالرقم الذري واكتشاف المواد الملوثة اشعاعياً ويعطي صور ملونة، كما يستطيع قراءة أرقام الحاويات ولوحات القاطرات المفحوصة اليكترونياً سيغطي الجهاز ما نسبته (35%-40%) من اجمالي حجم البضائع التي ستفحص وتمر عبر الجمرك.

حضر مراسيم تسليم الجهاز كل من: ناصر شريف نائب وزير النقل، ومحمد نصر الشاذلي وكيل أول محافظة عدن, وحسن أحمد الحيد رئيس الهيئة العامة للمنطقة الحرة عدنو عدد من المسؤولين.

المالية تطلق العلاوات السنوية لكافة المرافق المستوفية إجراءاتها

أطلقت وزارة المالية العلاوات السنوية لكافة المرافق المستوفية إجراءاتها، بموجب الفتاوى الصادرة من وزارة الخدمة المدنية.

واكد مصدر مسؤول في ديوان وزارة المالية بالعاصمة المؤقتة عدن، أن الوزارة أطلقت كافة التعزيزات لوحدات السلطة المحلية والمركزية التي سلمت بياناتها صحيحة، داعيا الجهات المختلفة والتي لم يشملها الصرف إلى سرعة تقديم بياناتها وكذا تصحيح البيانات للجهات التي لم تستوفي أسس صرف العلاوات بحسب تعميم وزيري الخدمة المدنية والمالية رقم 11 لعام 2021.

وشملت الدفعة الأولى كلا من:

- مكاتب السلطة المحلية عدن وعددها (8) مكاتب.
- الامانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء.
- وزارة الخارجية.
- وزارة التعليم الفني والتدريب المهني (الديوان).
- وزارة الزراعة والري(الديوان).
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الديوان).
- وزارة الصحة العامة والسكان (الديوان).
- وزارة الاشغال العامة والطرق (الديوان).
- وزارة الخدمة المدنية والتأمينات (الديوان).
- وزارة الاتصالات والمعلومات (الديوان).
- وزارة الادارة المحليه (الديوان).
- مصلحة الجمارك.
- مكاتب السلطة المحلية تعز وعددها (18) مكتب.
- مصلحة خفر السواحل.
- الهيئة العامة للموارد المائية /عدن.
- المركز الوطني لمختبرات الصحة المركزية.
- الهيئة العامة للأثار والمتاحف.
- معهد التدريب والتأهيل الاعلامي /عدن.
- الهيئة المركزية للبحث العلمي /عدن.
- جامعة الحديدة.
- كلية المجتمع /الشحر.
- كلية المجتمع / سيئون.
- جامعه أبين.

وزير المالية يوقع مع السفير الأمريكي اتفاقية تأجيل فوائد الديون عن بلادنا

وقع وزير المالية الأستاذ/ سالم بن بريك مع السفير الأمريكي لدى اليمن ستيفن فاجن، اتفاقية تأجيل فوائد الديون عن بلادنا.. وبحث الجانبان، مستجدات الأوضاع الاقتصادية على الساحة الوطنية وتأثيراتها المباشرة على كافة مناحي الحياة العامة، وتدريب وتأهيل كادر يمني مجال المالية العامة ومجال الشفافية العامة.

وأشار وزير المالية، الى حزمة من الإصلاحات التي اتخذتها الحكومة لتحسين المستوى الاقتصادي، والتي اثمرت على تحقيق نتائج إيجابية خلال الفترة الماضية.. مؤكداً بأن الحكومة مستمرة في اتخاذ التدابير اللازمة لتطبيع الأوضاع الاقتصادية.

كما ثمن الجهود التي يبذلها الأصدقاء في الولايات المتحدة الامريكية في دعم الحكومة والشعب اليمني في كافة المجالات.

وتطرق وزير المالية، الى جملة من الاجتماعات واللقاءات التي عقدتها الحكومة مع المانحين والشركاء الدوليين لمناقشة الوضع الاقتصادي.. لافتاً الى ان الحكومة تتعاطى بكل إيجابية مع كافة الشركاء الدوليين وملتزمة في عمل كل ما منه شانه تحسين الوضع الاقتصادي.

وأشاد بالجهود الكبيرة التي يبذلها الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة لدعم الحكومة، خصوصاً استكمال إجراءات الوديعة للبنك المركزي، ودعم اليمن في المشاريع الاقتصادية والتنموية..لافتاً إلى أن المنحة الجديدة من المشتقات النفطية سيتم ايصالها خلال الفترة القادمة.

من جانبه أشاد السفير الأمريكي، بالإجراءات التي تتخذها الحكومة لتحسين الوضع الاقتصادي في اليمن.. مجدداً استمرار بلاده في دعم الحكومة والشعب اليمني في كافة المجالات.

وأكد فاجن استمرار دعم الولايات المتحدة الامريكية للجهود التي تتخذها الحكومة لمواجهة التحديات الاقتصادية. حضر اللقاء المسؤول الاقتصادي في سفارة الولايات المتحدة لدى بلادنا نار داو.

تطوير الكادر.. أولوية قيادة المالية

عدلي جار الله

لا تألو قيادة وزارة المالية جهداً في تمكين الكوادر العاملة من حقها في الحصول على التدريب والتأهيل النوعي رغم شحة الإمكانات والموارد حرصاً منها في الدفع بهم نحو البناء المؤسسي المتكامل فنياً ومهارياً واداريا ، تنمية نوعية تسهم في رفع القدرات البشرية وتلبي حاجة الوزارة في بناء سياساتها ضمن كافة المؤسسات الفعالة التابعة لها.

تشمل هذه الركائز انعاش الأنظمة الرقابية والمصرفية والمحاسبية وإنشاء أطر قانونية تدعِّم جودة الأداء وتحسن مخرجاته.

التدريب يخلق حالة من التنبؤ الأمثل لبيئة العمل ويساعد استلهام استراتيجيات فعلة من خلال الورش والنقاشات المتخصصة والمشورة العملية والحلقات التطبيقية بين النظراء.

إن تبادل الخبرات والاستشارات بين القطاعات المتخصصة والمراكز ذات الصلة المهتمة بتنمية القدرات تؤدي دوراً حيويا في تنفيذ المهام وفق ضوابط ومعايير الحوكمة والأتمتة التي تسعى الوزارة من خلال استراتيجيتها لارساء نظم رقمية شاملة في كافة تعاملاتها.

ومن هنا كان منطلق التطوير والتدريب والتهيئة القبلية لقادم أكثر عطاءاً ودقة ومهنية، حيث نفذت خلال العلميين الماضيين سلسلة برامج تدريبية في الداخل والخارج شملت قيادات وكوادر مختلف قطاعات الوزارة، بالشراكة مع الصناديق والمؤسسات والبرامج الدولية واهمها صندوق النقد والبنك الدوليين والوكالة الأمريكية للتنمية وغيرها من الجهات المانحة.

توقيع إتفاقية منحة وقود بقيمة 200 مليون دولار

وقّع وزير الكهرباء والطاقة المهندس/ مانع يسلم بن يمين، والبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن ممثلًا بالمشرف العام على البرنامج السفير محمد آل جابر، اتفاقية منحة المشتقات النفطية السعودية بقيمة إجمالية 200 مليون دولار أمريكي لتوفير إجمالي كميات 250,000 طن متري من المشتقات بحضور وزير المالية سالم بن بريك.

ونفّذ البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، إجراءات توريد الكمية الأولى من منحة المشتقات النفطية السعودية بقيمة 30 مليون دولار أمريكي من إجمالي القيمة 200 مليون دولار أمريكي لتشغيل أكثر من 70 محطة توليد طاقة كهربائية في الجمهورية اليمنية.

وثمّن الوزير بن يمين، جهود المملكة العربية السعودية عبر البرنامج السعودي، في تأمين منحة المشتقات النفطية السعودية والتي انعكست بشكل مباشر في رفع قدرات المؤسسات الحكومية وتشغيل الكهرباء بشكل مستقر في المستشفيات والمراكز الطبية والطرق والمدارس والمطارات والموانئ ومختلف المرافق الحكومية، وتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين.

من جانبه أوضح المشرف العام على البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، أن منحة المشتقات النفطية السعودية الجديدة تأتي انطلاقًا من أواصر الأخوة والروابط المتينة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية، وامتداداً لدعم المملكة التنموي والاقتصادي لليمن عبر البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن في شتى المجالات، وكذلك لتعزيز ودعم الاقتصاد اليمني بما يمكّن الحكومة اليمنية من الوفاء بالتزاماتها الأخرى.

وتأتي منحة المشتقات النفطية الجديدة تأكيداً على حرص المملكة العربية السعودية لتحقيق الأمن والاستقرار والنماء للشعب اليمني، وامتداداً للمنح السابقة بإجمالي 4,2 مليار دولار أمريكي، والتي كان آخرها منحة بمبلغ 422 مليون دولار أمريكي تم استكمال إجراءات توريدها على مدى عام كامل، والتي ساهمت في الاستقرار الاقتصادي وتعزيز ميزانية الحكومة اليمنية، ورفع القوة الشرائية للمواطن اليمني، وتحسين الأوضاع الأمنية، وتحسين قطاع الخدمات.

وزير المالية يبحث مع السفير الصيني مجالات التعاون والشراكة

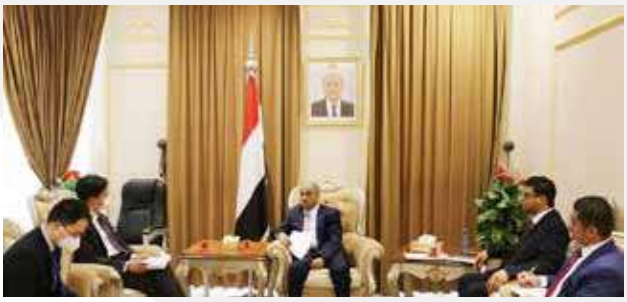

بحث وزير المالية سالم بن بريك، مع القائم بأعمال سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى اليمن شاو تشنغ، التنسيق والشراكة في مختلف المجالات.

وتطرق بن بريك الى مستجدات الوضع الاقتصادي على الساحة الوطنية، ومسار الإصلاحات الحكومية لمعالجة كافة الأوضاع، داعياً المجتمع الدولي في دعم تقديم الدعم للجانب الاقتصادي والتنموي في بلادنا.

وناقش وزير المالية مع الجانب الصيني أهمية دعم المنافذ الجمركية بأجهزة الاشعة، وتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية وعدد المجالات ذات الشراكة، واستمرار البرامج والمشاريع التي تقدمها الصين لبلادنا في كافة المجالات.

وجدد ترحيب الحكومة بكافة الجهود الدولية المساندة للحكومة اليمنية في القيام بواجباتها تجاه الوضع الاقتصادي والتنموي باليمن، مثمناً دور الحكومة الصينية في مساندة الحكومة والشعب اليمني في كافة المجالات.

من جانبه اكد القائم بأعمال سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى اليمن، استمرار بلاده في دعم الحكومة والشعب اليمني في كافة المجالات، مشيداً بمستوى العلاقات الثنائية التي تربط البلدين الصديقين.

حضر اللقاء وكيل وزارة المالية أيمن باجنيد.

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen

للعام الثاني على التوالي..

الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب يمنح البنك الأهلي جائزة أفضل بنك في اليمن

منح الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، البنك الأهلي اليمني، جائزة التميز كأفضل بنك في اليمن لتطوير وتقديم أحدث الخدمات المصرفية، وذلك في الحفل السنوي الذي أقيم الخميس، في مدينة إسطنبول التركية.

وتسلم المدير العام للبنك، عضو مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، الدكتور احمد علي عمر بن سنكر، الجائزة التي يحصل عليها البنك للعام الثاني على التوالي .

وكان البنك الأهلي قد حصل على جائزة التميز للعام 2021 كأفضل بنك يمني تميز بالنظام المصرفي والتحول الرقمي لتنفيذ مشروعه الاستراتيجي للتطوير والتحديث واعادة الهيكلة وادخال النظام المصرفي الجديد (BANKS) في ظل الظروف الاستثنائية.

ويعتبر بروز البنك الاهلي اليمني في مقدمة مصاف البنوك العربية دلالة واضحة على ما وصل إليه من تطوير وتحديث فعلي نتج عنه هذا التميز والقدرة على المنافسة.

وتحسب لإدارة وموظفي البنك أنهم حققوا انجازات شهد لها الاتحادات العربية والدولية واشادت بها؛ في ظل الصعوبات التي تواجه القطاع المصرفي على مستوى البلد وعلى مستوى المنظومة المصرفية الدولية والمحطات التي تمر بها اقتصاديات دول العالم، إلا أن البنك الاهلي اليمني اثبت على الدوام أنه هو ذلك الصرح المصرفي اليمني الذي يمكننا الرهان عليه وفي مختلف الظروف.

وعبر الدكتور/ أحمد بن سنكر مدير عام البنك عن سعادته الغامرة بتميز البنك الأهلي، وعلو شأنه في المحافل العربية والدولية، بما يؤكد مكانة البنك بين البنوك العربية وعلى المستوى الدولي وقوته وصلابته .. مؤكداً أن هذا التكريم لم يأتِ من فراغ ولكن من خلال بيانات البنك السنوية التي تعبر عن أحقية البنك للاهتمام به وخطوات تطوره والتحديث المستمر فيه.

> **هناك مؤسسات عربية ودولية ترصد ذلك بعين متفحصة وتعطي للبنك حقه بين البنوك وتكرمه وتجعله في المحك الحقيقي لتحقيق الأفضل عاماً تلو الآخر**

وأضاف: والجميل في ذلك أن هناك مؤسسات عربية ودولية ترصد ذلك بعين متفحصة وتعطي للبنك حقه بين البنوك وتكرمه وتجعله في المحك الحقيقي لتحقيق الأفضل عاماً بعد عام عام.

وبهذه المناسبة الاحتفالية يهنئ البنك الأهلي رئيس الحكومة الدكتور معين عبدالملك، ووزير المالية الاستاذ سالم بن بريك، وقيادات البنك العليا وموظفيه، بهذا التكريم، ولدعمهم المتواصل للبنك بهدف تحقيق أفضل النتائج وتقديم أحدث المنتجات المصرفية .

إحتفاءً بالذكرى السنوية العاشرة للتأسيس تهنئ إدارة شركة عدن لتطوير الموانئ كل موظفيها بمناسبة ذكرى التأسيس وبدء عملياتها في إدارة وتشغيل محطة عدن للحاويات، كما تشكر كل منتسبيها على الجهود المبذولة طيلة الفترة الماضية وتتطلع قدماً إلى مزيد من العمل والجهد لجعل من محطة عدن للحاويات نموذجاً متميزاً من النجاحات المتتالية.

شركة عدن لتطوير الموانئ.. عقد من النجاحات

لمحة عن محطة عدن للحاويات والشركات الأجنبية التي تعاقبت على إدارة وتشغيل المحطة

تم إفتتاح محطة عدن للحاويات في العام 1999 بإدارة هيئة الموانئ السنغافورية (PSA) والتي استمرت في إدارتها حتى العام 2003، بعدها تم منح الشركة السنغافورية عبر البحار لإدارة محطة الحاويات من العام 2003 حتى العام 2007 .

فازت بعدها شركة موانئ دبي العالمية بإدارة وتشغيل محطة عدن للحاويات في العام 2007 وأستمرت حتى العام 2012، بعدها أوكلت مهام الإدارة والتشغيل إلى شركة عدن لتطوير الموانئ.

أسطول المعدات المشتراه

- 3 رافعات حاويات نوع (Reach Stacker) إثنان منها KALMAR وواحدة Ferrari.
- 5 رافعات حاويات نوع (Empty handler) إثنان منها KALMAR وثلاث Ferrari.
- 3 من مولدات كهربائية بقدرة توليدية تصل حد 6.4 ميجا وات.
- 12 قاطرة نوع KALMAR بولندي.
- 15 قاطرة نوع MAFI ألماني (قيد الوصول).
- 12 مقطوره نوع HOUCON بلجيكي.
- 15 مقطوره نوع DUTCHLANKA سيرلانكا.
- 6 رافعات شوكية إثنان منهما كهربائية صديقة للبيئة.

النجاحات التي حققتها الشركة

- تحملت الشركة نمط الإدارة والتشغيل في ظل ظروف إستثنائية في فترة الثورات العربية وعدم الإستقرار والعصيان المدني الذي تبع هذه الفترة وقد حافظت على الأصول والبضائع وكل ماهو متعلق بالمحطة والتاجر المحلي.
- طاقمها بالكامل يمني الجنسية الشئ الذي أضاف قيمة للعمل من خلال التفاني والإخلاص في العمل ورفع مستوى الولاء الوظيفي لدى العمال.
- أمتازت فترة إدارة شركة عدن لتطوير الموانئ كونها الأطول مقارنة بالمشغلين السابقين والأكثر هدوء لعدم وجود الإضرابات العمالية التي شهدتها الفترات السابقة قبل تولي شركة عدن لتطوير الموانئ زمام الإدارة.
- أمتازت شركة عدن لتطوير الموانئ برفع المستوى المعيشي للموظف وكذلك إيلاء المحطة الكثير من الإهتمام من خلال رفدها بأسطول من المعدات لم يسبق للشركات الأجنبية السابقة ان أستثمرت بهذا الكم من المعدات في محطة الحاويات.
- أمتازت شركة عدن وعمالها عن سابقاتها، بأن الشركات السابقة كانت تبحث عن الربح، بينما شركة عدن لتطوير الموانئ تبحث عن القيمة في الخدمة المقدمة.

- 7 محركات تشغيل الحاضنات المطاطية (شراء مخرطة خاصة بالمحطة تهتم بخراطة جميع القطع).
- 48 مصدات بحرية خاصة بالسف Fenders.
- المكنسة المغنطة Magnetic Sweepr (قيد الوصول).
- بطات خاصة بحماية الضغط العالي 750 11Kv متر.
- رافعة خدمات. - بوزة ديزل.
- بوزة الصرف الصحي. - ماكينة بنشر.
- مغسلة خاصة بالمعدات.
- مكتبة خاصة بمركز الصيانة.

-إستخدام شبكة الستلايت كأول شركة في عدن تعمل بها لإستعادة تواصلها مع العالم الخارجي.
- توسعة المساحة التخزينية لإستيعاب ثلاثة ألف حاوية.
- العمل بنظام الزوديك 7.1 لتسهيل التعامل الإلكتروني الداخلي (قيد التنفيذ للبنية التحتية).

إنجازات في أرقام

تنتهج إدارة شركة عدن لتطوير الموانئ في سياستها الإعلامية في التعريف عنها بالأرقام والتي تعد أبلغ تعبيراً عن الكلمات.

عدد الخطوط الملاحية المتعاملة مع محطة عدن للحاويات تضاعفت من (10 خطوط ملاحية) إلى (27 خط ملاحي) ملاك للحاويات.

وصلت إجمالي الحاويات المتداولة إلى 430000 حاوية نمطية وهو الرقم الأعلى منذ تأسيس محطة الحاويات وإفتتاحها على الرغم من ضخامة الشركات السابقة وسمعتها إلا أن الشركة تفوقت عليها من حيث حجم النشاط المتداول.

الأستاذ / عارف حسن الشعبي
المدير العام التنفيذي للشركة

ما توصلت إليه الشركة من نجاح وإزدهار ماهو إلاَ بالتناغم والتوافق الفكري في الوسط المهني.

وأكد الشعبي- ربان محطة عدن للحاويات - تخطينا كل الصعاب بعد حرب 2015 وأبحرنا بالمحطة إلى بر الأمان ،ومن منطلق حجم المسؤولية المرمية على عاتقنا ومن الواجب المهني والوطني أعطينا للمحطة جلَ إهتمامنا وأنتقلنا عقبها بمرحلة العمل على التطوير والتأهيل للمحطة وكادرها،فوفقاً لخطة وإستراتيجية العمل على التطوير الدائم عملنا على تنفيذ الخطة التطويرية المسبقة للبرنامج الشرائي وتم تزويد المحطة بكم هائل من المعدات لتحسين ورفع مستوى الإنتاجية كَون المحطة الشريان الرئيسي وبوابة كل اليمنيين.

د. محمد علوي أمزربه
رئيس مجلس الإدارة

بمناسبة حلول الذكرى السنوية للتأسيس يسعدني ويشرفني تخليد هذه المناسبة مع الكادر الوظيفي للمحطة كونهم وتد يتحمل تبعات النضال والكفاح ويُنسب لهم كل ما توصلت إليه المحطة من نجاح وإزدهار.

وأضاف إمزربه عملنا على نهج إنتقال نوعي وفريد بالإمتيازات التي حققتها إدارة الشركة من تطوير وتعزيز البنية التحتية للمحطة خلال السنوات الماضية لضمان إستمرار سيرالعملية الإنتاجية في المستقبل والدفع بعجلة التنمية الإقتصادية وتعزيز الإقتصاد الوطني.

المالية والتربية والتعليم تناقشان احتياجات القطاع التربوي

ناقش لقاء عُقد في العاصمة المؤقتة عدن، وضم وزيري المالية سالم بن بريك والتربية والتعليم طارق العكبري، احتياجات القطاع التربوي، وذلك في إطار دعم الدولة لجهود تعزيز العملية التعليمية.

وتطرق اللقاء، إلى الأوضاع الحالية في قطاع التربية والتعليم بمختلف مناطق ومديريات المحافظات المحررة، وأبرز المتطلبات والأولويات التي من شأنها المساهمة في النهوض والارتقاء بسير عملية التعليم وخلق أجيال مسلحة بالعلم والمعرفة للمساهمة في بناء ونهضة الوطن.

وأكد وزير المالية بن بريك، حرص وزارة المالية على تقديم التسهيلات اللازمة لقطاع التربية والتعليم وفقا للإمكانيات المتاحة حاليا، لضمان انتظام العملية التعليمية خصوصا في هذا الظرف الاستثنائي الذي يتطلب تكاتف جهود الجميع من أجل مواجهة التحديات والتغلب عليها.

من جانبه تطرق وزير التربية العكبري، إلى التحديات والصعوبات التي تواجه سير عمل وزارة التربية ومنتسبيها في مختلف المجافظات، وجهود مواجهتها من أجل التغلب عليها.

ورشة تدريبية لتطبيق إطار جديد لمراقبة انفاق الجهات الحكومية

نظمت وزارة المالية بالشراكة مع المانحين ورشة تدريبية حول « اختبار إطار مراقبة الانفاق الجديد وجمع الإفكار حول الجدوى التي ستسمح بالانتقال الى التنفيذ»، لمدة 3 ايام في العاصمة الأردنية عمان.

وعقدت الورشة بمشاركة كلا من مركز المساعدة الفنية للشرق الأوسط -الميتاك، وبرنامج المعونة السلعية من وكالة التنمية الامريكية المنفذ عبر الشركة الاستشارية براجما.

وتمحورت الورشة حول تمكين وزارة المالية من اختبار إطار مراقبة الإنفاق الجديد، والذي سيطبق على ثلاث جهات تجريبية وهي: (مصلحة الجمارك - وزارة الاشغال - جامعة عدن)، بالإضافة إلى جمع الأفكار حول الجدوى التي ستسمح بالانتقال إلى التنفيذ.

وناقشت الورشة النظرة استراتيجية لإطار عمل مراقبة الإنفاق الجديد، ووضع «سقوف التخصيصات» و»الموافقات على الالتزام» والتنبؤات النقدية وعلاقتها بمراقبة الإنفاق، والقدرات والترتيبات التنظيمية في وزارة المالية والجهات، بالإضافة إلى التواصل بين وزارة المالية والجهات والمسارات اليدوية ودور تكنولوجيا المعلومات، وتجربة التنفيذ.

تحسن كبير في الإيرادات وضبط الانفاق..

المالية العامة تتجه في مسار مستدام

بحسب آخر صادرة عن البنك المركزي اليمني لشهر يونيو 2022، فقد ارتفعت ميزانية البنك المركزي اليمني في مارس 2022 بمقدار 867.7 مليار ريال أو ما نسبته 10.7% مقارنة بنهاية ديسمبر 2021 لتسجل 8958.1 مليار ريال.

التطورات الاقتصادية المحلية

في ظل العودة للحياة الطبيعية وتوسع حملات التلقيح ضد كوفيد- 19 وانتهاء الاغلاقات الكلية والجزئية وعودة حركة النقل توقع صندوق النقد الدولي في أحدث بياناته» أن يحقق الاقتصاد اليمني نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما نسبته 2% في عام 2022: مقابل انكماش نسبته 2% في العام السابق. كما يتوقع أن تبلغ نسبة النمو حوالي 2.5% في عام 2023.

من جهة أخرى شهد منحنى المستوى العام للأسعار نسقاً تصاعدياً نتيجة الارتفاع غير المسبوق لأسعار المواد الغذائية والطاقة في الاسواق العالمية اضافة الى الضغوط الكبيرة التي تتعرض لها العملة الوطنية والتي انعكست في مجملها على أسعار السلع الغذائية الأساسية المستوردة والتي تمثل حوالي 90% من إجمالي الغذاء المستهلك في الجمهورية اليمنية.

وعلى ضوء ذلك ارتفع متوسط مؤشر تكلفة المعيشة لسلة الغذاء في الجمهورية اليمنية من 52193 ريال في مارس 2021 إلى 83591 ريال في ديسمبر. 2021

بالنسبة للتطورات المرتقبة فإن ارتفاع أسعار الحبوب والطاقة العالمية والتداعيات الاقتصادية للصراع بين روسيا وأوكرانيا سوف تستمر في إحداث حالة من عدم اليقين وزيادة الضغط التصاعدي على أسعار السوق المحلية مع افتراض ثبات باقي المتغيرات.

تحسن الإيرادات

تشير البيانات المتعلقة بتنفيذ الموازنة في مارس 2022 إلى التحسن الكبير في جانب الإيرادات العامة سواء تلك المرتبطة بزيادة عوائد الصادرات النفطية أو المتعلقة بإيرادات الضرائب العامة والإيرادات الجمركية، الأمر الذي سيحقق دفعة لعجلة النمو والانتعاش التدريجي للنشاط الاقتصادي.

ومن جانب النفقات العامة تم تكثيف الجهود مؤخرا في احتوائها وهي خطوة في الاتجاه الصحيح وسيؤدي الحفاظ على هذا الاتجاه إلى عدم اللجوء المفرط للسحب على المكشوف لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة مما سيساعد على استقرار أسعار الصرف والأسعار بصفة عامة . وبالتالي وضع المالية العامة على مسار مستدام.

كما سجل ميزان المدفوعات عجزا قدره 2.1 مليار دولار أمريكي في عام 2021 ومن المتوقع أن يصل إجمالي عجز ميزان المدفوعات في نهاية عام 2022 إلى أكثر من 1.9 مليار دولار أمريكي مما يتطلب مزيد من الدعم المالي الخارجي لتعزيز الاحتياطي من العملة وتحقيق استقرار الاسعار وضمان الامن الغذائي في ظل الوضع الصعب الذي يعيشه الاقتصاد اليمني منذ اندلاع الحرب.

الأصول

شهدت الأصول الخارجية الصافية للبنك المركزي انخفاضا في مارس 2022 بمقدار 1148.2 مليار ريال أو ما نسبته 113.196. مقارنة بنهاية ديسمبر 2021 لتسجل قيمة سالبة مقدارها 2163.3 مليار ريال.

ويعزى الانخفاض في الأصول الخارجية الصافية بدرجة رئيسية إلى اعتماد البنك المركزي على سعر الصرف السائد في السوق في تقييم الأصول الخارجية بدلا من اعتماد سعر صرف ثابت الذي كان مستخدما حتى نهاية ديسمبر 2021 ، هذا من جهة ، وارتفاع الالتزامات الخارجية للبنك المركزي من جهة أخرى.

كذلك انخفضت المطالبات الصافية على الحكومة في مارس 2022 بمقدار 252.9 مليار ريال أو ما نسبته 4.6% مقارنة بنهاية ديسمبر 2021 لتصل إلى 5220.8مليار ريال.

فيما ظلت المستحقات على المؤسسات العامة لما يقارب السنة السادسة على التوالي دون تغيير مسجلة بذلك 309.5 مليار ريال في مارس2022.

الخصوم

شهدت القاعدة النقدية (العملة خارج البنوك + العملة في خزائن البنوك+ أرصدة البنوك لدى البنك المركزي انخفاض في مارس 2022 بمقدار 61.7 مليار ريال أو ما نسبته 1.4% مقارنة بنهاية ديسمبر 2021لتبلغ 4429 مليار ريال.

ويعود الانخفاض في مارس 2022 أساساً لانخفاض العملة المصدرة بمقدار 101.2مليار ريال وبنسبة 2.7% . بينما ارتفعت أرصدة ودائع البنوك بمقدار 39.5 مليار ريال وبنسبة 5.7% في مارس 2022.

ارتفعت ودائع المؤسسات العامة بمقدار 28.5 مليار ريال وبنسبة 46% في مارس 2022 لتسجل 90.4 مليار ريال. فيما ظلت ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي ثابتة دون تغيير منذ نقل عمليات البنك المركزي اليمني إلى العاصمة عدن مسجلة بذلك 58.7 مليار ريال حتى مارس 2022 في حين ارتفع صافي البنود الأخرى بمقدار 1367.9 مليار ريال وبنسبة 872.4% لتسجل

1211.1 مليار ريال في مارس 2022 .

الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والاسلامية

بلغ إجمالي اصول البنوك ما قدره 4594.8 مليار ريال في نهاية ديسمبر 2021 بزيادة 165.1 مليار ريال أو ما نسبته 3.7% وأظهرت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية في مارس 2022 ارتفاعاً مقداره 86.4مليار ريال وبنسبة 1.9% لتصل إلى 4681.4 مليار ريال.

الأصول

ارتفعت صافي الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية في مارس 2022 بمقدار 1.7 مليار ريال وبنسبة0.2% لتسجل 940.3 مليار ريال مقارنة بارتفاع مقداره 57.4 مليار ريال وبنسبة 6.5% لكامل عام 2021.

ويعود الارتفاع في مارس 2022 إلى ارتفاع حسابات المراسلين بمقدار 10.2 مليار ريال وبنسبة 2.1% مقارنة بارتفاع قدره 18.7 مليار ريال وبنسبة 4% في نهاية ديسمبر 2021في حين انخفض النقد الاجنبي بمقدار 9مليار ريال وبنسبة 5.9% في مارس 2022 مقارنة بارتفاع مقداره 18.7 مليار ريال وبنسبة 16.1% في نهاية ديسمبر 2021.

كما انخفضت الاستثمارات الأجنبية في مارس 2022 بمقدار 5 مليار ريال أو ما نسبته 1.4% مقارنة بارتفاع قدره 17.5 مليار ريال وبنسبة 5.3% في نهاية ديسمبر 2021 ، فيما سجلت الأصول الخارجية الإجمالية ارتفاعاً بمقدار 2.8 مليار ريال وبنسبة 0.3% لتصل إلى ما قيمته 968.3 مليار ريال مقارنة بارتفاع مقداره 165.2 ريال وبنسبة 3.7% في نهاية ديسمبر 2021.

ومن الملاحظ أن نصيب الأصول الخارجية الإجمالية من إجمالي الأصول بلغ ما نسبته 21.1% في مارس 2022 .

ارتفعت احتياطيات البنوك (نقد بالخزائن + أرصدة لدى البنك المركزي) بمقدار 25.1 ريال وبنسبة 2.7% في مارس 2022 لتسجل 963.4 مليار ريال مقارنة بارتفاع مقداره 117.2 مليار ريال وبنسبة 14.3% في نهاية ديسمبر 2021 .

ويعود الارتفاع في احتياطيات البنوك في مارس 2022 أساسا إلى ارتفاع أرصدة البنوك لدى البنك المركزي بمقدار 47.1 مليار ريال وبما نسبته 6.7% مقارنة بارتفاع قدره 25.8 مليار ريال وبنسبة 3.8% في 2121.

في حين انخفض النقد المحلي في الخزائن بمبلغ 22 مليار ريال أو ما نسبته 9.4% في مارس 2022مقارنة بارتفاع مقداره 91.4 مليار ريال وبنسبة 64.1% في نهاية ديسمبر 2021.

وبالنظر إلى حصة احتياطيات البنوك كنسبة من الودائع فقد بلغت 25.7% في مارس2022.

انخفضت القروض والسلفيات في مارس 2022 بمقدار 155.3 مليار ريال وبنسبة 6.7% لتصل الى 2148.3 مليار ريال مقارنة بانخفاض مقداره 1.8 مليار ريال وبنسبة 0.1% في نهاية ديسمبر2021، ويرجع الانخفاض في مارس 2022، نتيجة انخفاض قروض القطاع الخاص بمقدار 165.5 مليار ريال وبنسبة 37.2% في مارس 2022 مقارنة بانخفاض مقداره 41.1 مليار ريال وبنسبة 8.5% في نهاية ديسمبر 2021، في حين ارتفعت القروض المقدمة للحكومة والمتمثلة أساسا في ودائع الوكالة بمقدار 9.6 مليار ريال وبنسبة 0.5%.

كما ارتفعت سلفيات المؤسسات العامة بمقدار 0.6 مليار ريال وبنسبة 0.9% في مارس 2022، مقارنة بارتفاع قدره 3.5 مليار ريال وبنسبة 6.1% في نهاية ديسمبر 2021.

الخصوم

سجل اجمالي الودائع ارتفاعا مقداره 144.3 مليار ريال وبنسبة 4.1% في عام 2021. كما ارتفع رصيد الودائع المسجل في مارس 2022 بمقدار 91.6 مليار ريال وبنسبة 2.5% لتصل إلى 3751.9 مليار ريال.

ويرجع الارتفاع في مارس 2022 إلى ارتفاع كل من الودائع بالعملات الأجنبية وودائع الاجل وودائع الادخار بمقدار 91.7، 12.5، 11.7، 4.6 مليار ريال على التوالي، وبما نسبته

5.9%، 24.5، 1.4%، على التوالي ، في حين انخفضت الودائع تحت الطلب بمقدار 28.8 مليار ريال وبنسبة 3.2%.

ارتفعت الخصوم الأخرى الصافية بمقدار 220.2 مليار ريال وبنسبة 42.3% في مارس 2022 لتصل إلى 300.1 مليار ريال مقارنة بانخفاض قدره 28.5 مليار ريال وبنسبة 5.8% في عام 2021.

ويعود الارتفاع في مارس 2022 اساسا إلى زيادة رأس المال والاحتياطي للبنوك التجارية والإسلامية بمقدار 24.6 مليار ريال وبنسبة 6.7% ليسجل 392.8 مليار ريال مقارنة بارتفاع قدره 10.1 مليار ريال وبنسبة 2.8% في 2021.

في حين انخفضت الخصوم المتنوعة بمقدار 25.3 مليار ريال وبنسبة 4.8% لتصل الى 501.8 مليار ريال في مارس 2022 مقابل ارتفاع قدره 13.2 مليار ريال أو ما نسبته 2.6% في نهاية ديسمبر 2021.

هيكل الودائع

توضح المؤشرات التي سجلتها الودائع بالعملة المحلية وفقاً لآجالها في مارس 2022 إلى ارتفاع الودائع المخصصة بمقدار 12.5 مليار ريال وبنسبة 24.5%، لتبلغ 63.4 مليار ريال مقارنة بانخفاض قدره 2.2 مليار ريال وبنسبة 4.1% في عام 2021، كما ارتفعت نسبتها من إجمالي الودائع من 1.4% في 2021 إلى 1.7% في مارس 2022.

وسجلت الودائع لاجل في مارس 2022 ارتفاعاً بمقدار 11.7 مليار ريال أو ما نسبته 1.4% لتسجل 871 مليار ريال، وهو ما يمثل 23.2% من إجمالي الودائع في مارس 2022 مقارنة بما نسبته 23.5% في نهاية ديسمبر2021.

وارتفعت ودائع الادخار بمبلغ 4.6 مليار ريال وبنسبة 1.6% لتصل إلى 291.5 مليار ريال في نهاية ديسمبر 2021 ، وشكلت ما نسبته 7.8% من إجمالي الودائع في مارس 2022.

أما على صعيد تطور الودائع وفقاً لنوع العملة فقد سجلت الودائع بالعملات الأجنبية ارتفاعاً قدره 91.7 مليار ريال أو ما نسبته 5.9% في مارس 2022 لتبلغ 1644.4 مليار ريال مقارنة بارتفاع قدره 55.8 مليار ريال وبنسبة 3.7% في نهاية ديسمبر 2021.

وبلغت حصت الودائع بالعملات الأجنبية من إجمالي الودائع 43.8% في مارس 2022، وبالمقابل انخفضت حصة الودائع بالريال من إجمالي الودائع إلى 56.2% في مارس 2022.

التسهيلات الائتمانية

سجل المبلغ الإجمالي للتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص المقدمة من البنوك العاملة لقطاعات الاقتصادية المختلفة انخفاضا مقداره 41.1 مليار ريال وبنسبة 8.5% في نهاية ديسم2021 ، وتواصل هذا الانخفاض بمقدار 165.5 مليار ريال وبنسبة 37.2% في مارس 2022 لتصل قيمة التسهيلات إلى 279.1 مليار ريال.

العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه

سجل العرض النقدي (M2) زيادة مقدارها 528.1 مليار ريال وبما نسبته 7.9% في نهاية عام 2021. وارتفع العرض النقدي في مارس 2022 بمقدار 12.4 مليار ريال وبنسبة 0.2%، ليبلغ 7241.5 مليار ريال.

جاء الارتفاع في العرض النقدي في مارس 2022 نتيجة ارتفاع شبه النقد بمقدار 120.4 وبنسبة 4.4%، في حين انخفض النقد M1 بمقدار 108.1 مليار ريال وبنسبة 2.4%.

سجل صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي في مارس 2022 انخفاضا قيمته 1146.6 مليار ريال وبنسبة 1498.8%. وتركز الانخفاض في صافي الأصول الأجنبية في مارس 2022 بواقع 2163.3 مليار ريال للبنك المركزي مقابل ارتفاع وقدره 940.3 مليار.

وفيما يتعلق بصافي الأصول المحلية فقد سجل ارتفاعا قدره 1158.9 مليار ريال للبنوك التجارية والاسلامية وبما نسبته 15.9% في مارس 2022.

وقد جاء الارتفاع في صافي الأصول المحلية في مارس 2022 كنتيجة لارتفاع صافي الأصول الأخرى للبنك المركزي بمقدار 1211.1 مليار ريال وبما نسبته 872.1%.

انخفضت الأصول الأخرى للبنوك بمقدار 300.1 مليار ريال أو ما نسبته 42.3% في مارس 2022.

فيما انخفض الائتمان الممنوح للقطاعات غير الحكومية في مارس 2022 بمقدار 193.4 مليار ريال وبنسبة 27.8%.

وبالنظر إلى تطورات السيولة المحلية في مارس 2022 وفقاً لمكوناتها، يلاحظ أن التطورات تمثلت بارتفاع شبه النقد بمقدار 120.4 مليار ريال وبما نسبته 4.4% مقارنة بارتفاع مقداره 84.7 مليار ريال وبما نسبته 3.2% في نهاية ديسمبر 2021. في حين انخفض النقد (M1) في مارس 2022 بمقدار 108.1 مليار ريال وبنسبة 2.4% مقابل ارتفاع بلغ 443.4 مليار ريال وبما نسبته 11% في نهاية ديسمبر 2021.

وقد جاء الارتفاع في شبه النقد في مارس 2022 نتيجة لارتفاع كل من ودائع العملات الأجنبية والودائع المخصصة وودائع الاجل وودائع الادخار بما نسبته 5.9%، 24.5%، 1.4%، 1.6% على التوالي، في حين جاء الانخفاض في النقد (M1) في مارس 2022، نتيجة انخفاض العملة المتداولة خارج البنوك بمقدار 79.2 مليار ريال وبما نسبته 2.2% وانخفاض ودائع تحت الطلب بمقدار 28.8مليار ريال وبما نسبته 3.2%. شكلت نسبة العملة المتداولة إلى العرض النقدي الواسع (M2) بالريال 49.4% في مارس 2022 مقارنة بما نسبته 48.2 في كامل عام 2021.

ارتفعت سلفيات المؤسسات العامة بمقدار 0.6 مليار ريال وبنسبة ٠,٩% في مارس 2022، مقارنة بارتفاع قدره ٣,٥ مليار ريال وبنسبة 6.1% في نهاية ديسمبر 2021

رابعاً / سعر الصرف وإجراءات السياسة النقدية

بلغ متوسط سعر صرف الريال أمام الدولار الأمريكي في السوق الموازي 1246.5 ريال/دولار في مارس 2022 مقارنة مع 891.5 ريال/دولار في مارس 2021. علما أن أدنى مستوى لقيمة العملة الوطنية تم تسجيله في نوفمبر 2021 حيث بلغ متوسط سعر الصرف 1500 ريال/دولار.

إجراءات السياسة النقدية في سوق العملات

رغم الظروف القاهرة التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني بسبب استمرار الحرب إلا أن البنك المركزي استمر في تنفيذ الإجراءات المتخذة فيما يخص سياسته النقدية لتعزيز دوره في المحافظة على المستوى العام للأسعار واستقرار أسعار الصرف ، والتي من أهمها:

1) تفعيل سلسلة من الإجراءات والإصلاحات للمساعدة في استعادة الاستقرار في سوق العملات ابتداء من شهر نوفمبر 2021 ، عبر منصة (Refinitive) الإلكترونية العالمية لضمان الشفافية والتنافسية المتوافقة مع الأسس والمعايير المنظمة للسوق الحرة، ونتيجة لتطبيق الالية المذكورة أعلاه: بلغ اجمالي العروض المقدمة من البنك المركزي منذ بدء المزادات حتى نهاية مارس 2022، ما قيمته 405 مليون دولار أمريكي. فيما سجل إجمالي قيمة العطاءات المقدمة من البنوك 367.8 مليون دولار، وشكلت ما نسبته 90.8% من إجمالي القيمة المعروضة. في حين سجلت المبالغ المخصصة 321 مليون دولار حتى مارس عام 2022، تمكن البنك المركزي من خلال العمليات آنفة الذكر من استيعاب 368.2 مليار ريال وتعادل ما نسبته 8.3% من القاعدة النقدية في نهاية مارس 2022 ، ليشكل بذلك خطوة مهمة نحو إدارة فعالة للسيولة باستخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على السوق.

2) اتخاذ العديد من الإجراءات لضبط سوق صرف العملات الأجنبية على عدة مراحل وهي كالآتي:

- استمرارية تنفيذ حملات دورية ومنظمة بالتعاون مع الأمن ونيابة الأموال العامة على جميع شركات ومنشئات الصرافة في المحافظات المحررة.
- منع البنوك وشركات ومنشئات الصرافة من القيام بعمليات التحويلات المالية الداخلية بالعملات الأجنبية واقتصارها فقط على العملة المحلية.
- تنظيم عمل شبكات الحوالات المالية في شركات ومنشئات الصرافة من خلال عدم التعامل مع الشبكات غير المرخصة مع توسيع نطاق الصلاحيات المطلوبة في المدى القريب لتطبيق نظام الربط البنك المركزي وشركات ومنشئات الصرافة.
- العمل جاري حاليا على تأسيس شبكة تحويلات مالية موحدة لجميع المناطق المحررة.

وقد ساعدت هذه الإجراءات في تحقيق استقرار نسبي في سوق العملات والأسعار رغم:

- زيادة الطلب على العملات الأجنبية نتيجة ارتفاع فاتورة استيراد الغذاء والمشتقات النفطية.
- توقف تحويل المبالغ الخاصة بالقوات المشتركة والتي كانت تمول جزء كبير من متطلبات المزاد الأسبوعي للعملة الأجنبية.
- تأخر وصول الدعم المعلن من الأشقاء.
- الانتظام بصرف المرتبات لجميع قطاعات الدولة بما فيها الجيش والأمن والتشكيلات المساندة.
- تخصيص مبالغ كبيرة بالعملات الصعبة لدفع مستحقات ومديونيات الطاقة المشتراة.

40 عاماً من تأسيسه..

كاك بنك يفوز بجائزة التميز والإنجاز المصرفي لعام 2022

منح الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، بنك التسليف التعاوني والزراعي (كاك بنك) جائزة التميز والإنجاز المصرفي لعام 2022، بعد تحقيقه أعلى درجات التقييم الفني الخاص بجودة الأداء المصرفي وتطور الخدمات الالكترونية ونظام المدفوعات المقدمة لعملائه وتزامنا مع احتفالات البنك الحكومي بالذكرى الأربعين لتأسيسه واستمرار صدارته الريادية للقطاع المصرفي الوطني.

وتسلم **الأستاذ/ حاشد الهمداني**- القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي للبنك- درع جائزه التميز المقدمة لكاك بنك من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب لهذا العام، بعد فوز البنك الحكومي اليمني بتلك الجائزة المقدمة كشهادة إقليمية و دولية على التميز المصرفي والتطور التكنولوجي للبنك وريادته في تقديم الخدمات المصرفية والمدفوعات الإلكترونية عبر نظامه المصرفي الأحدث عالميا والأكثر أمانا من شركة أوراكل العالمية، إلى جمهوره الأوسع انتشارا في اليمن.

وتعليقاً على هذا التكريم المستحق، أعرب **الأستاذ/ حاشد الهمداني**، القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة - الرئيس التنفيذي للبنك عن سعادته وفخره بالحصول على هذه الجائزة التي تعكس ريادة البنك على كل الأصعدة، وتأتي تزامناً مع ذكرى مرور (40) عامًا على تأسيس البنك، وهي الأعوام التي كانت شاهدة على مراحل تطور البنك وصولًا إلى المرحلة التي قدم فيها مجموعة من أفضل الخدمات المتميزة المرتبطة بالتطور التكنولوجي والمدفوعات الإلكترونية، مؤكدًا حرص البنك وقيادته على استمرار تطوير أدائه بالتزامن مع تطور أنظمة العمل المصرفي إقليميًا ودوليًا.

وأشار القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة- الرئيس التنفيذي لبنك التسليف التعاوني والزراعي (كاك بنك) إلى أن هذه الجائزة التي تأتي تتويجا لنجاحات البنك واختفائه بمرور أربعين عامًا من التطور والتميز والتفوق في العمل المصرفي.

وإعتبر الهمداني أن هذا الإنجاز يعد بمثابة وسم لكافة منتسبي البنك وشركائه وجمهوره، بوسم الريادة التي يحرص على مشاركتها معهم ومع المجتمع المحلي في اليمن عموما، رغم كل التحديات والصعوبات المختلفة التي لم تمنع البنك من القيام بواجبه الوطني ومسؤولياته المجتمعية أو تحول بينه وأهمية تحديث أنظمته لمواكبة التطور التكنولوجي والثورة المعلوماتية المتنامية في المجال المصرفي، نظرا للايمان التام لقيادته بأن البنك جزء لايتجزأ من هذا العالم ولابد أن يكون دائمًا ضمن منضومته الحديثه المتجددة. مشددا بالمناسبة على حرص إدارة كاك بنك، على مواصلة تطوير الأداء ومواكبة كل جديد انطلاقا من الاعتزاز بإرث وتاريخ بنكنا الوطني العريق الذي يحرص الجميع على الحفاظ عليه جيلا بعد جيل، كأبناء لأسرة البنك التي تحرص دوما على أن نكون بين أوائل البنوك على مستوى الشرق الأوسط من خلال التحديثات المستمرة في بنيتنا التحتية وأنظمتنا الفنية المختلفة،لضمان تحقيق أهدافنا وإستراتيجيتنا الريادية الواضحة المعالم.

ويشار إلى أن تسلم **الأستاذ/ حاشد الهمداني** القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة - الرئيس التنفيذي لبنك التسليف التعاوني والزراعي (كاك بنك) لجائزة التميز جاء ضمن فعاليات الإحتفالية السنوية المعتبرة التي أقامها الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب هذا العام في العاصمة التركية إسطنبول بحضور شخصيات بنكية ومصرفية وإقتصادية كبيرة من مختلف الدول العربية يتقدمها الشيخ/ محمد الجراح الصباح الرئيس الفخري للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وجوزف طربيه رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وعماد أبو خمسين نائب رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، والدكتور/ وسام أبو الفتوح الأمين العام لإتحاد المصرفيين العرب، وبحضور شرفي لرئيس الغرفة التجارية التركية، ورئيس إتحاد المصارف التركية.

معاً نبني للمستقبل

إنماء العقارية
Enma Real Estate Developing Co.Ltd

+967 2 363636/7/8
+967 2 363639
info@enma-ye.com
www.enma-ye.com

enmaredev

تنمية وتوزيع الموارد العامة والمشتركة

رغم ما تشهده اليمن من تدني لمستوى تحصيل الإيرادات وتنمية الموارد على المستوى المركزي أو المحافظات المحررة وخاصة في الأعوام الأخيرة نتيجة الحرب والصراع القائم في البلاد وغيرها من الأسباب منها ما هو متعلق بضعف الإنتاج وشحة الموارد وضآلة النفقات ومنها ما هو متعلق بعدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة أو التقصير في إدارة العوامل المساعدة لتطوير وتنمية الموارد وغيرها من الأسباب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من العوامل التي أدت إلى تدني مستوى تحصيل الكثير من أوعية الموارد المالية المحلية، وإنفاق ما تم إيراده في نفقات جارية بدلاً عن تغطية البرامج الاستثمارية وهذا ما أثر سلباً في عملية التنمية المحلية وغيرها الكثير من الصعوبات والمعوقات والتي وقفت أمام تنمية وتحصيل الموارد.

قرارات تفعيل تحصيل الموارد الذاتية للسلطات المحلية

بذلت وزارة الإدارة المحلية بالعاصمة المؤقتة عدن جهود كبيرة وعملت بكامل طاقتها وامكانياتها.

خلال السنوات الماضية لمتابعة الجهات المعنية بتحصيل أنواع الموارد العامة المشترك لتوريدها الى حساباتها المفتوحة طرف البنك المركزي عدن تحت اشراف الوزارة انفاذاً لحكم المادة (242)الفقرة (أ) من اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية والتي تنص على ان ((تقوم وزارة الإدارة المحلية بمتابعة الجهات المعنية في تحصيل الموارد العامة المشتركة وتوريدها بشكل دوري ومنتظم الى الحسابات الخاصة التي تفتح لهذا الغرض طرف البنك المركزي أو أي بنك اخر يوافق عليه البنك المركز تحت اشراف ومراقبة الوزارة)) إضافة الى الرفع بمشروع قرار تفعيل تحصيل الموارد الذاتية للسلطات المحلية. والذي بموجبه تم إصدار عدد من القرارات حول ذلك وهي:-

قرار مجلس الوزراء رقم (9) لعام 2021 بشأن ضبط تحصيل الوزارات وتوريد موارد السلطة المحلية (محلية، مشتركة، عامة مشتركة، دعم مركزي) المحصلة من قبل الأجهزة المركزية.

قرار مجلس الوزراء رقم (10) لعام 2021 بشأن ضبط تحصيل وتوريد الموارد العامة المشتركة للسلطة المحلية المحصلة من قبل شركات الطيران والاتصالات.

قرار مجلس الوزراء رقم (11) لعام 2021 م بشأن ضبط تحصيل وتوريد الموارد العامة المشتركة للسلطة المحلية المحصلة من الصناديق ومقترحات تفعيل تحصيلها بكفاءة وفاعلية.

الموارد المالية للوحدات الإدارية

تدرك الوزارة أهمية وضرورة التزام جميع الجهات بعملية توريد هذه الموارد كونه تعتبر قانوناً كما هو موضحاً في الباب الخامس من قانون السلطة المحلية تحت عنوان ((الموارد المالية للوحدات الإدارية)). في المادة رقم (123) والذي تنص على ((تتكون الموارد المالية للوحدات

الإدارية من المصادر الاتية :-

أولا : -الموارد المحلية للمديرية وهي الموارد التي تجبى في المديرية لصالحها وتتكون من عدد من الفقرات موضحة في القانون.

ثانياً :- الموارد المشتركة على مستوى المحافظة وهي الموارد التي تجبى في مديريات المحافظة لمصلحة المحافظة ككل وتتكون من عدد من الفقرات موضحة ايضاً في القانون.

ثالثاً :- موارد عامة مشتركة.

ما يجري جبايته وتحصيله مركزياً باسم التعاون والمجالس المحلية وصناديق التطوير المحلية وهي.

الرسوم المفروضة على تذاكر السفر الجوية والبحرية.

الرسم المقرر على كل برميل بترول أو ديزل أو جاز يباع للمحطات.

(30%) من الموارد السنوية للصناديق التالية :-

- صندوق صيانة الطرق.
- صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي.

صندوق رعاية النشء والشباب والرياضة على ان تخصص هذه الموارد لذات الأغراض التي أنشئت الصناديق من اجلها.

رابعاً :- الدعم المركزي ما نخصصه الدولة من دعم مالي مركزي سنوي للوحدات الإدارية على مستوى الجمهورية.

الخطوات والإجراءات المتبعة في توزيع الموارد العامة المشتركة للوحدات الإدارية

عملت الوزارة قبل اجراء عملية التحويل الفعلي لهذه الموارد لصالح الوحدات الإدارية باتباع كافة الخطوات القانونية التي حددتها اللائحة التنفيذية لقانون السلطة التشريعية في حكم المادة (241) والتي تنص على :-

((تتولى الوزارة بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي توزيع مقدار الدعم المركزي والموارد العامة المشتركة على الوحدات الإدارية وفقاً للأسس والمعايير المحددة في المادة (243) من هذه اللائحة والمذكورة فيما يلي.

يرفع مقترح التوزيع المشار اليه في الفقرة السابقة الى مجلس الوزراء للمصادقة عليه.

يتولى الوزير ابلاغ الوحدات الإدارية بالمبالغ المخصصة لكل منها من الدعم المركزي والموارد العامة المشتركة طبقاً لقرار مجلس الوزراء قبل الموعد المحدد لإعداد الخطة والموازنة السنوية بوقت كاف.

تتولى وزارة المالية بعد استكمال الإجراءات الدستورية والقانونية الخاصة بالتصديق على الموازنة العامة للدولة وضع مبالغ الدعم المركزي تحت تصرف الوحدات الإدارية طبقاً لقرار توزيعها المتخذ م مجلس الوزراء على صورة دفعات بحسب النظام المتبع بهذا الشأن.

تتولى الوزارة تحويل ما يتم تحصيله من الموارد العامة المشتركة الى الوحدات الإدارية بحسب قرار توزيعها المتخذ من قبل مجلس الوزراء.

الأسس والمعايير الخاصة بتوزيع الدعم المركزي والموارد العامة المشتركة

عملت الوزارة في توزيع الموارد العامة المشتركة للوحدات الإدارية بأتباع الخطوات المقرة في اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية في المادة رقم (243) والتي تنص على ((يوزع الدعم المركزي السنوي والموارد العامة المشتركة على جميع الوحدات الإدارية على مستوى الجمهورية وتحديد حصة كل وحدة إدارية منه وفقاً للأسس والمعايير التالية :-

- الكثافة السكانية.
- وفرة موارد الوحدة الإدارية او شحتها.
- مستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي ونسبة الحرمان.
- كفاءة أداء السلطة المحلية.
- كفاءة الأداء في تحصيل الموارد المالية وسلامة انفاقها.
- أية أسس او معايير أخرى يحددها مجلس الوزراء.

حيث عملت الوزارة على ترجمة تلك الأسس في عملية التوزيع ووفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (11) لعام 2020 بشأن توزيع الدعم المركزي والموارد العامة المشتركة للعامين الماليين 2020/2021 على الوحدات الإدارية للسلطة المحلية.

وتم مناقشة ذلك في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 25/6/2022. حول التقرير المقدم من وزارة الإدارة المحلية الخاص بالموارد العامة المشتركة للعام المالي 2021.

والذي أوضح فيه وزير الإدارة

محمد حمود الشدادي

تتولى وزارة المالية بعد استكمال الإجراءات الدستورية والقانونية الخاصة بالتصديق على الموازنة العامة للدولة وضع مبالغ الدعم المركزي تحت تصرف الوحدات الإدارية

المحلية حسين الأغبري بأن إجمالي المبلغ المحصل بلغ اثنان مليار و 75 مليون و 497 ألف ريال، وبنسبة زيادة بلغت 56 بالمائة عن العام 2020 والذي بلغت الموارد 915 مليون و 591 ألف ريال. حيث بلغ اجمالي ما تم توزيعه مبلغ وقدره ((3,321,722,993)) ريال. ثلاثة مليار وثلاثمائة وواحد وعشرون مليون وسبعمائة واثنين وعشرون ألف وتسعمائة وثلاثة وتسعون ريال.

توزيع الموارد العامة المشتركة في أغراض تمويل الخطط والمشاريع التنموية

كما الزمت تلك القوانين الوحدات الإدارية في حكم المادة (125) الفقرة (أ) والتي تنص على ((تخصص حصيلة جميع الموارد المنصوص عليها في المادة (123) لأغراض تمويل خطط ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا يجوز انفاقها أو جزء منها لأغراض حزبية)).

الأمر الذي يتحتّم على الجميع في السلطة المركزية والسلطات المحلية في المحافظات بذل المزيد من الجهود والعمل على توحيد الرؤى لتحقيق التنمية المحلية المستدام وتمكين الوحدات الإدارية من حصولها على جميع مواردها لتتمكن من اعداد خططها وتنفيذ مشاريعها التنموية التي تعود بالنفع على المجتمع المحلي.

حيث تسعى الوزارة جاهدةً لزيادة تلك النسب. ومستمرة في متابعة السلطات المحلية في المحافظات المحررة لرفع مستوى الأداء وتحصيل الإيرادات وتوريدها الى الحساب العام. وذلك لتحقيق كفاءة الأداء المؤسسي والمالي ودعم تعزيز قدرات السلطات المحلية للقيام بواجباتها ومهامها على الوجه الأمثل. انفاذاً للمنظومة التشريعية للسلطة المحلية وقرار مجلس الوزراء المشار اليه انفاً

أهم الخطوات لتحسين وتنمية الموارد

القيام بتفعيل القوانين والأنظمة في الهياكل الإدارية التابعة للوحدات الادارية للسلطة المحلية في المحافظات، والذي بدوره سيؤدي الى النهوض بمستوى كفاءة الاداء سواء في الجانب الإداري او الجانب الإيرادي.

تفعيل الجانب الرقابي للإدارات الرقابية في ديوان عام المحافظات والمديرات التابعة لها. ووفقاً لما هو محدد بالمنظومة التشريعية للسطلة المحلية والقرارات النافذة. وضرورة تصحيح الاختلالات، وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب ومحاسبة المقصرين وفقاً للقانون واللوائح المنظمة.

تحديد مكامن الاختلالات في تحصيل أنواع الضرائب والرسوم المحلية والعمل على أبجدتها وفقاً لأهميتها والعوائد منها وإجراء المعالجات المناسبة لها.

وضع وتنفيذ الخطط والبرامج الهادفة لإحداث تنمية حقيقية ملموسة ومستدامة وبما يُسهم في تقديم جودة في الأداء للخدمات المختلفة للمواطنين.

معالجة التضارب في مستوى إنسياب السلطة والمسئولية وسلطة الإشراف والرقابة بين المكاتب التنفيذية للمحافظات وبين فروعها في المديريات ومدراء المديريات.

تحديث قاعدة البيانات وحصر المكلفين بدفع الرسوم والضرائب المحلية والتي تعرضت البعض منها للضياع أو التلف نتيجة الحرب.

تعزيز الإمكانيات الكامنة لدى مؤسسات السلطة المحلية لتفعيل دورها للبناء والتنمية.

إيجاد اللبنات الأساسية لتماسك السلطة المحلية للمحافظات المحررة وإعادة النظر للكثير من السياسات وتنفيذ العديد من الاجراءات التي تضمن تحويل مسار تدفق الموارد الى خزينة الدولة لكون هياكل السلطة المحلية القائمة هي الواجهة الامامية المسؤولة عن تقديم الخدمات للمواطنين.

أهمية تنسيق جهود أجهزة الدولة على المستويين المركزي والمحلي والقطاع الخاص لتفعيل التنمية المحلية في كافة الوحدات الإدارية في المحافظات والمديريات. للمساهمة في تنفيذ المشروعات التنموية والاستثمارية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة واستغلال ما هو متواجد منها في احداث تنمية محلية مستدامة تساعد وتعزز من المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية. والعمل على متابعة الخطوات والإجراءات التي تساعد على تنمية الموارد واستثمارها وتوسعها.

العمل على تطبيق القرارات الصادرة والخاصة بتفعيل تحصيل الموارد الذاتية والتي كان اخرها رقم (11،10،9) لعام 2021م والمذكورة انفاً.

إعادة بناء الثقة بين أجهزة الدولة سلطة مركزية ومكاتبها التنفيذية في السلطات المحلية من خلال بناء وتأهيل الكوادر البشرية الخاصة بجباية وتوريد الموارد. وغيرها من العوامل التي تعمل على تحفيز وتنشيط القوى العاملة في هذا المجال..

وبهكذا خطوات وغيرها من الحلول الممكنة والدراسات المتخصصة والندوات التي يقوم بها العديد من الجهات والمنظمات ورواد التنمية وغيرها من الإجراءات التنفيذية سيكون هناك مؤشر إيجابي لتحسين عملية التحصيل للموارد المالية المحلية والمشتركة وسيكون هناك أثر إيجابي ودور ملموس لعائدات تلك الموارد في عكسها لتنفيذ المشاريع التنموية والهادفة للسلطات المحلية.

الرسم البياني يوضح مقدار ما تم توزيعة من الموارد العامة المشتركة للوحدات الإدارية للنصف الأول من العام 2022

السلطة	عدن	لحج	مأرب	شبوة	أبين	تعز	الجوف	حضرموت	الضالع	المهرة	الإجمالي العام
الإجمالي	587,209,292	504,265,834	419,551,331	358,530,412	332,985,568	319,842,201	292,493,572	288,325,416	212,174,073	21,541,319	3,321,722,993

موازنـــة 2022..
خطوة هامة تنسجم مع التطورات الإيجابية في المجال الاقتصادي

كتب / ريا المزاحمي

يأتي إعداد وتقديم مشروعات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2022 في ظل المتغيرات الجديدة بتشكيل مجلس القيادة الرئاسي حيث تزامن الاعداد لمشروع الموازنة واقراره من مجلس الوزراء واحالته لمجلس النواب للمصادقة عليها في الجلسة المنعقدة يوم 2022/4/21.

وقد بذلت وزارة المالية قطاع الموازنة واللجنة الفنية للموازنة وبإشراف مباشر من معالي الأستاذ سالم صالح بن بريك وزير المالية جهوداً كبيرة في سبيل انجاز مشروعات الموازنة العامة للدولة على مستوى السلطتين المركزية والمحلية وفي وقت قياسي حيث أن المشروع قد استوعب الملامح العامة للاقتصاد الوطني في ظل الوضع الراهن وفي ظل الحرب التي فرضتها ميليشيا الحوثي على الوطن. حيث جاء مشروع الموازنة بصورة شاملة لجميع أجهزة الدولة المركزية والمحلية شاملة لكافة الموارد المتوقع تحصيلها وكافة النفقات المتوقع انفاقها.

حيث تم إعداد مشروع الموازنات العام للدولة للعام 2022 في ظروف استثنائية وأوضاع في غاية التعقيد نتيجة للحرب التي انعكست اثارها المدمرة على العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبالتالي تولدت العديد من التحديات التي تتطلب المزيد من الانفاق الحتمي الذي لا يمكن تجنبه والمتمثل في استحقاقات الجيش والأمن والشهداء وعلاج الجرحى والنفقات الحربية والنفقات الضرورية التشغيلية لأجهزة الدولة ودعم الكهرباء وسداد الدين العام.

وقد اعتمدت اللجنة الفنية المشكلة من الوزارة والجهات المعنية عند عداد مشروع الموازنة على العديد من الأسس العامة منها اتباع سياسة مالية حذرة وكفؤه تعتمد على حشد الموارد العامة لتمويل الموازنة لشمولها على كافة الموارد المتاحة الضريبية والجمركية والنفطية والغازية والموائمة بين تدفق الموارد وحدود الانفاق.

وقد تم بناء هذه الموازنة لتحقيق الأهداف ذات الأولوية وهي الاقتصادية والاجتماعية من خلال:

1) معالجة الالتزامات المرحلة من العام السابق والمتمثلة في المرتبات المتأخرة لموظفي الدولة والمتقاعدين وجرحى الحرب.

2) معالجة ورصد تكلفة العلاوات السنوية لجميع موظفي الدولة للأعوام 2014- 2020.

3) نفقات التشغيل الضرورية لتسيير أنشطة أجهزة الدولة المختلفة.

4) الحفاظ على قدر كبير من الخدمات الأساسية للسكان في المحافظات المحررة وأهمها الماء والكهرباء.

5) دعم قطاعات التعليم والصحة والحد من تفشي الأوبئة.

6) الوفاء بسداد الدين العام المحلي والخارجي وسداد بعض أقساط الديون والاشتراكات في المنظمات الدولية .

وبرغم الأعباء التي تتحملها الموازنة العامة وخاصة نفقات الجهاز الإدارية للدولة وارتفاع حجم الالتزامات الا انه استطاعت رصد الاعتمادات اللازمة للوفاء بالالتزامات المرحلة من العام 2021م ومن ضمنها مرتبات واجور بمبلغ (321) مليار ريال وتحمل تضخم النفقات المرتبط صرفها بالدولار (النقد الأجنبي) بسبب ارتفاع معدلات الصرف وبروز نفقات جديدة أدت إلى ارتفاع الانفاق العام والضغط على الموازنة وارتفاع عجز الموازنة ، حيث ووفقاً للبيان المالي للموازنة العامة للسنة المالية 2022 المقدم لمجلس النواب فان جملة تقديرات الموارد العامة بلغت (3,244) مليار ريال ، وجملة تقديرات الاستخدامات (النفقات) مبلغ (3,645) مليار ريال، وقدر العجز الصافي بمبلغ (401) مليار ريال وبنسبة 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

برغم الضغط الكبير للإنفاق الجاري (الانفاق غير المرن) على الموازنة العامة إلاّ أنه تم ادراج مخصصات جيدة للإنفاق الرأسمالي (مشاريع قيد التنفيذ)، حيث بلغت (183) مليار على مستوى السلطتين المركزية والمحلية ريال وبنسبة 5% من إجمالي النفقات العامة، وبما يكفل نقلها إلى مرحلة التشغيل. وبرغم ذلك فإن وزارة المالية عملت جاهدة على انجاز مشروع الموازنة بالصورة النهائية لتواكب المرحلة وتعبر عن احدى أدوات السياسة المالية للحكومة وتقديمة لمجلس الوزراء ومن ثم تم احالته إلى مجلس النواب للمصادقة عليه.

وقد اكتسب إقرار مشروع الموازنات العام للدولة من مجلس الوزراء واحالته إلى مجلس النواب في للمصادقة عليه في جلسته المنعقدة في يوم 2022/4/21 أهمية كبيرة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

وقد لاقى ذلك أصداء واسعة على المستوى الدولي حيث أصدرت بعثة الاتحاد الأوروبي والبعثات الدبلوماسية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المعتمدة لدى بلادنا بياناً رحبت باعتماد الموازنة العامة للعام 2022 من قبل مجلس النواب وبانها خطوة هامة تنسجم مع التطورات الإيجابية في المجال الاقتصادي ورحبت بجميع الخطوات الإيجابية التي تصب في إعطاء الأولوية للإصلاحات الاقتصادية والمالية وتقديم الخدمات للشعب اليمني.

إن عالم اليوم يشهد صراعاً أيدلوجيا سياسيا واقتصادي قد يؤدي الى خلق واقع عالمي جديد متعدد الاقطاب تسعى كل دولة من الدول المتصارعة إلى كسب المزيد من السيطرة السياسية والاقتصادية على مناطق نفوذ جديدة لها، والصراع في اليمن ما هو الا جزء من هذا الصراع العالمي.

أثر الصراع العالمي على الاقتصاد اليمني

ومع بدايات هذا العام 2022 بدأت الحرب الروسية الاوكرانية فيما ينذر باشتداد الصراع الدولي، وقد القى هذا الصراع بظلاله على الوضع الاقتصادي العالمي واثر فيه، فشهدنا موجات متتالية من التضخم الركودي وصعوبات تواجه دول العالم المتقدمة في امدادات الطاقة وتوقف سلاسل التوريد مما ادخل العالم في نوبات خوف من مستقبل الاقتصاد العالمي.

واليمن ومنذ بداية الحرب عام 2015 قبل خمسة سنوات تعاني من تضخم جامح وتدهور اقتصادي مخيف اثر على كافة القطاعات الاقتصادية واثر على مستوى معيشة الناس فزادت نسبة الفقر والبطالة، ومع بداية الازمة الروسية الاوكرانية تفاقمت المخاطر والصعوبات على الاقتصاد اليمني واصبح لزاما ايجاد حلول عاجلة لمحاولة تجاوز المرحلة الصعبة التي يمر بها الاقتصاد اليمني ومحاولة استعادة القدرة على توجيه الاقتصاد نحو بوصلة التنمية بشكل تدريجي.

لكن قبل البدء بذلك لا بد من الاجابة على سؤال في غاية الاهمية الا وهو كيف اثرت الحرب الروسية الاوكرانية على الاقتصاد اليمني؟.

من المعروف إن اليمن يعتمد بشكل كبير في وارداته من القمح على كل من روسيا واوكرانيا وبنسبة 46% [1] من واردات القمح لليمن وكلا الدولتين واجهتا صعوبات كبيرة في اعادة تصدير هذه السلعة إما بسبب اغلاق موانئ اوكرانيا في وجه التصدير بسبب الحرب أو بسبب العقوبات على روسيا وسفن نقل البضائع الروسية فأصبحت امكانية الاستيراد من روسيا وأوكرانيا صعبة جدا مما حد من قدرة اليمن على سد عجز الغذاء واحتياجاتها من القمح مع ارتفاع مستمر وكبير في أسعار القمح عالمياً.

كما أن موجة التضخم العالمي ساهمت في ارتفاع أسعار مختلف السلع وخصوصا السلع الغذائية والزراعية مع موجة التخوف العالمي سواء نتيجة للصراع الاوكراني الروسي أو الصراع الصيني الامريكي أو جائحة كورونا ، فكل هذه العوامل سببت موجات من القلق لدى الدول من وتخوف من مستقبل التطورات الاقتصادية واثرها على التجارة العالمية فأصدرت الكثير من الدول قرارات الاغلاق والمنع للتصدير لكثير من السلع (اندونيسيا اوقفت تصدير زيت النخيل، [2] الهند أوقفت تصدير القمح) كل ذلك ساهم في ارتفاع مستويات التضخم عالميا ومحليا فارتفعت أسعار السلع بكافة أنواعها.

صاحب ذلك ارتفاع أسعار المشتقات النفطية عالميا لمستويات مرتفعة وارتفاع تكلفة النقل مما زاد الصعوبات على مختلف دول العالم.

والسؤال الذي ينبغي سؤاله الآن هو ماذا يمكن للحكومة اليمنية اتخاذه لمواجهة هذه الصعوبات ومحاولة عكس تأثيرها لصالحها؟.

قبل الاجابة عن هذا السؤال لا بد أولاً من معرفة أن استقرار الاوضاع السياسية وايقاف الصراع العسكري والسياسي هو المدخل لأي حلول ومعالجات اقتصادية.

ثانياً: إن الهدنة المعلنة في اليمن هي بداية لمنطلقات الحل في اليمن لا بد من استغلالها لتعزيز التعافي الاقتصادي.

ثالثا لا بد من وجود خطة اقتصادية شاملة معدة من قبل جهة الاختصاص (وزارة التخطيط والمالية) محددة المسؤوليات

مزمنة لكي نضمن التغذية الراجعة للنتائج وتقيمها لإصلاح اي تجاوزات او اخطاء في الخطة.

ووفقا لما سبق يمكن تحديد الخطوط الرئيسية التي يمكن ان تشملها الخطة:

تعزيز القدرات المالية.

استغلال ارتفاع أسعار المشتقات النفطية.

تحديد القطاعات التي تحتاج لاستثمارات وحجم الاستثمارات المطلوبة.

دراسة القطاعات الاقتصادية الواعدة.

وسيتم تناول كل نقطة بالتفصيل.

تعزيز القدرات المالية

لابد من تعزيز قدرات وزارة المالية لحشد الموارد من خلال تطبيق مبدئ الشفافية المالية وعدم التدخل في عمل الوزارة بالإضافة للالتزام بتقديم موازنة سنوية قبل بدء كل عام.

أيضا لا بد من تطبيق القوانين الخاصة باختصاصات وزارة المالية وعدم تدخلات السلطات المحلية في اختصاصات الوزارة في التحصيل بالإضافة للعديد من الخطوات يمكن اجمالها في التالي:

ايقاف التحصيل غير القانوني من قبل السلطات المحلية والأمنية والعسكرية.

تطبيق مبدئ الشفافية المالية.

الالتزام بتقديم موازنة سنوية قبل بداية كل سنة مالية.

اصلاح منظومة الجبايات (الضرائب والجمارك الواجبات) مركزيا وبالاستناد لخطة حكومية متفق عليها.

تحديد هدف مالي يمكن الوصول اليه بهدف قياس مدى التقديم أو التراجع.

ايقاف الصرف غير المبرر وخصوصا بالعملة الصعبة وتكوين لجنة مشتركة لمراجعة مستويات الاجور.

استغلال ارتفاع المشتقات النفطية والغاز

شهد العالم ارتفاع كبير في أسعار المشتقات النفطية ، ورغم ان اليمن تصدر انتاجها من النفط إلا انها ايضا تستورد مشتقات نفطية للاستخدام الداخلي (الكهرباء او النقل البري) وقبل الحرب كانت واردات النفط لليمن اكبر من الصادرات [3] أي انها كانت تستورد اكثر مما تصدر (تصدر اليمن ما بين 95 ألف برميل و120 برميل يومياً حالياً [4] – بينما تستهلك في حدود 168 ألف برميل) مما يوضح أن هناك عجز كبير بين الصادرات والواردات مما يعني ارتفاع الاعباء على الدولة ، ولكن من ناحية اخرى يمكن استغلال هذا لصالح الدولة حيث أن الدولة حصلت على منحة نفطية من المملكة العربية السعودية (مشتقات نفطية بسعر اقل من سعر السوق العالمية) يمكن اعادة تفعيلها وتمديدها لسد العجز وتحقيق الفائدة.

كما أن ارتفاع أسعار النفط عالميا يعني توفر وفورات للدول المصدرة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والامارات وهي الدول المفترض انها داعمة للحكومة الشرعية مما يعني توفر قدرات مالية اكبر مما يفترض امكانية استغلال جزء منها لتمويل مشاريع اعادة الاعمار والانعاش الاقتصادي.

كما إن ارتفاع أسعار النفط بسبب الظروف والصراعات العالمية و بالإضافة للعقوبات على روسيا وايران ايضا كل ذلك تسبب في رفع أسعار الغاز عالميا وهو ما يفترض انه يعني انه في حالة اعادة تشغيل مشروع بلحاف لتصدير الغاز اليمني لا بد من ارتفاع ايرادات اليمن منه ولذلك لا بد للحكومة من اعادة التفاوض على أسعار الغاز المباع لضمان اكبر استفادة من هذا المشروع والتي يمكن ان تبلغ وفقا لأسعار بيع الغاز حاليا اكثر من 3 مليار دولار على الاقل ارتفاعا من 700 مليون دولار سنويا وهو ما يعني زيادة

لا بد من تطبيق القوانين الخاصة باختصاصات وزارة المالية وعدم تدخلات السلطات المحلية في اختصاصاتها في التحصيل

د. سامي محمد قاسم نعمان*

كبيرة في موازنة الدولة يمكن استخدامها لإعادة الانعاش الاقتصادي.

تحديد القطاعات التي تحتاج لاستثمارات وحجم الاستثمارات المطلوبة

إن ظروف التضخم العالمي ومشاكل سلاسل الامداد تتطلب التفكير في استغلال كافة الطاقات الاقتصادية المتوقفة واعادة تشغيلها بما يغطي العجز في الاستيراد وذلك من خلال دراسة القطاعات المطلوب اعادة تشغيلها ومعرفة حجم الاستثمارات المطلوب توفرها لإعادة تشغيلها بما يضمن التخفيف من عملية الاستيراد ومحاولة ايجاد بديل محلي للمنتجات المستوردة.

ومن المعروف ان الكثير من المشروعات الاقتصادية توقفت بسبب الحرب مما جعل السوق في حالة عجز على توفير احتياجاته محليا فلابد من تحديد ما يمكن تقديمه لهذه المشروعات لإعادة نشاطها.

وهناك في مناطق سيطرة الحوثيين تجربة في هذا الاطار، حيث أنه في ظل ازمة كورونا قامت سلطات الانقلابيين بالاتفاق مع أحد التجار على استغلال مصنع الغزل والنسيج الحكومي المتوقف في انتاج كمامات للمواطنين، فمن ناحية إعادة تشغيل المصنع وكافة العمال، ومن ناحية أخرى وفرت للبلد منتج محلي بدلاً من المنتج المستورد كما أن التاجر حقق ربح له وللدولة من خلال

الضرائب للدولة.

وفي البلد العديد من المصانع الحكومية وغير الحكومية المتوقفة التي يمكن اعادة تشغيلها لإعادة انتاج السلع التي يحتاجها البلد ولكن لا بد اولا من دراسة احتياجات اعادة تشغيلها ودراسة كيفية امكانية توفيرها.

دراسة القطاعات الاقتصادية الواعدة

إن السوق اليمني يعتبر من الاسواق الكبيرة في المنطقة ولكنه يعتمد على الخارج في تلبية احتياجاته من السلع المختلفة رغم الامكانيات الكبير لليمن إلاّ أنها غير مستغلة وبالتالي لا بد للدولة من اعادة النظر في القطاعات الواعدة المهملة التي لم تجد اهتمام من قبل من أجل استغلالها واستغلال الظروف والصعوبات التي تواجه الدولة الآن للبحث في امكانية استغلال هذه الامكانات ومنها:

- القطاع التعديني.
- الامكانات الزراعية .
- الثروة السمكية.
- الطاقة المتجددة.

كل هذه القطاعات تحتاج موارد ضخمة لاستغلال قدراتها ولكن قبلها تحتاج الى خطة واضحة لما يمكن القيام به، والاستغلال الامثل لهذه الموارد وتشغيل هذه القطاعات ستساهم في اعادة الاقتصاد اليمني للطريق الصحيح طريق النمو والتنمية.

كل الاجراءات السابقة هي إجراءات متكاملة لا بد القيام بها إذا ما أرادت الدولة تصحيح مسارها الاقتصادي.

* رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

المراجـــع:

(1) 08/https://news.un.org/2022 – أخبار الأمم المتحدة.

(2) https://arabic.rt.com/business/1348853- إندونيسيا توقف تصدير زيت النخيل.

(3) https://www.skynewsarabia.com/ business/409886 واردات اليمن من النفط تتجاوز صادراته.

(4) الفت يوسف، ارقام صادرات النفط اليمني... ممنوع الاقتراب ، معهد اليمني لحرية الاعلام 26 ابريل 2022

رغم الاوضاع الصعبة التي تعيشها بلادنا بسبب الحرب، ووضع المواطن الكارثي في ظل تردي الخدمات، يظل مجلس القيادة الرئاسي برئاسة الدكتور/ رشاد محمد العليمي واعضائه السبعة بارقة الأمل التي تلوح في الأفق.

جهود حثيثة للخروج من الأزمة الاقتصادية

خلال فترة وجيزة تصدر المجلس لتحديات كبيرة، في خطوات ومعالجة للقضايا بدأت على قدماً وساق.. وفي الصدارة كانت الجهود الفعلية الحكومية إبتداءً من الملف الاقتصادي الذي هو أكثر ملف يستحق لفت الانتباه كون الوضع المادي في اليمن بالغ الصعوبة، مع استمرار الريال اليمني في فقد قيمته أمام العملات الأجنبية متسبباً بارتفاع قياسي للأسعار، ومرورًا بالملفات الأخرى كالجانب السياسي أو الأمني أو الخدمي أو غيره فاليمن تعيش أزمات متعاقبة ونزاعات مستمرة، فالبناء ليس كالهدم، ولكن علينا أن ننظر إلى الأمور بايجابية قدر المستطاع ونتطلع لحل الامور لا للتعقيد.

كتب/ هويدا الفضلي

هم كبير جداً على كاهل المواطن اليمني، وصعوبات جلية أمام الاقتصاد المترنح تحت وطأة 8 أعوام من الحرب، كما يقع على عاتق المواطن دوره كبير أيضاً برأيي حيث بمقدرته أن يساهم في استقرار الاقتصاد من خلال عدم التداول بالعملات الأجنبية في داخل البلد لأنها تجعل وضع الاقتصاد يزداد ترديا.

الثابت أن الدولة بحاجة إلى مضاعفة جهودها أكثر من ذي قبل، هنا يقع مسؤولية جمة للمجلس الرئاسي اليمني فنحن كشعب يمني متعطشين للنجاح كبير وهو متوقع بإذن الله، وذلك بسبب احتواء المجلس الرئاسي اليمني لعدد من القيادات الحزبية والتنوع بداخله أعطانا فرصة وبصيص تفاؤل بكل خطوة يخطوها وبالقيادة العظيمة لفخامة الرئيس/ رشاد العليمي.

وعي العليمي أمر مشجع كونه شخصية مثقفة وأكاديمية مرموقة.. وتولى عدد من المسؤليات في بلادنا من ذي قبل فمن الطبيعي أن قيادته للمجلس الرئاسي اليمني تحقق الطموحات المأمولة، فكل مانتمناه هو الاستقرار وعودة الحياة إلى الأفضل.

التهريـــب الجمركـــي

أبو بكـر الشارحـي*

دائمـا مـا نقـرأ عـن النطـاق الجمـركي والحـرم الجمـركي والكثـير منـا لا يسـتطيع التمييـز بينهـما، والفـرق هـو أن النطـاق الجمـركي يشـمل جميـع الحـدود البريـة والبحريـة بمـا فيهـا الميـاه الإقليميـة لدولـة مـا، أمّـا الحـرم الجمـركي فهـو المكـان الـذي توجـد فيـه المكاتـب والمنافـذ والموانـئ الجمركيـة تدخـل منهـا مـن بوابـة الدخـول وتخـرج منهـا مـن بوابـة الخـروج.. وأي بضاعـة تدخـل البلـد مـن غـير هـذه الأماكـن ولا يتـم دفـع الرسـوم الجمركيـة والضريبـة وإقامـة الإجـراءات المنصـوص عليهـا في اللوائـح والقوانـين التـي تصدرهـا البلـد والتـي مـن ضمنهـا خضوعهـا للمواصفـات والمقاييـس والقيمـة تعتـبر بضائـع مهربـة وتدخـل تحـت لائحـة التهريـب مـما قـد تتعـرض لـه هـذه البضائـع في حالـة ضبطهـا في أي نقطـة أمنيـة أو مسـتودع داخـل البـلاد إلى الغرامـات أو الإتـلاف وفقـا لمـا يصـدر بهـا مـن أحـكام مـن الجهـات المختصـة.

في هذا المقال سأحاول شرح ما هو التهريب..

ينقسـم التهريـب وفقـاً لقانـون الجـمارك إلى قسـمين.. **القسـم الأول** وهـو التهريـب خـارج الحـرم الجمـركي ووصـل البضائـع إلى الداخـل الوطنـي دون العبـور عـلى المنافـذ والموانـئ والمكاتـب الجمـركي المعتمـدة وذلـك مـن خـلال طـرق صحراويـة أو جبليـة بعيـدة وهـذا هـو المعـروف للعامـة، لكـن التهريـب الجمـركي يختلـف وهـو دخـول البضائـع مـن حـرم الجـمارك المعتمـد وبمغالطـات تقـع عـلى الفواتـير والكميـة والقيمـة وشـهادات المنشـأ التفضيليـة، فيلجـأ التاجـر إلى تغيـير القيمـة السـعرية لسـلعة مـا أو حتـى تغيـير تصنيـف البضائـع، فعـلى سـبيل المثـال يكـون لـدى التاجـر في كل أوراقـه وفواتيـره أن لديـه مـادة خـام لسـلعة مـا، ولكـن عنـد تفتيـش البضاعـة نجـد أن التاجـر لديـه بضاعـة أخـرى ولكـن معبـأة في عبـوات المـادة المـصرح بهـا، ويتـم عمـل ذلـك للهـروب مـن القيمـة الجمركيـة للبضاعـة، مـما يكلـف الدولـة أمـوالاً باهضـة قـد تصـل خسـارتها إلى أضعـاف مـا كان سـيدفعه.

النـوع الثـاني مـن التهريـب وهـو الغـش في الكميـات، حيـث يلجـأ التاجـر إلى التصريـح بنصـف البضاعـة أو ثلثهـا، وهـذا أيضـا يكلـف الدولـة خسـائر ماليـة.

النـوع الثالـث هـو المغالطـة في تصنيـف السـلعة في البنـد التعريفـي، وهـو التصريـح بـأن مـا لديـه عـلى سـبيل المثـال أدويـة بينـما في الحقيقـة هـو غـير ذلـك وهـذا النـوع مـن التهريـب يحتـاج لـه إلى خـبراء في التعريفـة يسـتطيعون التمييـز بـين المـواد مـن خـلال شروحـات التعريفـة المعتمـدة في جـداول النظـام المنسـق التابـع لمنظمـة الجـمارك العالميـة.

تعرضـت الجـمارك خـلال الفـترات الماضيـة بسـبب الأوضـاع إلى خسـائر كبـيرة وذلـك بسـبب التلاعـب في هـذه الأشـياء، وقـد عملـت مصلحـة الجـمارك عـلى معالجـة أغلـب هـذه المشـاكل وذلـك مـن خـلال اللقـاءات التـي عقدتهـا مـع مـدراء التعريفـة والقيمـة وتدريـب المعاينـين في مركـز التدريـب الجمـركي مـما رفـع الإيـرادات الجمركيـة خـلال العـام 2021 إلى أكـثر مـن 570 مليـار ريـال وبنسـبة تقـترب مـن 100% عـن العـام 2020.

في الختـام يبقـى الـصراع بـين مصلحـة الجـمارك والتهريـب صراع أزلي تعـاني منـه أغلـب دول العـالم، لكـن بفضـل الجهـود التـي تبذلهـا مصلحـة الجـمارك وبتوجيهـات عليـا مـن رئاسـة الجمهوريـة ووزارة الماليـة اسـتطاعت سـد ثغـرات كثـيرة كانـت تتسـرب منهـا أمـوال الدولـة.

*مدير العلاقات الدولية في مصلحة الجمارك

تعرضت الجمارك خلال الفترات الماضية إلى خسائر كبيرة وذلك بسبب التلاعب، وعالجت أغلب هذه المشاكل مما رفع الإيرادات الجمركية خلال العام 2021 إلى أكثر من 570 مليار ريال وبنسبة تقترب من 100% عن العام 2020

دور البنك المركزي اليمني في معالجة عدم استقرار أسعار الصرف

د. رجوان عبدالوهاب محمد*

ملخص

نظرا لتدهور المتسارع في الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية في بلادنا مؤخرا، وتدهور قيمة الريال اليمني امام العملات الأجنبية الأخرى، رأينا ضرورة البحث عن الأسباب وراء ما يحدث، والبحث عن حلول جذرية للمشكلة، حيث ناقشت الورقة في محاورها موضوع سعر الصرف وانواعه وكذا انظمته المعمول بها دوليا، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة فيه، كما تطرقت الورقة لسعر الصرف في اليمن بشكل خاص قبل وبعد الحرب واهم الأسباب التي ساهمت في تدهوره في الفترة الأخيرة.

كما ناقشت الورقة قرار نقل البنك المركزي اليمني إلى عدن، واستلامه للوديعة السعودية ودور هذه الوديعة في دعم العملة الوطنية، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه المزادات في دعم استقرار الريال اليمني، وصلت الورقة لعدد من النتائج كان أبرزها الحث على تعزيز موارد البلاد من النقد الاجنبي عن طريق اعاده انتاج وتصدير النفط والغاز وتوريد قيمه المبيعات إلى حسابات البنك المركزي دون ابطاء. كما اوصت الورقة بعده توصيات أهمها اعتماد سياسة سعر الصرف المعوم المدار لأهمية ذلك في تعزيز سعر صرف الريال.

المقدمة

شهد النظام النقدي الدولي منذُ عقد وأكثر، أزمات نقدية حادة ومتعاقبة، غير أن إحدى الأوجه الأكثر أهمية لهذه الإحداث، يكمن في أنها بينت عجز الدول النامية في الاحتفاظ باحتياطي نقدي أمام القوى المسيطرة على الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وأصبحت الدول النامية تواجه مصاعب في إدارة وتحديد قيم عملاتها واحتياطاتها من العملات الأجنبية وخدمة ديونها وتصحيح العجز في موازين مدفوعاتها. فسعر الصرف يمثل سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، حيث تعتبر الصادرات ومتحصلات الخدمات والتحويلات من أهم مصادر النقد الأجنبي للدول النامية عامة ومنها اليمن بشكل خاص، في حين تعتبر الواردات ومدفوعات الخدمات من الاستخدامات لهذا النقد. تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على إثر تلك التقلبات في سعر الصرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية على الوضع الاقتصادي، بالإضافة لدور البنك المركزي اليمني في معالجة عدم استقرار أسعار الصرف، حيث تكمن مشكلة الورقة في تعقد مشكلة تقلبات سعر الصرف للعملة المحلية أمام العملات الأجنبية وتشابكها وأثارها الاقتصادية التي تكون عائق أمام مسار التنمية على المستوى المحلي للدولة. إن التعرف على جوانب هذه المشكلة يأتي من خلال الإجابة على عدة تساؤلات أهمها:

- **ما هي أبرز العوامل التي تؤثر في سعر الصرف؟.**
- **ما هي الإجراءات المتخذة من البنك المركزي لمعالجة هذه التغيرات المتسارعة في سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى؟ .**

الأهمية

تكمن أهمية الورقة في توضيح الدور الذي يلعبه البنك المركزي اليمني في معالجة عدم الاستقرار في سعر صرف الريال اليمني امام العملات الأجنبية الأخرى، وذلك من خلال توضيح جملة الإجراءات التي اتخذها مؤخرا للحد من التدهور المتسارع في قيمة الريال اليمني.

الأهداف

تهدف الورقة إلى تعريف القارئ عن ماهي سعر الصرف وانواعه وانظمته والعوامل المأثرة فيه. وكذا تبيان دور الوديعة السعودية في دعم استقرار العملة الوطنية في اليمن، والتعرف على المزادات والهدف منها، والدور الرقابي للبنك المركزي اليمني على اعمال منشئات وشركات الصرافة، ومدى نجاح هذا الدور في تنظيم تلك الاعمال.

أسلوب جع البيانات:

تتبع الورقة المنهج الوصفي التحليلي في بناء الإطار النظري للدراسة بالرجوع إلى البحوث والمراجع العلمية المتعلقة بالموضوع،

وإتباع أسلوب التحليل للبيانات.

الحدود المكانية والزمانية

الحدود المكانية: الجمهورية اليمنية

الحدود الزمانية: 1990 ـ 2022

أولا: سعر الصرف التعريف والأنواع

يعرف سعر الصرف بانه معدل تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، أي هو سعر العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية، وهو سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة.

حيث تعبر سياسة سعر الصرف عن "دور الحكومات في تحديد سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية، فهي تؤثر في توزيع الموارد في الاقتصاد بما في ذلك حركة التجارة الدولية،"1 مما يكسبها أهمية بين مجمل السياسات الاقتصادية، وقد زادت أهمية سياسة سعر الصرف "باعتبارها احدى السياسات الهامة التي تأخذ بها المؤسسات المالية والنقدية الدولية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية (الداخلية والخارجية) التي تعاني منها الدول النامية وأبرزها حدوث عجز هيكلي مزمن في موازين مدفوعاتها وموازينها العامة"2.

أنواع سعر الصرف

هناك أربع أنواع أساسية لسعر الصرف تتمثل في الأتي:

سعر الصرف الإسمي

وينقسم إلى سعر الصرف الرسمي المعمول به في المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو سعر الصرف المعمول به في الأسواق الموازية.

سعر الصرف الحقيقي

وهو السعر الذي يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، مما يساهم في قياس القدرة التنافسية ويفيد المتعاملين في التجارة الخارجية في اتخاذ قرارتهم.

(1) مطهر العباسي ، السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات، دراسة ضمن كتاب ادبيات وبحوث المؤتمر الاقتصادي الأول، نظمته مجلة الثوابت في الفترة 2ـ4 مايو 1995م، صنعاء، 1996،ص252.

(2) علي جبران الشماحي، سياسات سعر الصرف في ج.ي والاثار الاقتصادية والاجتماعية لتخفيض قيمة الريال اليمني، مجلة مالية، وزارة المالية، صنعاء، العدد 100، ديسمبر 2000، ص41.

سعر الصرف الفعلي

مؤشر يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، مما يدل على مدى تحسن عملة دولة ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى.

سعر الصرف الفعلي الحقيقي

هو سعر صرف اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن اجل ان يكون هذا المؤشر ملائم على تنافسية الدولة تجاه الخارج لا بد ان يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح باستخدام الأرقام القياسية بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية»3.

هناك ثلاث أنواع لنظام الصرف

نظام سعر الصرف الثابت

وهنا يحدد البنك المركزي أسعار صرف بالنسبة لعملتها وغالبا ما تكون على أساس الدولار، ويتم بها إرسال القيمة المحددة يومياً في سوق الصرف للعملة الوطنية، لا تتركها تتغلب وفقاً لظروف العرض والطلب في السوق الحرة.

نظام الرقابة على الصرف

في هذا النظام تحتكر الدول بيع وشراء العملات الأجنبية وذلك من أجل تعبئة الصرف الأجنبي المتاح بكميات قليلة نسبيا وتوزيعه على وجوه الطلب الممكنة بحيث يبقى الطلب على الصرف في حدود الكمية المعروضة من ثم سعر الصرف أن يظل ثابتاً ولا يتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي يتوازن عرض الصرف وطلبه بل أن الطلب الفعلي على الصرف الأجنبي إنما يحصر بواسطة الدولة في حدود الكمية من هذا الصرف على أساس سعر معين من الصرف تحدده الدولة نفسها إدارياً.

نظام سعر الصرف الحر أو المرن

في ظل هذا النظام فأن سعر الصرف يكون عرضة للتقلبات وفقاً لقوى العرض والطلب، حيث تؤدي التغييرات في أسعار الصرف إلى تحقيق التوازن بين طلب وعرض الصرف الأجنبي في المدة القصيرة، فزيادة سعر الصرف الأجنبي أي انخفاض العملة الوطنية يؤدي إلى تشجيع الصادرات نظراً لانخفاض قيمتها والعكس صحيح، وهذا ما يعرف بنظام سعر الصرف المعوم الذي يأخذ عليه بعض الأمور أهمها:

1ـ كان المتوقع أن تقوم أسعار الصرف المعومة بعزل اقتصاد الدولة عن الصدمات القادمة من الخارج، على سبيل المثال، حدوث انخفاض في الدخل الأجنبي والطلب على الواردات، وفي هذه الحالة نجد أن سعر الصرف يشهد انخفاضاً في قيمته، ويؤدي ذلك إلى استقرار حجم الصادرات ومن ناحية أخرى نجد أن ارتباط بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدى الدول الصناعية الرئيسية، قد اتجهت إلى الزيادة بدلاً من الانخفاض، وتفسير ذلك صدمة أسعار النفط التي طالت معظم الدول الصناعية، بالإضافة إلى أن حركات معدلات الفائدة غير مستقلة، حيث إن الدول ليست في وضع سواء فيما يتعلق بأسعار الصرف الحقيقية، حيث هناك علاقة عكسية بينها.

2ـ توقع أنصار أسعار الصرف المعوم أن يؤدي هذا النظام إلى تمكين الدولة من تطبيق سياسة نقدية مستقلة، وإن تعويم سعر الصرف يؤدي إلى التخفيف عن كاهل البنك المركزي للتدخل في سوق الصرف الأجنبي، وهو ما يترك له سلطة كاملة للتحكم في الأصول والخصوم ومن ثم على المعروض النقدي المحلي. ومن ناحية أخرى تحولت السياسات النقدية الوطنية لتصبح غير مستقلة بالكامل فالتغيرات التي تحدث في المعروض النقدي الأجنبي يمكن أن تؤدي إلى تدفقات كبيرة لرأس المال دولياً والى حركات حادة في أسعار الصرف الاسمية والحقيقية.

3ـ كان هناك اعتقاد بأنه يمكن الاستغناء عن الاحتفاظ باحتياطيات الصرف الأجنبي عند إتباع نظام التعويم، وبالتالي يمكن تحقيق قدر كبير من الادخار الاجتماعي، فهذه الاحتياطيات يمكن استثمارها في شكل أصول رأسمالية حقيقية، إلا أن مثل هذه التوقعات لم تتحقق على النحو المأمول، وقد اتجهت احتياطيات الصرف الأجنبي إلى الزيادة.

العوامل المؤثرة على سعر الصرف

هناك عدد من العوامل تؤثر على سعر الصرف أبرزها:

1. الحروب والكوارث الطبيعية: حيث إن الحروب التي تحدث في الدول تؤثر على

(3) احمد عبد الله إبراهيم، الاقتصاد الدولي بين التقليدي والالكتروني، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2007، ص246.

اقتصادها الوطني، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية.

2. ارتفاع معدلات الصرف للعملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه هذه العملات.

3. قلة الصادرات وانخفاض قيمتها يؤدي إلى انخفاض التدفقات النقدية الداخلة إلى البلاد، وعند زيادة الواردات عن الصادرات يؤدي ذلك إلى عجز في الميزان التجاري ارتفاع معدلات التضخم وتدهور سعر الصرف.

4. التضخم المحلي يؤدي إلى انخفاض قيمة عملة البلد في سوق الصرف الأجنبي.

5.الديون الخارجية تلعب دوراً كبيراً في تدهور سعر الصرف.

6. هناك علاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه، حيث إن زيادة عرض النقود وارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تدهور في قيمة العملة الوطنية.

7. احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي، حيث إن توفر احتياطيات كبيرة من النقد الأجنبي يحافظ على سعر الصرف ويساهم في حمايته من التدهور.

8. درجة الانفتاح على العالم الخارجي تجارياً، حيث «يمكن قياس درجة الانفتاح بمدى انفتاح الدولة المعنية مع الخارج. ويمكن التعبير عن ذلك بقسمة إجمالي الصادرات والواردات على إجمالي الناتج المحلي، فكلما كان تكامل الدولة كبيراً مع الخارج كلما زادت درجة الانفتاح.»4

9. «مستوى النمو الاقتصادي، حيث يقصد بالنمو الاقتصادي «الزيادة المستمرة في الناتج الإجمالي خلال فترة زمنية محددة، ويترتب على ذلك زيادة في دخل الفرد والذي يقاس بنسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى عدد السكان، فكلما ارتفع معدل دخل الفرد يكون ذلك مؤشراً للنمو الايجابي للاقتصاد ويؤثر إيجابا على سعر الصرف.» 5

10. الدولرة: وهي إن تقوم بعض الدول بإحلال الدولار محل العملة الوطنية في كل أو بعض المعاملات التجارية والاقتصادية، حيث تقوم بعض الدول بربط عملتها الوطنية بالدولار الأمريكي بهدف استقرار سعر الصرف والحد من التضخم في إدارة حركة رؤوس الأموال وتدفقاتها مع الدول الأخرى، عليه فإنه كلما أزداد حجم التعامل بالدولار أو أي عملة أجنبية أخرى داخلياً فإن ذلك يؤثر سلباً على سعر صرف العملة الوطنية.

11. تلعب الموازنة العامة للدولة دوراً أساسيا في التأثير على سعر الصرف، خاصة إذا اتبعت الدولة السياسات الانكماشية من خلال تقليص حجم الإنفاق الحكومي والذي يؤدي إلى الحد من الطلب الكلي وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات التضخم، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية.

12. تعد الإشاعات والتوقعات التي قد تدور حول سعر الصرف من المؤشرات السريعة إذ أنها تعمل على رفع أو خفض قيمة العملة الوطنية لمدة قصيرة، ثم العودة إلى قيمتها الطبيعية بعد زوال التوقع أو الإشاعة.

ثانياً: سعر الصرف في اليمن

تعبر سياسات سعر الصرف عن دور الحكومات في تحديد سعر الصرف للعملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية. سياسة سعر الصرف تؤثر في توزيع الموارد في الاقتصاد بما في ذلك حركة التجارة الدولية، مما يكسبها أهمية بين مجمل السياسات الاقتصادية، وقد زادت أهمية سياسة سعر الصرف باعتبارها إحدى السياسات الهامة التي تأخذ بها المؤسسات المالية والنقدية الدولية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية (الداخلية والخارجية) التي تعاني منها الدول النامية، وأبرزها حدوث عجز هيكلي مزمن في موازين مدفوعاتها وموازنتها العامة. حيث لقي سعر صرف الريال اهتماما متزايداً في الأوساط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في اليمن، كون المشكلة قد بدأت تحديداً في عام 1990م، وهو العام الذي قامت فيه الجمهورية اليمنية بوحدة نظامي شمال وجنوب اليمن، حيث أصبح الريال (عملة شمال اليمن) العملة الرسمية للدولة الجديدة، وحل محل الدينار في تسوية الالتزامات الداخلية والخارجية على أساس أن الدينار يساوي 26 ريال، وفي شمال اليمن ساهمت وفرة الاحتياطيات الأجنبية في فترة سابقة على تأجيل بروز سعر الصرف كمشكلة، أما في العام 1991 شهد هذا العام بداية الاختلال بين موارد واستخدامات النقد الأجنبي، واتسعت الفجوة خلال الفترة(91-1994)، فقبل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي اتسمت سياسة سعر الصرف في اليمن «بتعدد أسعار الصرف المستخدمة في الاقتصاد، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف كالحد من بعض المعاملات التي يقوم بها القطاع الخاص في مجال الاستيراد والخدمات، ودعم الواردات لبعض السلع الاستهلاكية الأساسية.»6 ومن أبرز ذلك التعدد في الجدول رقم (1):

سعر الصرف في السوق الموازية والذي يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب في السوق الصرف. وقد تميزت أسعار الريال اليمني في السوق الموازي خلال الفترة (1990 - 1994-)، بالتدهور السريع نتيجة للأوضاع السياسية الاقتصادية غير المؤتية في البلاد خلال تلك الفترة، كما كان محظورا على البنوك التجارية التعامل في هذا السوق. أن سياسة سعر الصرف التي اتبعتها السياسة النقدية في هذه الفترة قد أثرت على الكثير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة التشوهات الواسعة في الأسعار التي أدت إلى اتخاذ قرارات اقتصادية خاطئة، وتقييم إيرادات الدولة ونفقاتها بالنقد الأجنبي تقييماً خاطئاً، « كما كان من الطبيعي أن تترك تلك التقلبات السريعة أثارها على سعر الصرف وعلى المناخ الاستثماري في اليمن، حيث أصبح من العسير إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية الجديدة كما أنها عرضت المستثمرين لخسائر باهظة غير متوقعه.»7 وتحول سعر الصرف إلى أحد أهم المؤشرات الاقتصادية وأكثرها حساسية وتأثيراً في مزاج الجمهور ودرجة ثقته وليس فقط بعملته المحلية، وإنما في مستوى أداء الاقتصاد وفي السياسات المتبناة عموماً. ولهذا قام البنك المركزي اليمني بالعزم على إصلاح سعر صرف الريال اليمني قبل خمسة سنوات من بداء برامج التصحيح المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي في نهاية مارس 1995، حيث استفاد البنك المركزي من منشورات بيوت الخبرات العربية والأجنبية في مجال إصلاح نظام الصرف وتحرير أسواق الصرف الأجنبي، ومن خلال ذلك تحدد أثر سياسة سعر الصرف على قيمة الريال اليمني في الفترة 1990 ـ 1995، كالآتي:

(4) بنك السودان المركزي ـ أثر انخفاض سعر الصرف على الاقتصاد ـــ إدارة البحوث ـــ الخرطوم ـ 2005 ـص4.

(5) نفس المرجع، ص6.

(6) لبنى حسين المسليبي، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية (حالة اليمن)، الجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير،2000،ص33.

(7) لبنى حسين المسليبي ، مرجع سابق،ص34.

1) في العام 1990، شهد سعر صرف الريال تدهوراً بشكل متدرج أمام الدولار الأمريكي.

2) تجنبت السلطة النقدية تغيير سعر الصرف الثابت حتى بداية عام 1995م، لأتاحت الفرصة للسوق الموازي في تحديد سعر الصرف.

3) تم تخفيض السعر الرسمي لتضييق الفرق ما بين السعر الثابت والسعر الموازي.

وخلال الفترة 1995 ــ 2004 ونتيجة تراكم الاختلالات الاقتصادية المؤثرة في سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأخرى، ومن أهمها الاختلالات في الموازين الاقتصادية، والاختلالات في السوق النقدية، وعدم انتهاج السلطات النقدية سياسة سعر صرف واضحة ومدروسة خلال الفترة السابقة، أدت إلى تدهور سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأخرى، ولمعالجة هذا التدهور في سعر الصرف عملت الحكومة اليمنية على تبني برنامج للإصلاح الاقتصادي الذي هدف إلى رفع الثقة في نظام سعر الصرف وجعل قوى العرض والطلب هي المحدد لهذا السعر، وكذا السعي إلى الوصول إلى سعر صرف حقيقي للريال اليمني مقابل العملات الأجنبية وبالذات الدولار الأمريكي. ولتحقيق هذه الأهداف عمل برنامج الإصلاح الاقتصادي الاتي:

1) في شهر ابريل 1995، قام البنك المركزي اليمني بتوحيد أسعار الصرف الرسمية وتخفيض سعر الصرف من (12.01) ريال/ للدولار إلى (50.04) ريال/ للدولار، حيث بلغت نسبة التخفيض في قيمة الريال حوالي 317%، مع السماح للبنوك التجارية بالتعامل بالنقد الأجنبي بيعاً وشراءً بأسعار السوق الموازية سواء لصالحها أو لصالح عملائها.»8

2) تم رفع سعر الصرف الرسمي من 50ريال/للدولار إلى 100 ريال/للدولار في يناير 1996، وبلغت نسبة تخفيض قيمة الريال حوالي 100%.»9

3) قام البنك المركزي في يوليو 1996م بتعويم الريال، بحيث أصبح سعره يتحدد وفقاً لآلية السوق وعدم العمل بأي سعر غير سعر السوق، وقد تم التعويم لسعر الصرف في البداية عند مستوى 125 ريال للدولار.

4) في العام 1997 تم التحول إلى نظام سعر الصرف الموحد العائم، مما حقق لسعر صرف الريال استقراراً نسبياً خلال العام.

حيث تعرض سعر صرف الريال اليمني خلال العام 2005، لبعض الضغوط بسبب زيادة الإنفاق العام على المشروعات التي مكون النقد الأجنبي فيها كبير، بالإضافة إلى توقعات المضاربين غير المبررة لانخفاض سعر صرف الريال، مما حدا بالبنك المركزي إلى اتخاذ بعض الإجراءات التي تمثلت في زيادة التدخل ببيع النقد الأجنبي في السوق ورفع نسبة الاحتياطي الإلزامي على ودائع العملات الأجنبية من 20% إلى 30% وبدون فائدة وأدى ذلك إلى استقرار نسبي في سعر صرف الريال، « حيث لم يرتفع الدولار إلا بحوالي 5% خلال عام 2005، من 185.78 ريال للدولار، في نهاية العام 2004، إلى 195.08 ريال للدولار، نهاية عام 2005 أما متوسط السعر فقد ارتفع بنسبة 3.6% من 184.78ريال للدولار في عام 2004م، إلى 191.42 ريال للدولار في العام 2005م.»10

استمرار هذا التدهور في سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار حتى العام 2010م، وذلك بسبب إطراب الوضع الاقتصادي للبلاد بسبب الأوضاع السياسية، وكنتيجة للاستقرار والتعافي الاقتصادي من ضوء المؤشرات الاقتصادية والتي انعكست ايجابيا على الاستقرار النسبي لسعر الصرف فقد سجل سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الريال اليمني نهاية العام 2012م، (214.89) ريال لكل دولار، والجدير بالذكر أن السياسة المتبعة هي تعويم سعر الصرف وعدم التدخل للتأثير عليه إلا في حالة تهدئة التقلبات الكبيرة قصيرة الأجل في السوق الناجمة عن عوامل غير اقتصادية. وكذا تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني، وقد أسهمت هذه السياسة في تعزيز الاحتياطيات الخارجية، حيث التزمت اليمن ومنذ ديسمبر 1996م، بأحكام المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي، ومنذ ذلك الوقت احتفظت اليمن بنظام صرف متحرر من القيود على المدفوعات والتحويلات للمعاملات الدولية الجارية والرأسمالية.

ورغم ما تحقق من انجاز في التوافق وإخراج البلاد من المصير المجهول خلال تطبيق المبادرة الخليجية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني خلال العام 2012، ظل الاقتصاد الوطني يعاني من عدم الاستقرار نتيجة عدم الاستقرار السياسية ومع ذلك ومن خلال ما تحصلت عليه اليمن من دعم خارجي تمكنت من تحسين الأداء الاقتصادي وتمكن من الخروج من حالة الانكماش إلى حالة النمو وتمكنت من تجاوز الكثير من المعوقات التي ظهرت في العام 2011م، فقد انخفضت قيمة الريال مقابل الدولار بمقدار (0.25%) مما كان له الأثر في تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ ما نسبته (2.02%) نهاية العام 2012، وما نسبته (3.9%) نهاية العام 2013، فكلما زاد سعر الصرف

(8) علي جبران الشماحي ، مرجع سابق،ص45.

(9) محمد أحمد الأفندي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتعويم العملة المحلية، دراسة ضمن كتاب أدبيات وبحوث المؤتمر الاقتصادي الثاني، نظمته مجلة الثوابت في الفترة 18 ــ 20 ابريل 1998، صنعاء الطبعة الأولى،1999، ص501.

كلما انخفضت قيمة الريال مقابل الدولار مما يساهم في انخفاض قيمة الصادرات وقد يقابل ذلك زيادة في قيمة الواردات وبالتالي عجز الميزان التجاري مما يساهم في انخفاض معدل النمو في حجم الناتج المحلي الإجمالي.

في العام 2014، تراجع الناتج المحلي الإجمالي بسبب أزمة المشتقات النفطية والصراع المسلح في صنعاء، حيث انكمش بمقدار (9.6%-)، واستمر هذا الانكماش حتى وصل في العام 2015م، إلى (34.7%-) بسبب الصراع المتصاعد الذي أدى إلى تعطل الأنشطة الاقتصادية وتدمير البنية التحتية على نطاق واسع، حيث توقفت صادرات النفط والغاز وصاحب ذلك انكماش الواردات باستثناء المنتجات الغذائية ومنتجات الطاقة الحيوية، وصاحب ذلك اتساع عجز الموازنة بسبب توقف التمويل الأجنبي للموازنة لتوقف الكثير من شركاء اليمن في التنمية بتعليق مشاركاتهم وانتقل الشركاء إلى عمليات الطوارئ والإغاثة، وتراجعت حصيله الضرائب بمقدار (19.2%) وتوقف الاستثمار العام كلياً. واستمر الوضع على ما هو عليه من حالة الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2016م، فالأحداث الأخيرة التي شهدتها اليمن من غزو مليشيات الحوثي على اغلب محافظات الجمهورية اليمنية وما تبع ذلك من أضرار على الوضع الاقتصادي والسياسي ساهم ذلك في ارتفاع سعر الصرف إي انخفاض قيمة الريال اليمني مقابل الدولار حتى وصل في العام 2016 إلى 300 ريال للدولار الواحد حيث اعتمدت اليمن في هذا العام أكثر من إي وقت مضى على المساعدات الخارجية ومساندة المانحين فهي تعاني من أثار هذا الصراع وإعادة بناء الثقة بما في ذلك الثقة في مواساتها . يمكن القول هنا أن سعر صرف الريال اليمن عانى تدهوراً مستمراً مقابل الدولار الأمريكي منذ العام 1990 - 2022-، وهذا ما نوجزه في الجدول رقم (2).

حيث انه منذ قيام الحرب في العام 2015، وحتى يومنا هذا عانا الريال اليمني تدهورا متسارعا في قيمته لعده أسباب أبرزها:

الاضطرابات السياسية والأمنية منذ عام 2011 وقيام الحرب وتأثيرها على مستويات الإنتاجية وعلى الاستثمار مما أدى إلى تراجع هائل في الناتج المحلي الإجمالي واقتصاد البلد.

جدول رقم (1)

أنواع سعر الصرف في اليمن قبل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي

النوع	صرفه مقابل الدولار الأمريكي
سعر الصرف الرسمي	12 ريال للدولار
سعر الصرف الدبلوماسي	5.5 ريال للدولار
سعر الصرف الجمركي	18 ريال للدولار
سعر الصرف التشجيعي	25 ريال للدولار
سعر الصرف الاستثنائي	85 ريال للدولار

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نشرة التطورات النقدية والمصرفية للبنك المركزي اليمني،2000.

ترك أمر تحديد سعر الصرف لصالح السوق الغير نظامية مثل محلات الصرافة للمضاربة به، مع ضعف التنسيق مع البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.

فقدان كثير من موارد النقد الاجنبي للدولة مثل توقف القروض والمنح والمساعدات وضعف تحويلات المغتربين وتوقف الاستثمار الأجنبي.

هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج بسبب الاضطرابات السياسية والحروب في البلد.

غياب تأثير السياسة النقدية وأدواتها الخاصة بالتدخل في ضبط سعر الصرف ووقف تدهوره.

هناء بداء البنك المركزي اليمني محاولاته لتخفيف من الانهيار المتسارع في قيمة الريال امام العملات الأجنبية الأخرى والذي وصل (1223) ريال للدولار الواحد (حين اعداد الورقة)، باتخاذه جملة من القرارات المعلن عنها مؤخرا، وقيامة ببرنامج المزادات كتفعيل لأداة من أدوات السياسة النقدية (عمليات السوق المفتوحة) الأسبوعي لسحب السيولة المحلية من السوق وتغطية الاحتياج المحلي للعملة الأجنبية لغرض الاستيراد او تعزيز الأصول الخارجية للبنوك، نزول فريق تفتيش ميداني تابع للبنك المركزي للتفتيش على شركات ومنشئات الصرافة المضاربة بالعملة و الغير ملتزمة بتعليمات البنك المركزي بشان تنظيم اعمالها، مما يساهم في ضبط المخالفين اول بأول، ونتج عن ذلك اقفال العديد من شركات ومنشئات الصرافة التي ثبت مخالفتها ومضاربتها بالعملة المحلية.

كل هذه الإجراءات لا يمكن ان تحقق هدفها الا بتضافر جميع الأطراف إلى جانب البنك المركزي، للوصل لحل جذري لمشكله المضاربة في العملة المحلية، ويعد استعادة السلام والاستقرار السياسي أمراً بالغ الأهمية للبدء في إعادة الأعمار والتصدي لتحديات الحكومية والتحديات المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية عميقة الجذور في البلاد.

ثالثا: قرار نقل البنك المركزي إلى العاصمة عدن وقرار التعويم

صدر القرار الجمهوري رقم (119) لسنة 2016، بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي اليمني ونقل مقرة الرئيسي وإدارة عملياته إلى عدن، وبداء بمزاولة عمله كبنك مركزي يمني تابع للحكومة، أصبح البنك معترف به كبنك الجمهورية اليمنية على المستوى الإقليمي والدولي. يمارس صلاحيته في اصدار وطباعة النقود، والربط الشبكي مع فروع البنك المركزي في المناطق المحررة. بالإضافة لتحكم بنظام السويفت وبالتالي القدرة على تحويل النقد الأجنبي للبنوك من والى اليمن، واستلام وديعة بمبلغ 2 مليار دولار لدعم الريال اليمني. قرار نقل البنك المركزي إلى عدن كان في المقام الأول قرار سياسي، هدفه الإبقاء على ما تبقى من استقلالية للبنك المركزي كبنك للدولة لا بد ان يكون تحت سيطرة الحكومة الشرعية، وكمحاولة لمنع سيطرة مليشيات الحوثي على احتياطيات البنك المركزي، بعد ان تم نهبها بالكامل.

إن خطوة نقل مقر المركزي إلى عدن جاءت كخطوة اضطرارية لجأت إليها الحكومة بالتنسيق مع المجموعة الدولية والدول والهيئات المانحة لإنقاذ المنظومة المالية اليمنية ومنع حالة انهيار اقتصاد

اليمن بعد أن أفرغت الميليشيات الانقلابية خزانة الدولة من احتياطياتها المالية، واختفاء السيولة النقدية من العملة المحلية وعجز البنك المركزي عن تسديد مرتبات الموظفين.

بداء البنك المركزي بمباشره اعماله ومهامه من عدن، بخزائن شبة فاضية دون احتياطي، بداء في وضع الخطط التي تضمن استمرار العمل وتأسيس القطاعات والإدارات، وتنظيم هيكل البنك كمركز رئيسي، والسعي لتطوير الكادر البشري في البنك، حرصا منه على سلامة أداء القطاع المصرفي واستمرارية نشاطه في خدمة الاقتصاد الوطني وبما يكفل الحفاظ على سمعته لدى المؤسسات المالية والمصرفية الدولية، اصدر البنك المركزي جملة من القرارات الهادفة إلى تعزيز امكانياته ومهامه وتنفيذ وظائفه في قيادة القطاع المصرفي وتفعيل دوره المحوري في النشاط الاقتصادي بمستوى أفضل، حيث اتجه البنك المركزي إلى اجراء إصلاحات لمعالجة بعض أوجه القصور التي رافقت اداءه خلال المراحل الماضية، وأخرى هيكلية كفتح إدارات جديدة من شانها جميعا القيام بمهام احترافية متطورة. بالإضافة لقرارات تنظم العمل المصرفي ومنها قرار التعويم للريال اليمني، أي ان البنك المركزي لم ينتهج نظام صرف جديد وانما أبقى على النظام الذي كان معمول به سابقا منذ العام 1996م. ففي ظل الوضع الذي تمر به البلاد ورغم كافة الإجراءات المتخذة الا انه ظل هناك تميز سعري بين المناطق تحت سيطرة مليشيات الحوثي والمناطق تحت سيطرة الحكومة، وهذه لعدة أسباب كان أبرزها:"

- الافراط في طباعة النقود الجديدة والى منع تداول العملة من الطبعة الجديدة في المحافظات تحت سيطرة الحوثي.

● شحة العملات الأجنبية في السوق المحلية.

● مضاربة سماسرة وتجار العملات الأجنبية ومحلات الصرافة.

● تداعيات جائحه كوفيد19- على الأسواق وسبل العيش.

● الانخفاض الحاد في التحويلات من العملة الصعبة إلى اليمن بشكل عام وتحويلات المغتربين بشكل خاص.»11

● الفجوة المتزايدة بين العرض والطلب من العملات الأجنبية في السوق، بسبب زيادة الطلب على العملة الناتج عن زيادة الطلب على السلع المستوردة لا سباب من أهمها زيادة عدد السكان وضعف الإنتاج المحلي.

● المضاربة في العملة وذلك بسبب الحرب والشلل في التحكم في السوق.

● الحرب والاضطرابات السياسية واستخدام العملة والاقتصاد كوسيلة من وسائل الحرب بين أطراف الصراع المختلفة.

● عدم تأهيل وصيانة حقول النفط والغاز حتى تصل إلى مستوى الإنتاج لفترة ما قبل الحرب والذي تسبب بضعف العائدات من النقد الأجنبي.

لهذا فقرار نقل البنك المركزي إلى عدن يعتبر خطوة استراتيجية في ميزان الصراع مع الميليشيات لتضييق الخناق اقتصاديا وإفقادهم معظم مصادر تمويل عملياتهم العسكرية، والحد من حالة العبث في الاقتصاد اليمني، ولكنه يضع جملة من التحديات الداخلية والخارجية. ومن أبرز التحديات الداخلية لنقل مقر المركزي اليمني إلى عدن ما تستوجبه هذه الخطوة من تأمين دفع مرتبات موظفي الدولة المدنيين والعسكريين وتأمين وصول هذه المرتبات إلى أصحابها في كل المحافظات اليمنية في ظل ظروف أمنية وعسكرية شديدة التعقيد. أما على الصعيد الخارجي، فيبدو أن نقل البنك إلى عدن كان ضرورة لتأمين وعاء مالي رسمي بعيدا عن متناول الميليشيات لتلقي المساعدات والقروض الخارجية وضمان إنفاقها وفق خطط تتفق بها الحكومة مع الأطراف المانحة والمقرضة.

رابعاً: دور الوديعة السعودية في الحفاظ على سعر الصرف

في أوائل العام 2018، قدمت المملكة العربية السعودية لليمن وديعة قدرها ملياري دولار، لتمويل واردات السلع الأساسية والمساعدة في استقرار سعر صرف الريال اليمني، ومراجعة السياسات النقدية، والعمل على إعادة الدورة النقدية للبنوك، بعد حالة الانهيار وذلك لعده أسباب:

● سيطرة الحوثي على احتياطيات المركزي اليمني وقدرها (5 مليار دولار).

● توقف الصادرات النفطية والتي ترفد الاقتصاد بأكثر من 70%

● طباعة العملة دون وجود تغطية.

● غياب التدفقات النقدية لليمن إلى

(11) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، التقرير الاقتصادي 2020 ، ص 62.

جدول رقم (2)

تغيرات سعر صرف الريال مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990-2022.

العام	سعر صرف الريال مقابل الدولار
1990	12.01
1991	12.01
1992	12.01
1993	12.01
1994	12.01
1995	50,04
1996	128
1997	129.3
1998	135.9
1999	155.8
2000	161.7
2001	168.7
2002	175.6
2003	183.5
2004	185
2005	191.5
2006	197
2007	198.97
2008	200
2009	202.85
2010	219.59
2011	213.80
2012	214.35
2013	214.89
2014	215
2015	255
2016	300
2017	340
2018	520
2019	613
2020	815
2021	1345
2022	1223

المصدر: البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي، نشرة التطورات النقدية والمصرفية، كتاب الإحصاء السنوي، النشرة الإحصائية مالية الدولة، أعوام متفرقة.

الأرقام باللون الأحمر يدل على ارقام من منشورات غير رسمية

حد كبير، خاصة وان استمرار الحرب يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الذي يتأثر بالأوضاع الأمنية.

حيث كان الوضع الاقتصادي في اليمن على شفير الانهيار بعد توقف استمر 3 سنوات دون إنتاج وتصدير النفط، إلى جانب الحالة الصعبة للعملة بعد خسائر متواصلة للريال اليمني من 350 في العام 2017م لحوالي 500 ريال يمني للدولار في العام 2018، في حين يتحمل المواطنون تبعات نهب الميليشيات الحوثية لمقدرات الدولة، فالوديعة السعودية حدت من الانهيار الحاصل للعملة الوطنية، بالذات أن البنك المركزي كان بصدد طباعة 600 مليار ريال يمني، حيث سعت الوديعة لتضييق الفجوة الكبيرة بين أسعار صرف الريال اليمني في السوق السوداء والبنك المركزي خاصة وان العملة اليمنية تراجعت في الفترة الأخيرة، ولولا الوديعة السعودية لانهار الوضع الاقتصاد اليمني أكثر من ما هو عليه.

إنه وعلى مدى الفترة من شهر يوليو 2018 حتى شهر مارس 2019 رفع إلى وزارة المالية السعودية وتمت والموافقة على 19 دفعة لعدد (381) طلب بمبلغ اجمالي: (809,614,335.56) دولار تم سحبها من حساب الوديعة دولار إلى حساب البنك المركزي ريال سعودي طرف البنك الأهلي جدة. يأتي القمح في رأس القائمة بالنسبة للسلع التي تم رفعها للسحب من الوديعة بمبلغ بإجمالي (363,134,002.87) دولار. حيث بلغ عدد البنوك اليمنية المشاركة في طلبات الاعتمادات المستنديه 9 بنوك. وعدد التجار الذين تم قبوك طلباتهم 72 مستورد موزعين على جميع انحاء الجمهورية اليمنية، وشملت التغطيات السلع الأساسية (القمح- الأرز- السكر- زيت الطعام- الحليب- ادوية)، حيث تم استغلال مبلغ (672,833,106.98) دولار من المبلغ المسحوب من الوديعة بإجمالي 261 طلب.

مستوى السحب الشهري

تفاوتت الطلبات المرفوعة من البنوك اليمنية لتغطية الاعتمادات المستندية من شهر إلى اخر، حيث استحوذ شهر فبراير 2019 م، النصيب الأكبر من المبلغ الإجمالي المسحوب من الوديعة وبمبلغ اجمالي 154,702,935.55 دولار ويأتي شهر سبتمبر من العام 2018 م على ذيل القائمة بمبلغ اجمالي: 11,205,844.00 دولار وفيما يلي التفاصيل على مستوى كل شهر كما هو موضح في الجدول رقم (3):

كان هناك طلب مقدم لوزارة المالية السعودية للموافقة على أربع دفعات (29-30-31-32) بمبلغ اجمالي 300 مليون دولار، وبالتالي فان ما تبقى من الوديعة مبلغ 400 مليون دولار، كانت التوقعات ان تنتهي بنهاية العام 2019م.

ويمكن القول بان الوديعة السعودية كان لها الأثر في تحقيق الاتي:

تخفيض سعر الصرف إلى 400 ريال للدولار الواحد بعد ان تخطى 520 ريال في العام 2018م، واستمرار المحافظة على سعر الصرف بنسب تغير بسيطة حتى نهاية العام 2019م.

دعم الخمس السلع الأساسية والتي تكفل توفير ابسط سبل العيش للمواطن.

تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بأسلوب غير تضخمي.

خامسا : المزادات

قيام البنك المركزي اليمني بخطوة المزاد لبيع العملات الأجنبية للبنوك التجارية والإسلامية عبر منصة مزادات (Refinitiv) كخطوة لتنفيذ السياسة النقدية لتنظيم استخدام النقد الأجنبي وتغطية جزء من طلبات السوق المحلية من العملة الأجنبية لأغراض الاستيراد، والتي تم البدء في تطبيقها منذ 10 نوفمبر 2021، حيث استمر البنك المركزي اليمني بإقامة هذه المزادات خلال العام 2022.

حيث كان سقف المزادات منذ نوفمبر 2021م، 15 مليون دولار بشكل اسبوعي حتى المزاد رقم (6 /2022م)، فقد تقرر بعدها زيادة المبلغ المعروض إلى 20 مليون دولار امريكي ابتداء من المزاد رقم (2022/7)، وذلك لعده أسباب أبرزها:

زيادة الاقبال من الأطراف المشاركة في المزاد والتي تجاوزت طلباتهم المبلغ المعروض في المزادات السابقة.

ان يحقق البنك المركزي السيطرة على طلب العملة في السوق وتوجيهه عبر القطاع المصرفي.

حيث بلغ اجمالي المبالغ التي قام البنك المركزي ببيعها منذ البدء في نظام المزادات في شهر نوفمبر 2021، «(203,519,462) دولار امريكي، بما يعادل (230,558,196,022) ريال يمني، وذلك من خلال 16 مزاد حتى 16 فبراير 2022. 12

وأجريت مؤخرا ثلاثة مزادات (10/9/8) (حتى كتابة هذه الورقة)، ترتب عليها بيع في المزاد رقم 8 مبلغ المزاد عشرين مليون دولار، والذي يعادل (22,600,0000) ريال يمني، والمزاد رقم 9 بيع فيه (9,227,000) دولار بما يعادل (10,860,179,000) ريال يمني، الملاحظ انه في المزاد رقم 9 بتاريخ 1 مارس تم رفض 7 عطاءات مقدمة بأسعار غير أسعار السوق الحقيقية، وهذا دليل على شفافية نظام المزادات. في حين كان مبلغ المزاد رقم 10 (20) مليون دولار بما يعادل (24,000,000,000) ريال يمني.

من خلال هذه المزادات حاول البنك المركزي ان يمارسه أداة من أدوات سياسته النقدية (السوق المفتوحة) بان يدخل بائع للعملات الأجنبية في وقت شحت فيه العملات الأجنبية من السوق المحلية. وما حققته هذه المزادات من نتائج ملموسه استقرار نسبي لسعر الصرف في السوق خلال الفترة من 11 يناير وحتى 8 فبراير 2022م، أي توقف التدهور المتسارع الذي عانه الريال اليمني مؤخرا، لهذا فان بقاء البنك المركزي في تنفيذ المزادات ما هو الا ضرورة لتأثيره على سوق الصرف وعلى مستوى الطلب.

الدور الرقابي للبنك المركزي اليمني على شركات الصرافة

الدور الرقابي يعني النشاط الذي تقوم به الإدارة لمتابعة تنفيذ السياسات الموضوعة وتقييمها والعمل على إصلاح ما قد يعتريها من ضعف حتى يمكن تحقيق الأهداف المنشودة.

فلابد أن يكون لنظام الرقابة القدرة على اكتشاف الانحرافات في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة وكذا القدرة على اتخاذ قرارات تصحيحية.

وتعتبر رقابة السلطة المركزية، المتمثلة في رقابة البنك المركزي، رقابة السلطة الرسمية للدولة، وتمارس هذه الرقابة من خلال جملة من الوسائل والأدوات المختلفة، حيث أعطى القانون للبنك المركزي الصلاحيات الكاملة لممارسة دوره الرقابي من خلال قانونه الخاص، وقانون البنوك، وقانون مراقبة العملة الأجنبية وغيرها من الأنظمة.

ومن أبرز التدابير التي اتخذها البنك المركزي اليمني لتنظيم اعمال محلات

(12) تقارير متفرقة لمزادات البنك المركزي اليمني.

الصرافة، قرار نية البنك المركزي اعتماد لائحة جديدة لتنظيم عمليات الصيرفة، الذي أصدر بتاريخ 4 أغسطس 2021، وهذه اللائحة تهدف إلى وضع جملة من الشروط والإجراءات التي يجب ان تتوفر في محلات الصرافة حتى يعطى ثقة البنك المركزي وبالتالي منحه ترخيص مزاولة هذه المهنة، حيث يجب تدعيم كل طلب للترخيص بالوثائق التالية:

- بيانات ومعلومات المؤسس حسب النماذج المعدة.
- دراسة جدوى اقتصادية وموازنة تقديرية لعمل الشركة او منشاءه الصرافة لثلاث سنوات قادمة، وان تكون معدة من محاسب قانوني معتمد.
- الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي وإجراءات العمل المقترحة.
- وصف موجز لمواصفات وخصائص نظام المعلومات المحاسبية الذي سيتم استخدامه، ومميزاته وامكانياته ونسخة من الدليل الخاص به.
- البيانات المالية الشخصية لكل مؤسس معززا بوثائق الملاءة المالية المؤيدة.
- أية معلومات أخرى يراها البنك المركزي ضرورية.

من خلال هذا القرار وضعت الإجراءات المناسبة للالتزام بمتطلبات القانون والتعليمات التنظيمية النافذة، الصادرة عن البنك المركزي وتصميم نظام فعال للرقابة الداخلية، واعداد ادلة الإجراءات، حرصا من البنك المركزي على سلامة أداء القطاع المصرفي اليمني، واستمرارية نشاطه في خدمة الاقتصاد الوطني بما يكفل الحفاظ على سمعته لدى المؤسسات المالية والمصرفية الدولية.

حيث تحظى الرقابة على البنوك وشئون الصرافة بعناية كبيرة حيث اتخذ البنك المركزي إجراءات مشددة تجاه محلات الصرافة المخالفة لتعليمات البنك المركزي والذي كانت وراء المضاربة بالعملة في سوق صرف النقد الأجنبي.

وفي إطار فحص حسابات شركات ومنشئات الصرافة في عدن وتقديم نسخه من البيانات المالية إلى البنك المركزي، أصدر البنك المركزي اليمني قرار بتاريخ 2 أغسطس 2021، رافق القرار الإجراءات الأتية:

- أكد على ضرورة ان يكون المحاسب القانوني المتعاقد معه ضمن قوائم المحاسبين القانونيين المعتمدين لدى الإدارة العامة المختصة في وزارة الصناعة والتجارة في عدن
- شدد على الالتزام بتقديم نسخة من القوائم المالية السنوية في موعد أقصاه (30) أبريل من كل عام.
- اتخاذ إجراءات مشددة تجاه محلات الصرافة والذي سيتم الزامها بالامتثال لكافة المتطلبات القانونية لمزاولة نشاطها وستخضع كل عملياتها للفحص والتدقيق وفق خطط واليات تفتيش متقدمة.

خلال الإجراءات الأخيرة للبنك استقر سعر الصرف خلال الشهرين الاخرين من التدهور المتسارع الذي كان يعانيه مؤخرا وهذا دليل عن انه بداء البنك المركزي في الطريق لتحقيق اهداف جملة الإجراءات واللوائح التي أعلن عنها بخصوص ضبط سعر الصرف ومراقبة اعمال الصرافة.

ولكي تتحقق الإصلاحات الاقتصادية والمالية في اليمن لا بد من إتخاذ حزمة الإجراءات أبرزها:

- عدم الاعتماد الكامل على إيرادات النفط، والسعي لتحصيل كافة الإيرادات الأخرى كالإيرادات الضريبية والتي تساهم في تنمية الإيرادات العامة للدولة.
- تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من مصادر غير تضخمية.
- دعم الإنتاج المحلي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، والتخفيف من الواردات التي تستنفذ رصيد العملات الأجنبية، ودعم التصدير مما ينعكس في دعم الريال اليمني.
- عدم الاعتماد الكلي على الوديعة لحل ازمة التدهور المالي والاقتصادي في البلاد، لا بد من إيجاد حلول جذرية لهذه المشكلة تتمثل في دعم الصادرات وتقليص الواردات الكمالية والحد من المضاربة بالعملة.

النتائج

لضمان عدم انهيار سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية، لا بد من تضافر عدة جهود كالاتي:

- توريد الموارد السيادية وغيرها من موارد النقد الاجنبي من المصادر المختلفة إلى البنك المركزي في الحسابات المخصصة وذلك لدعم رصيد البنك من العملات الأجنبية كإجراء يعزز موقف العملة المحلية في السوق.
- تعزيز موارد البلاد من النقد الاجنبي عن طريق اعاده انتاج وتصدير النفط والغاز وتوريد قيمه المبيعات إلى حسابات

جدول رقم (3)

رقم الدفعة	الفترة	إجمالي المبلغ المخصوم من الوديعة (دولار)
1	يوليو 2018	20,428,310.00
2	سبتمبر 2018	11,205,844.00
6-5-4-3	أكتوبر 2018	143,679,378.09
المتأخرة- 7-8	نوفمبر 2018	119,887,691.64
12-11-10-9	ديسمبر 2018	90,894,478.43
15-14-13	يناير 2019	116,143,367.60
17-16	فبراير 2019	154,702,935.55
19-18	مارس 2019	152,672,359.20
22-21-20	ابريل 2019	135,132,569.63
24-23	مايو 2019	41,138,046.55
25	يونيو 2019	61,768,448.760
26	يوليو 2019	136,267,956.29
28-27	أغسطس 2019	117,975,988.60
الإجمالي		**1,301,897,374.34دولار**

المصدر: تقارير متفرقه لقطاع العمليات الخارجية، البنك المركزي اليمني.

البنك المركزي دون ابطاء.

• على البنك المركزي وبالتنسيق مع البنوك التجارية والاسلامية بالتعاون بتفعيل السياسات النقدية اللازمة لجذب الودائع بالعملات الاجنبية إلى الجهاز المصرفي لتعزيز موقف الريال مقابل العملات الاجنبية ويترافق ذلك بقيام البنوك التجارية بالإفراج التدريجي عن أموال المودعين كضرورة لدعم استقرار سوق الصرف وبالتعاون مع البنك المركزي.

• إتخاذ السياسات المالية والنقدية الممكنة لتعزيز موقف الريال في السوق أمام العملات الأجنبية.

• سيطرة الانقلابين على البنك المركزي في صنعاء وتسخيره لتمويل عملياتهم العسكرية، وعدم إبقائه على الحيادية في النزاع الدائر في البلاد، كان من اهم أسباب نقل البنك المركزي إلى عدن.

• انتقال البنك المركزي اليمني إلى عدن في ظل الظروف المرافقة لهذا الانتقال، ومع شحة الاحتياطيات وقله الكادر المؤهل كل هذه تحديات لازال البنك المركزي يسعى لمعالجتها في ظل شحة الموارد المتاحة.

• الوديعة السعودية في العام 2018، كانت بمثابة المنقذ للريال اليمني من الانهيار في تلك الفترة، والتي ساهمت في دعم السلع الأساسية في حين توقف تصدير النفط والغاز.

• رغم زيادة مبلغ المزادات مؤخرا من 15 مليون دولار إلى 20 مليون دولار، الا انه مازال المبلغ الأخير لا يفي بالتدخل في السوق لتغطية الاحتياج الفعلي للسوق من العملة الأجنبية.

• حل مشكلة نشاط أعمال الصرافة وتعزيز الرقابة على نشاطهم وتنظيم عملهم وفقاً الصادر والمنظم لنشاط الصرافة والصرافين وقيام البنك المركزي بدوره في هذا الصدد والحد من المضاربة غير المشروعة بالعملة.

• اهتمام البنك المركزي بقطاع الرقابة على البنوك ومحلات الصرافة، حيث يقدم المركزي باتخاذ إجراءات مشددة تجاههم يتم الزامهم بالامتثال لكافة المتطلبات القانونية المفروضة عليها.

• معالجة الوضع في بلادنا لا يقف عند حل مشكله سعر الصرف ولكن هناك تحديات كثيرة لا بد من مواجهتها والبحث عن حلول جذريه لها حتى نستعيد مسار التنمية الصحيح.

التوصيات

• تحسين بيئة العمل في مجالات التجارة والاستثمار للرأس المال المحلي والمغترب والأجنبي.

• ترشيد النفقات لتقليص العجز في مالية الدولة وخفض الإصدار النقدي.

• اعتماد سياسة سعر الصرف المعوم المدار لأهمية ذلك في تعزيز سعر صرف الريال، وذلك من خلال وضع اليه تساعد في حفظ توازن السوق.

ان يكون لدى البنك المركزي مركز للتنبؤ بالتغيرات في سعر الصرف حتى يتم معالجة المشكلة اول بأول وتلافي اضرارها بشكل مبكر.

• على البنك المركزي العمل على استكمال النظام الهيكلي له، مع اعداد برامج خاصة بالدعم الفني والتأهيلي الذي يحتاجها البنك.

• أن يكون هناك دراسة جدوى واضحة ومحدده الأهداف لاستخدام الوديعة السعودية القادمة. مع اعاده النظر في تسهيل استخدامها في مجال الاستيراد وتعزيز الشفافية في هذا المجال.

• استمرار عمل المزادات الأسبوعي، مع ضمان توفير النقد الأجنبي اللازم لها.

تفعيل الأدوات الرقابية التي تضبط سوق الصرف الأجنبي، وذلك من خلال وضع جملة الإجراءات واللوائح التي تساهم في تعزيز الدور الرقابي للبنك المركزي على هذه الاعمال.

• لمواجهة العجز السنوي المتوقع في السنوات القادمة مع تزايد مصروفات الدولة الاستهلاكية وتراجع دخلها من النفط تتطلب معالجة هيكلية جذرية واصلاحا اساسيا في ادارة وسياسة الدولة الاقتصادية والمالية الحالية، بما يخفض من تلك المصروفات ويرفع من الايرادات بما يحمي اوضاع البلد المالية ومستقبله، ويوفر في الوقت نفسه بيئة تنموية فعالة تهدف إلى تنويع مصادر الاقتصاد الوطني بشكل حقيقي وتستحدث همة المواطنين في العمل والانتاج ومشاركتهم الجدية والفعالة في تملك الاقتصاد الوطني وادارته وتنميته.

• عدم الاعتماد الكلي على الوديعة الجديدة لحل مشكلة سعر الصرف، بل لا بد من البحث عن وسائل أخرى لدعم الريال، كتشجيع الاستثمار في مجال الصناعة والإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

المصادر والمراجع

احمد عبدالله إبراهيم، الاقتصاد الدولي بين التقليدي والالكتروني، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2007.

علي جبران الشماحي، سياسات سعر الصرف في ج.ي والاثار الاقتصادية والاجتماعية لتخفيض قيمة الريال اليمني، مجلة مالية، وزارة المالية، صنعاء، العدد 100، ديسمبر 2000.

لبنى حسين المسليبي، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية (حالة اليمن)، الجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير،2000.

محمد أحمد الأفندي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتعويم العملة المحلية، دراسة ضمن كتاب أدبيات وبحوث المؤتمر الاقتصادي الثاني، نظمته مجلة الثوابت في الفترة 18 ــ 20 ابريل 1998، صنعاء الطبعة الأولى،1999.

مطهر العباسي، السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات، دراسة ضمن كتاب ادبيات وبحوث المؤتمر الاقتصادي الأول، نظمته مجلة الثوابت في الفترة 2ـ4 مايو 1995، صنعاء، 1996.

ثانياً التقارير

بنك السودان المركزي ـ أثر انخفاض سعر الصرف على الاقتصاد- إدارة البحوث- الخرطوم ـ 2005.

البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي ،2005، صنعاء.

- تقارير متفرقة لمزادات البنك المركزي اليمني.

- تقارير متفرقة لقطاع العمليات الخارجية.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، التقرير الاقتصادي 2020 .

*مدير عام مساعد امانة السر البنك المركزي اليمن

تتقدم قيادة وموظفي وعمال ميناء عدن بكافة قطاعاته

بأصدق التهاني والتبريكات للقيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس

الدكتور/ رشاد العليمي

رئيس مجلس القيادة الرئاسي

وإلى كافة شعبنا اليمني العظيم بمناسبة

الذكـــرى الـ60 لثـــورة الـ26 مـــن سبتمبـــر

والذكرى الـ 59 لثورة الـ14 من أكتوبر المجيدتين،،،

سائلين المولى عز وجل أن يعيد المناسبتين وقد تحقق لشعبنا ووطننا السلام والاستقرار،،،

كل عام وأنتم بخير

عنهـــم:

الدكتور/ محمد علوي أمزربه

رئيس مجلس إدارة ميناء عدن

ثـــورة التكنولوجيا المالية والذكاء الإصطناعي

في الآونة الأخيرة شوهدت تطوُّرات وتغيُّرات اقتصادية ومالية سريعة؛ نتيجةً للتطور التكنولوجي والعولمة التي جعلت العالم قريةً صغيرة؛ لا سيَّما في البلدان المتقدمة نجد أنَّها تعتمد الذكاء الاصطناعي في مجالات واسعة ومع أنَّ اليمن متخلِّف كثيراً في استخدام كثير من النواحي التكنولوجية والعلمية في السنوات الأخيرة؛ نتيجةً للحرب التي تمرَّ بها البلاد لكن من الممكن أن يتجاوز هذا التخلف عن طريق تبنّي خطط وإستراتيجيات لاستخدام الذكاء الاصطناعي في كافة المجالات، ليصبح اليمن أكثر ذكاءً ممَّا عليه في تحسين الأداء، وزيادة الناتج المحلي والعمل مع الحكومات الجديدة التي تبني خططها على العلوميات والتكنولوجيا بمساعدة المختصين وأساتذة الجامعات (المحلية والأجنبية). وإزاء هذه التطورات والتغييرات فإنَّ الإدارة المالية يتعيَّن عليها أن تنتقل من مفاهيمها وأهدافها التقليدية بوصفها وظيفةً من وظائف الشركات المحلية مختصة بتنظيم مجرى الأموال والتخطيط وتنسيقهما ومراقبتهما إلى إدارة مالية دولية تستند على المفاهيم الحديثة المستمدة من واقع الظروف والتطورات والتغيرات البيئية الدولية.

حيث أصبح للذكاء الاصطناعي تأثير واضح على الأسواق المالية فضلاً عن برمجيات التداول الخوارزمي، إذ ساهمت ثورة الذكاء الاصطناعي بتغيير مفهوم التداول ومفهوم الاستثمار في الأسواق

معاذ عبدالواحد محمد الصبري

المالية العالمية، وخصوصاً أسواق العملات والأسهم، لتصبح -حالياً- أكثر دِقة عن طريق ما تقدِّمه من حلول عصرية تلفت إنتباه المضاربين في السوق، واستخدام سريع لتلك البرمجيات المتطورة؛ لتحقيق العوائد العالية، ومخاطر تتناسب مع تلك العوائد.

وكما شكّل قطاع التكنولوجيا المالية خلال السنوات الماضية ثورةً في الأنظمة المالية العالمية والعربية، حيث نجحت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية تتضمن خدمات المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال، كذلك الإقراض والتمويل الجماعي وإدارة الثروات، إضافة إلى خدمات التأمين، الأمر الذي يُلقي بظلاله على مستقبل الخدمات المالية التقليدية.

كما عرّف مجلس الإستقرار المالي (Financial Stability Board) التكنولوجيا المالية بأنها: «إبتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها إستحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها أثر مادي ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية». وأدت عوامل عدة إلى دفع الإبتكار في مجال التكنولوجيا المالية أبرزها التطورات في التكنولوجيا (البيانات الضخمة Big Data) ودفتر الحسابات الرقمية الموزع (Distributed Ledger Technology)، والتشفير (Cryptography)، بالإضافة إلى إنتشار الهواتف المحمولة/الذكية وإستخدام الإنترنت، والتغيّرات في متطلبات وأولويات المستهلك نحو السرعة وسهولة الإستخدام وإنخفاض التكاليف، فضلاً عن تعقيد المتطلبات التنظيمية والرقابية في عمل المصارف، مثل قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقانون FATCA، وبازل III، ومتطلبات إعرف عميلك، وإعرف عميل عميلك، والعناية الواجبة.

أما الذكاء الإصطناعي، فمنذ بدايته عام 1956 يُعرف بأنه الذكاء الذي تبديه الآلات والبرامج بما يحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها، مثل القدرة على

التعلّم والإستنتاج ورد الفعل. هو قدرة الآلة على محاكاة العقل البشري وطريقة عمله، مثل قدرته على التفكير، والإكتشاف والإستفادة من التجارب السابقة.

ويُعرّف الذكاء الإصطناعي بأنه «أجهزة ونظم كمبيوتر مصممة للعمل بطريقة يمكن اعتبارها ذكية، ويتضمن الأنماط التكنولوجية التي تحاكي الأداء البشري من خلال التعلّم والتوصل إلى استنتاجاتها الخاصة، عبر فهم المحتويات المعقدة، والإنخراط في حوارات مع الإنسان، وتعزيز الأداء المعرفي البشري، بل استبدال البشر في تنفيذ المهام الروتينية وغير الروتينية على حد سواء».

ولا بدّ أن نشير إلى السمة الأهم في الذكاء الاصطناعي، ألا وهي القضاء على الأعمال الروتينية، بمعنى أن الذكاء الإصطناعي قد يساعد في تقليص وظائف المستوى الأساسي والأدوار التي يتمحور حولها أي عمل.

وضمن هذا الإطار، يتمتع كل من الذكاء الإصطناعي (Artificial Intelligence) والتكنولوجيا المالية (Financial Technology or Fintech) بقدرة حقيقية على تغيير هيكل الخدمات المالية التقليدية. فالتكنولوجيا المالية بإمكانها أن تجعل الخدمات المالية أسرع، وأرخص، وأكثر أمناً وشفافية وإتاحة، خصوصاً للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع القطاع المصرفي. من جهة أخرى، إن سرعة التطوّر في خدمات التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة التي تُقدّم الحلول المالية المبتكرة التي تُحاكي ما تقدمه القطاعات المصرفية وتقوم بتبسيط العمليات المصرفية، يشكّل تهديداً يجب التحوّط منه وإتخاذ كافة الإجراءات الإحترازية التي تحقق سلامة ونزاهة وإستقرار القطاع المصرفي والمالي، حيث تُمثّل التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها المختلفة فرصاً وتحديات في الوقت عينه للمصارف والمؤسسات المالية.

أما إستخدام الذكاء الإصطناعي في الخدمات المالية والمصرفية، فمن شأنه أن يخفّض التكلفة التشغيلية، ويحسّن أداء المؤسسات المالية وربحيتها. لذلك، تسعى معظم المؤسسات إلى الإستثمار في تطبيقات وأدوات التكنولوجيا المالية الحديثة و الذكاء الإصطناعي المالي.

وبحسب شركة PwC، من المتوقع أن يساهم الذكاء الإصطناعي بنحو 15.7 تريليون دولار من الإقتصاد العالمي عام 2030، تنقسم إلى 6.6 تريليونات دولار تأتي من ارتفاع معدلات الإنتاجية و9.1 تريليون دولار نتيجة زيادة الإستهلاك في ضوء ارتفاع مستوى جودة السلع المُنتجة. أما على الصعيد العربي، فمن المتوقع أن تبلغ حصة المنطقة 2% حيث ستساهم تطبيقات الذكاء الصناعي بنحو 320 مليار دولار في اقتصاد منطقة الشرق الأوسط بحلول عام 2030، أي ما يعادل 11% من إجمالي الناتج المحلي.

لقد شكّل قطاع التكنولوجيا المالية خلال السنوات القليلة الماضية ثورةً في الأنظمة المالية العالمية والعربية، حيث نجحت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية تتضمن خدمات المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال وكذلك الإقراض والتمويل الجماعي وإدارة الثروات بالإضافة إلى خدمات التأمين، الأمر الذى يلقي بظلاله على مستقبل الخدمات المالية التقليدية. ولذلك، تسعى المصارف والمؤسسات المالية إلى إدخال بعض التغييرات في نماذج أعمالها من خلال التوسّع في إعتماد التكنولوجيا والإستثمار في البنية التحتية الخاصة بها، وربما الدخول في شراكات مع الشركات الناشئة لتحسين قدراتها التنافسية وزيادة الإعتماد على التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات المالية. وهنا تبرز أهمية توافر الإطار التشريعي والتنظيمي والرقابي الذي يسمح بتطوير وتشغيل نماذج أعمال التكنولوجيا المالية والذكاء الإصطناعي المالي، والذي يُمكّن السلطات الرقابية والتنظيمية من الحد من المخاطر وتوفير فرص النمو في بيئة تنافسية، مع الحفاظ على السلامة المالية والإستقرار المالي.

وهناك ظاهرة جديدة أخرى في مجال التكنولوجيا المالية هي تكنولوجيا بلوكشين (Blockchain)، وهي بمثابة دفتر رقمي لا مركزي، يتم فيه تسجيل المعاملات التي تتم في العملات الرقمية المشفرة (Cryptocurrencies)C، حيث تميّز عام 2017 باقتحام العملات الإفتراضية المشفرة أسواق المال العالمية، وأكثرها جدلاً هي «البتكوين» وهي عملة رقمية افتراضية مشفّرة باتت أشهر أدوات التداول المالي والمضاربة، لا وجود ماديّ لها، ولا تخضع لأية رقابة.

أما إستخدامات الذكاء الإصطناعي في القطاع المصرفي فهي متعددة وتشمل ما يلي: التكنولوجيا المالية والبلوكشين، عمليات السوق وقرارات التسعير والتحوّط، القدرة الإستشرافية، إدارة المخاطر وإستشرافها، التفاعل الذكي مع العميل وإستشراف متطلباته، دراسة سوق الفائدة المحلي والتأقلم مع متطلبات المودع، الكشف عن الغش والإحتيال، تقدير وتصنيف وإستشراف قدرة العميل الائتمانية، تحديد مخاطر وأسعار عقود التأمين وفق خوارزميات معقدة تستخدم المعلومات والمستجدات الآنية، تجميع وتحليل كميات هائلة ومعقدة من المعلومات السوقية والمستجدات المتنوعة. كما يمكن إستخدام الذكاء الإصطناعي في إدارة الإستثمارات، إستباق وتحديد حاجات ومتطلبات العملاء والأسواق، تحليل ومقارنة الأدوات المالية المطروحة في السوق، إجراء التجارب والإختبارات الرجعية والمحاكاة السوقية للأدوات المالية المُبتكرة قبل إطلاقها، وتسهيل ومعالجة وسائل الدفع المؤتمتة بحيث توفّر على العميل الوقت والتكلفة.

كما يمكن لأنظمة الذكاء الإصطناعي أن تقدّم تحليلات للبيانات التاريخية وإحصائيات آنية وتقارير دقيقة من كافة الأنظمة الإلكترونية والأدوات الإستثمارية، والتي تبيّن بدورها أنماط وإتجاهات المؤشرات والأسهم والتداولات، ما يدعم عملية صنع القرار. وتقدّم للوسطاء الماليين المعلومات والبيانات المالية لمساعدتهم على تحقيق فهم أفضل للسوق، وإتخاذ قرارات متينة وسليمة.

ومن أبرز الأمثلة العالمية على إستخدام الذكاء الإصطناعي في العمليات المصرفية استخدام مصرف سانتاندير روبوتات للتعامل مع الزبائن في مركز للعملاء في إسبانيا منذ عام 2010، بالإضافة إلى إستخدام مصرف يو.بي.أس مساعد أمازون الرقمي «أليكسا» لخدمة الزبائن، وإنشاء مورغن ستانلي وحدة ذكاء إصطناعي لمراقبة عمليات الإحتيال، وقرار استخدام بنك ABN أمرو شبكة ذكاء إصطناعي على نطاق واسع لتشمل مساعد رقمي للعملاء وأدوات للكشف عن عمليات الإحتيال وإدارة تحليل المخاطر، وإعلان بنك HSBC أنه سيلتحق بموجة إستخدام الذكاء الإصطناعي في مراقبة عمليات غسيل الأموال والإحتيال وتمويل الإرهاب.

البنك المركزي يقدم أفضل ماعنده للحفاض على استقرار سعر الصرف

توطئـــــة

ينجز البنك المركزي في الوقت الراهن اصلاحات هيكلية حقيقية شملت إعادة هيكلة القطاعات الرئيسية وفي المقدمة منها قطاع الرقابة وتاسيس قطاعات أخرى تختص بقطاع العون الخارجي عدا عن تعيين هيئة شرعية ومراقب شرعي للإشراف على الإدوات الاسلامية.

هذه الاصلاحات لاتمثل استجابة لشروط المانحين فحسب ولكن هي ضرورة لتحسين كفاءة الأداء ودعم القدرات و بغية تعزيز دور البنك المركزي في الحفاض على استقرار سعر الصرف .

لكن عند النظر إلى تدهور سعر العملة الوطنية وارتفاع معدلات التضخم وبالتالي محاولة تقييم دور البنك المركزي في ظل ظروف الوضع الراهن علينا أن ننظر للمتغيرات الايجابية التي حدثت في سعر الصرف وهي حصيلة جهود كبيرة.

وفي نفس الوقت يجب أن لايغيب عن بالنا ولو للحظة حتى تكون نظرتنا موضوعية أن البلد لازال يعيش في وضع حرب مع مايشهدة من انقسام وتشضي وصراع سياسي وعسكري واقتصادي ومايستتبع ذلك من وجود سياستين اقتصاديتين مالية ونقدية متنافرة وظهور أدوار لفاعلين جدد افرزتها الحرب حيث اصبح مالوفا التعرف على نخب وقوى ثرية لها ادواتها و تاثيراتها .. ومع ذلك فإن الوقوف على محددات السياسة النقدية في ظل هذه الاوضاع الاستثنائية لايعفينا من تتبع اداء البنك المركزي.واثر ذلك على استقرار سعر الصرف.

في اليمن حتى في سنوات ماقبل الحرب على الرغم أن السياسة النقدية التي كان محور ارتكازها سعر الصرف والسيطرة على التضخم عندما كان البنك المركزي يحدد معدل سنوي مستهدف للتضخم وسعر صرف للعملة معوم مدار يجري الدفاع عنه فرغم ذلك كنا كباحثين يصعب علينا القول أن المركزي كان يحقق أهدافه على النحو المرغوب

فيما يتصل بالتضخم ومع ذلك النجاح النسبي الذي تحقق يعود إلى وجود كيان واحد و دولة بمؤسساتها وكيانتها المختلفة وفق هذا لايمكن مقارنة ذلك بمايجري اليوم في غياب دولة المؤسسات.

عبر ذلك كانت سياسة البنك المركزي باللجؤ لرفع أسعار الفائدة والاقتراض من المجتمع من خلال بيع اذون الخزانة في محاولة الدفاع عن سعر صرف العملة والسيطرة على التضخم ياتي في ضوء برنامج الاصلاحات الاقتصادية الذي يشرف عليه مؤسستي البنك والصندوق الدولين وتحت رقابتهما . لكن برنامج الاصلاحات كانت له آثار انكماشية واضحة

وآثار اجتماعية سلبية حيث زاد من مستوى الفقر وبالتالي هذه الاصلاحات بطبيعتها الانكماسية والتي إلى حد معين اسهمت في الحد من النمو وهو معدل كان يعاني من الاتجاه نحو التباطؤ أصلاً، لكن المختلف عن ماهو جاري الآن هو أن صادرات النفط سابقا شكلت قاطرة للنمو المتواضع ومصدر مهم لموارد الموازنة العامةللدولة.

لكن من جهة اخرى تسبب الاقتراض من المجتمع عوضا عن الاصدار التضخمي عبر البنوك إلى زيادة حجم الدين العام المحلي وبلوغة مع نهاية 2014 نحو 7.8ترليون ريال وهو الامر صعب على الدولة امكانيةسداد هذا الدين الضخم في ظروف الحرب وعطل من دور البنوك في العملية الاقراضية .ونستنج انه بقطع النظر عن المعوقات فإن نجاح السياسة النقدية ارتبطة حينئذ بواقع الاقتصاد الكلي المدعوم نفطيا .لكن في اقتصاد غير متنوع ضعيف النمو و يعتمد في نموه على العوامل الخارجية و يسهل انزلاقة من حالة إلى أخرى فإن الاهداف المحققة ظلت محدوة رغم توازن مؤشرات الاقتصاد الكلي وميزان الحسابات الخارجية التي دعمتها صادرات النفط في السنوات المثالية..

اليوم الادوات المتاحة أمام البنك المركزي للسيطرة على سعر الصرف في ظل الحرب محدودة فالبنك المركزي يواجه صعوبة في السيطرة على البنوك التجارية والاسلامية لوجود مقراتها في صنعاء وهذا محدد سياسي وليس فني لايتبغي تجاهله.

ومع ذلك حكومة الشرعية وجدت لأجل اليمن كله وفق هذا الاعتبارات تستفيد هذه البنوك سواءً التقليدية أو الاسلامية الموجودة في صنعاء من مختلف المزايا التي يقدمها البنك المركزي وتلك التي تقدمها الدولة بمافي ذلك من مزادات بيع الدولار عبر المنصة الالكترونية. بل انها هي المستفيد الأكبر وهو بذلك اقصد البنك المركزي يقوم بدورة في توفير العملة الأجنبية لتوفير الغذاء والدواء والسلع الأخرى للسكان في اليمن، لكن البنك المركزي لايستطيع تحريك سعر الفائدة في البنوك لمواجهة التضخم أو اصدار سندات الدين التقليدية كأذون الخزانة كأداة من أدوات السياسة النقدية نظراً لضخامة الدين العام المحلي كما وضحنا آنفاً ولذلك ليس بوسعه الدفاع عن معدلات تضخم سنوية مقبولة لكنه يدرك في المحصلة أن ارتفاع معدلات التضخم الذي بلغ حسب بعض الدراسات أكثر من 65% مقارنة بمعدل تضخم بلغ 30% عام 2015 هو ناجم جزئياً عن التدهور المتواصل في سعر صرف العملة الوطنية ولذلك نراه يعمل كل ما امكن لوقف تدهور قيمة العملة في حدود الادوات المتاحة وقد استطاع احداث استقرار في سعر الصرف وأن كان يحوم فوق مستوى الالف ريال للدولار . والبنك المركزي مستمر في سحب فائض السيولة من السوق ومن اجل ذلك إلى جانب مايتيحة بيع الدولار عبر المنصة الالكترونية من سحب لفائض السيولة كما اتخد منظومة واسعة من الاجراءات في تستهدف الحد من عمليات المضاربة .

في سياق آخر أعلن البنك المركزي في 27 يوليو 2022 في قراره البدء في تفعيل الادوات الاسلامية ومن بينها بيع الصكوك بعد أن اقر في اجتماع مجلس إدارته الأخير الهيئة الشرعية وتعيين مراقب شرعي من ذوي الكفاءات في الأدوات الاسلامية.

وماذا بعد ؟..

إلى جانب التحديات الاقتصادية المالية والنقدية تعد ندرة المياة أحد أبرز القضايا الانسانية في اليمن التي تهدد سكانها خاصة في ظروف الحرب ومع تغير المناخ العالمي الذي هو نتاج لسياسات الغرب الصناعية فإن اليمن تعاني من ندرة المياة وتواجه موجه من الجفاف.. فاليمن يدفع ثمن التغير المناخي رغم أنه شمل بلدان كثيرة في الشرق الاوسط لكن تغير المناخ في اليمن وفي بلد يفتقد للانهار وتقع في منطقة جافة له آثار كارثية.

في ظل ثقل الاوضاع الاقتصادية وحالة جهاز الدولة الضعيف التي ترتبت عن الحرب والتي تترافق مع تغيرات اقتصادية خارجية غير مواتية انعكست على أسعار الغذاء والطاقة .كما أن بلادنا لسؤ الطالع تواجه موجة جفاف غير مسبوقة فهذا

د.يوسف سعيد أحمد*

العام 2022 تاثرت الدورة الزراعية سلبا من جراء الجفاف بعد انحبست السحب وتوقف سقوط الامطار . ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى زيادة معاناة المزارعين ومعهم المستهلكين من حيث نقص السلع الزراعية وارتفاع تكاليف انتاجها وبالتالي اسعارها هذا العامل المحدد يضاف إلى ارتفاع قيمة مدخلات الزراعة من الطاقة وخاصة من مادة الديزل كما ارتفاع قيمة البترول انعكس على أسعار الاسماك وارتفاع تكاليف النقل الذي يحمل عبئة المستهلك النهائي وفي مثل هذه الظروف الحرجة يشكل الدعم الخارجي المالي والاقتصادي والغذائي سواء الثنائي أو الدولي يشكل تامينة ضرورة للتخفيف من فجوة الموارد وتامين حصول اليمن على السلع الغذائية كسبيل لوقف مستوى المجاعة و تدهور الدخول ومواجهة الفاقة وتردي الوضع الانساني ويستتبع ذلك المساعدة في السيطرة على الأسعار بما في ذلك سعر صرف العملة الوطنية .

التشويش على أداء البنك المركزي لايخدم المصلحة العامة

الكتابات المسؤولة التي تحمل طابعا نقديا ؛و التقييم الموضوعي الحصيف لاداء البنك المركزي اليمني وأي بنك مركزي آخر دائماً له أثر ايجابي، لأنه يستهدف تصحيح الممارسات وهذا ينسحب على منظمات الأعمال الخاصة أيضاً.

لكن القصاصات والمنشورات التي شهدها سوق وسائل التواصل الاجتماعي مؤخرا وتستهدف اداء البنك المركزي التي تكثفت هذه الأيام وعبر أكثر من شكل ولون وتطالب بالاصلاحات وأشياء اخرى والتي تذيل توقيعها في أحيان كثيرة بعبارة فساد البنك المركزي- محاربة الفساد- لايمكن فهما إلاّ أنها تأتي في سياق التشويش المتعمد على اداء البنك المركزي مهما بدت مخلصة أو متذاكية أو حتى متباكية. وبذلك قد ترتقي إلى مستوى الحملة المنظمة والممنهجة وتتم بدوافع شتى ..

يحدث ذلك خاصة مع سرعة ووتيرة نشر هذه القصاصات والمنشورات وفي أكثر من موقع ومجموعة وصحيفة .ياتي ذلك لان بعض هذه المنشورات الملونة ولا أقول الصفراء تتجاهل في تناولاتها الظروف والشروط الموضوعية والبيئة الاقتصادية والسياسية الحاكمة التي يعمل في ظلها البنك المركزي ؛ و تفتقد للنقد البناء الموضوعي من جهة . وازيد أن آثارها السلبية انها تاتي في ظل جهود سياسية وفنية خارجية ؛ قد تفضي إلى تفاهمات ومتغيرات ستحسن من الاوضاع الاقتصادية في بلادنا ومن بينها أسعار الصرف من جهة أخرى.

وإذا احتسبنا أثر هذا النوع من التشويش المضر و النزق الملفت فان هذه الاعمال في المحصلة تستهدف الاضرار بالمصلحة العامة ويستتبع ذلك الاضرار بمصالح المواطنين وفي ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد . عندما نشرنا بيانات البنوك المشاركة في عطاءات بيع الدولار عبر المنصة الالكترونية الدولية اعتبر البعض ذلك تسريباً من قبل البنك المركزي ولم يفهم أن هذا استجابة ؛ وتعبير عن مستوى الشفافية التي تتجسد في ممارسات البنك المركزي؛ وفي هذا لايهم نشرة في النهاية باية صيغة كانت، ومع ذلك اعتبر البعض أن البنوك المشاركة تقع تحت سيطرة الحوثي وبذلك فإنها تكتشف رائحة مؤامرة كبيرة تضطلع بها قيادة البنك المركزي لاستنزاف احتياطياته من العملة الأجنبية لصالح الحوثين.

وفي هذا أو ذاك فاتهم أن يدركوا أن جميع البنوك التجارية والاسلامية باستثناء ثلاثة بنوك تقع مقراتها الرئيسية جميعا في صنعاء ؛ وأن هناك تتركز الكتلة المالية والتجارية والسكانية؛ وأن البنك المركزي في عدن يتصرف ويعرف نفسه في كل تعاملاته أنه بنك لكل اليمن منذ انتقالة إلى عدن في سبتمبر 2016.

والبعض وبقصاصة أومىء إلى غياب نظام الامتثال في البنوك متجاهلاً حجم الاشراف الدولي على المزاد عدا عن أن عمليات التحويلات تتم تحت رقابة اقليمية ودولية غاية في التشديد والرقابة ولان الشيء بالشي يذكر وعندما تم توجية خطاب من الادارة السابقة في البنك المركزي إلى البنوك الدولية والمنظمات الاقليمية والدولية تخطرهم فيها بعدم التعامل مع احد البنوك التجارية كنموذج لعدم الالتزام و الواقع مقرة في صنعاء كونه بنك غير ملتزم.

حينها تكثفت الاتصالات والاحتجاجات الدولية تنتقد موقف البنك المركزي حيث قالوا بالحرف الواحد انتم تريدون توقيف بنك ودائعنا لدية وبالتالي أنتم بهذا تضرورن بالجهات الدولية والمؤسسات الداعمة وطلبوا من نائب محافظ البنك القائم باعمال محافظ البنك المركزي حينها سحب طلبة وفعلا هذا ماتم .

وهناك من طالب المركزي بنشر أسماء التجار المستفيدين من عمليات المزاد لأن البنوك وظيفتها ممارسة الوساطة المالية فقط ولم يفطن ايضا أن نشر اسماء التجار المتعاملين في وسائل التواصل سيلحق الضرر بمبدا المنافسة والسرية ؛عدا انه ينتهك الخصوصية؛ وبذلك يكفي أن الحكومة ممثلا بوزارة التجارة والصناعة على بينة ويقوم البنك المركزي بتزويدها بكافة البيانات اضافة إلى رئاسة مجلس الوزراء .

البنوك المشاركة تقع تحت سيطرة الحوثي وبذلك فإنها تكتشف رائحة مؤامرة كبيرة تضطلع بها قيادة البنك المركزي لاستنزاف احتياطياتة من العملة الأجنبية لصالح الحوثين

في سياق آخر متصل على مجلس ادارة البنك المركزي في عدن التفكير مليئا أن استمرار اعتمادة أسعار السوق كاساس لارساء أسعار العطاءات مسالة جدلية وفيها الكثير من النواقص لان أسعار السوق في بلادنا مبنية على المضاربة وفي بلد يفتقد لهياكلة الاقتصادية وبنية التحية والقانونية وتشوه سوق العرض والطلب وفي بيئة منفلتة نسبيا مع ضعف رقابة المركزي على عمل شركات ووحدات الصرافة قد يؤدي بهذا الحداوذاك إلى اهدار الموارد .صحيح أن المنصة الالكترونية الدولية التي تشرف عليها شركة (انتيفي) الدولية قد نجحت في بعض البلدان التي تتميز باكتمال بنيانها وهياكلها الاقتصادية لكنها للعوامل المشار اليها قد لاتكون ناجحة وموفقة بصورة مثالية في بلادنا ولذلك يجب أن تكون هذه المسالة موضوع نقاش جاد مع شركة المزادات الدولية و ممثلي الصندوق والبنك الدوليين مالم فإن شركات الصراف سوف تستمر في التلاعب بسعر الصرف وبالتالي الاستفادة بشكل غير مباشر من بيع الدولار عبر المنصة الالكترونية.

وفي الخلاصة نعود مرة أخرى حول جوقت الكتابات عندما تكون على هذا النحو غير الحصيف ومع كل وجبة منشور أو قصاصة فإن مثل هذه الكتابات تفتقد للجاذبية وأسس النقد الموضوعي ولاتفهم قطعا وعلى اي مستوى إلا انها تستهدف التشويش على اداء البنك المركزي في هذه الظروف بالغة الاهمية التي يمتزج معها البعد الوطني بالبعد الاقليمي.. وبالتالي الاضرار بالاقتصاد الوطني ويستتبع ذلك الاضرار بمصلحة المواطنين وفي نفس الوقت مثل هذه الكتابات النزقة غير الموضوعية ليست هي الطريق السليم الذي يقود البعض لتحقيق الشهرة.

*أستاذ مشارك كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة عدن

يتقدم موظفو وزارة المالية ومجلة (المالية)

الديوان العام بالعاصمة المؤقتة عدن وفروعها في المحافظات

بأصدق التهاني والتبريكات لمعالي

الأستاذ / سالم صالح بن بريك

وزير المالية

بمناسبة الذكرى الـ60 لثـــورة الـ26 من سبتمبـر

والذكرى الـ 59 لثورة الـ14 من أكتوبر المجيدتين،،،

سائلين المولى عز وجل أن يعيد المناسبتين وقد تحقق لشعبنا ووطننا السلام والاستقرار،،،

إن برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد (التاجر الموثوق) هو برنامج يقوم على مفهوم الشراكة بين الجمارك والمنشاءت التجارية ويعزز من سلسلة امدادات التجارة العالمية وفي نفس الوقت يقدم مزايا أكثر لتسهيل التجارةوالتنمية المستدامة وتشجيع الاستثمار وتعزيز الفنمو الاقتصادي من اجل توحيد الإجراءات وحماية الحدود وإيجاد بيئة محكمة معنية بالأمن وفي جميع مراحل العملية التجارية.

نجاح كبير لبرنامج المشغل الاقتصادي

وبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد هو برنامج معيار عالمي وجزاء من اتفاقية اطار معايير أمن وتسهيل التجارة الدولية التابعة لمنظمة الجمارك العالمية لتسهيل التجارة.

إن برامج المشغل الاقتصادي المعتمد (التاجر الموثوق) أصبحت الآن سمة رئيسة للعديد من مبادرات تحديث الأنظمة الجمركية وأصبح برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد برنامجاً رائداً لأعضاء منظمة الجمارك العالمية.

وينبغي على الجمارك أن تعمل على توفير حزمة ملموسة من الفوائد في إطار برنامجها للمشغلين المعتمدين بالتعاون الوثيق مع مجتمعها التجاري فالمعيار رقم (6) هو الركيزه الثانية من إطار تأمين وتيسير التجارة العالمية لمنظمة التجارة العالمية الذي يشجع التعاون بين الجمارك والتجار لتحقيق الأمن للسلع وتيسير التجارة وتتضمن هذه الفوائد عمليات تفتيش أقل وأولوية لهذه العمليات وتسريع الإفراج الجمركي والتخليص المسبق وتبسيط الإجراءات الجمركية في المعاملة.

حرصت مصلحة الجمارك على تنفيذ مبادرتها والتزامها نحو برنامج التحول وسعت إلى المبادرة في تطبيق برنامج المشغل الاقتصادي المتمد(التاجر الموثوق) وقامت بانتهاج منظممة متكاملة من الإجراءات الجمركية منها:-

- تفعيل نظام ادارة المخاطر في الوصول إلى الغاية التي تسعى مصلحة الجمارك اليها في تحقيق التمييز والتنافس من خلال الالتزام بالأمن وسلامة البيئة وتقليل التكاليف باستهداف الشحنات ذات الخطورة العالية.
- تأهيل مجموعة من موظفي مصلحة الجمارك في دورات وورش عمل عن برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد (التاجر الموثوق) وإدارة المخاطر في العاصمة الأردنية عمان بدعم من برنامج دعم الاستقرار والنجاح الاقتصادي في اليمن الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية.
- أصدار قرار إنشاء مجموعة العمل الخاصة ببرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد (التاجر الموثوق) بموجب قرار رقم (25) لسنة 2018 في سبتمبر 2018.
- عقد عدة دورات وورش عمل داخلية لموظفي جمارك عدن عن برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد بدعم من برنامج دعم الاستقرار والنجاح الاقتصادي في اليمن الممول من الوكالة الامريكية للتنمية.
- عقد ندوات تعريفية عن البرنامج مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بالعمل الجمركي وكذا مع الغرفة التجارية والقطاع الخاص.

دشنت مصلحة الجمارك يوم الثلاثاء الموافق 2 يوليو2019 إطلاق برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد (التاجر الموثوق) بالتعاون مع برنامج دعم الاستقرار والنجاح الاقتصادي في اليمن YESS الممول من الوكالة الامريكية للتنمية USAID. برعاية معالي رئيس الوزراء الدكتور/ معين عبدالملك..

ويعتبر إطلاق برنامج المشغل الاقتصادي (التاجر الموثوق) إنجازاً كبيراً قامت به مصلحة الجمارك وخاصتا في الظروف السياسية الصعبة التي تمر بها البلد ويعد نقله نوعية في العمل الجمركي في ضل التحديثات للخدمة الجمركية وسرعة الإفساح عن البضائع المسموحة ومواكبة للمعايير الدولية تحديثا وتطويراً مستمراً لأدوات وأساليب العمل الجمركي.

وفي تاريخ 22 اكتوبر2019 تم منح صفة المشغل الاقتصادي لشركتين تجاريتين وهم:

- شركة العلم الصناعية.
- مؤسسة بن عوض النقيب للتجارة العامة.

وهذه الشركات التجارية الملتزمة التي حصلت على شن للتجارةة المشغل الاقتصادي المعتمد (التاجر الموثوق) والذي من خلاله ستحصل على العديد من الميزات والتسهيلات الجمركية.

وتلتها عدة شركات منها:

- شركة بن دول للحديد.
- الشركة اليمنية للمطاحن وصوامع الغلال.
- مؤسسة عبدالواحد نعمان.
- شركة السراري للتجارة.
- شركة الشرق الأوسط للتخليص الجمركي.
- شركة طيبات عدن للتجارة.
- شركة بروم لتصدير الأسماك.
- شركة عدن للتجارة والصناعة.

وقد تم توسعة برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد ليشمل فئات المصدرين والمخلصين إلى جانب المستوردين.

كما تم تدشين توسعة برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد في محافظة حضرموت مدينة المكلا بفعالية برعاية برنامج الانتعاش الاقتصادي وسبل العيش USAID بالتسيق مع الغرفة التجارية في حضرموت بتاريخ 2021/8/18.

ويعتبر برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد هو أحد ادوات تسهيل التجارة وفق إطار معايير الأمن والسلامة لمنظمة الجمارك العالمية SAFE لأمن وتسهيل سلسلة التوريد التي وردت في اتفاقية (كيوتو) وبرامج المشغل الاقتصادي المعتمد الآن أصبحت سمة رئيسية للعديد من مبادرات تحديث الجمارك وهي تمتلك القدرة على تعزيز تدابير تيسير التجارة إلى حد كبير في مجال الجمارك.

ودور الجمارك المتعاظم أوجب مواكبة

المعايير الدولية للخدمة الجمركية تحديثا وتطويرا مستمرا لأدوات واساليب العمل الجمركي لتقليل الزمن المستغرق في تخليص الرسائل والشحنات الواردة وسرعة الافساح عن البضائع المسموحة ومنع دخول الممنوعة.

أرى أن تطبيق برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد (التاجر الموثوق) يعتبر نقله نوعية في عمل الجمارك في اليمن في ظل التحديثات للخدمة الجمركية وسرعة الافساح عن البضائع المسموحة وما يوفره من سهولة في الاجراءات المتعلقة بالتفتيش والمعاينة والتخليص الجمركي للشركات التجارية الملتزمة التي حصلت على شهادة المشغل الاقتصادي المعتمد (التاجر الموثوق) والذي من خلاله سيحصل على العديد من الميزات والتسهيلات الجمركية.

وتقوم فكرة البرنامج على الشراكة بين الجمارك والقطاع الخاص على أساس المسؤولية المشتركة والتعاون بروح الفريق الواحد لنمو الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار من خلال تسهيل اجراءات انسياب البضائع عبر المنافذ الجمركية ويهدف برنامج المشغل الاقتصادي إلى تعزيز الدور الأمني للجمارك وتيسير التجارة عبر تمكين سلسلة التوريد الأمنة والميسرة من خلال توفير حزمه تسهيلات للمشغلين المعتمدين في البرنامج وزيادة الالتزام الطوعي بالأنظمة والتعليمات الجمركية لدى المتعاملين مع الجمارك وتحقيق الاستخدام الامثل للموارد البشرية والتقنية لدى الجمارك بالتركيز على الشحنات ذات المخاطر المرتفعة.

يتضمن برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد على منح الجمارك مزايا تيسير التجارة للتجار الذين يتمتعون بسلسلة امداد امنة ويمتثلون للمعايير المطلوبة الذي بدوره سيعمل على تسريع الاعمال التجارية وفسح البضائع وتسهيل التجارة.

أهم المعايير المطلوبة للانضمام لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد

- ما لا يقل عن خمس سنوات في العمل التجاري.
- سجل مناسب للامتثال للمتطلبات الجمركية خلال ثلاث سنوات قبل تقديم الطلب.
- القدرة والملاءة المالية وتنفيذ المعايير المناسبة المتعلقة بسلسلة التوريد.
- عدم وجود مخالفات جمركية وانتهاكات جسيمة للأنظمة والقوانين الجمركية.
- المستوى الكافي للواردات ما يعادل (100) بيان جمركي أو أكثر أو ماقيمته نصف مليون دولار وأكثر في السنة.
- وجود نظام أرشفة لإدارة السجلات التجارية تسمح بالرقابة الجمركية متى ما طلب منها ذلك.

أهم المزايا الممنوحة للمشغل الاقتصادي المعتمد (التاجر الموثوق)

- تجهيز البيان الجمركي قبل وصول البضاعة واعتماد الوثائق والمستندات إلكترونياً.
- الحصول على الاولوية في المعاملات الجمركية والفسح المسبق لشحنات عن طريق الضمانات البنكية.
- تقليل نسبة الفحص اليدوي والمستندي للواردات والافراج المسرع للبضائع.
- بيانات جمركية مميزة واستحداث أغلفة خاصة لشركات المشغل الاقتصادي وامكانية إستخدام شعار البرنامج في التسويق.
- سيتم الاعتراف بوضع التاجر الموثوق داخل مصلحة الجمارك والتكريم في يوم الجمارك العالمي.
- وبرغم الظروف التي تمر بها البلد إلاّ أن مصلحة الجمارك وبالتعاون مع مشروع برنامج دعم الاستقرار والنجاح الاقتصادي في اليمنYESS الممول من الوكالة الامريكية للتنمية USAID.
- استطاعت أن تفرض واقع مغاير بإطلاق برنامج (المشغل الاقتصادي المعتمد).. والذي سيعود بفائدة كبيرة على القطاعين الجمركي والخاص وكذا نمو الاقتصاد الوطني.

ومؤخرا اشادت منظمة الجمارك العالمية على موقعها الالكتروني بإطلاق برنامج {برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد} من قبل مصلحة الجمارك اليمنية.

* نائب مدير عام المراجعة والمخاطر بمصلحة الجمارك

كتب / شاكر الشعبي*

تقوم فكرة البرنامج على الشراكة بين الجمارك والقطاع الخاص على أساس المسؤولية المشتركة والتعاون بروح الفريق الواحد لنمو الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار

بمناسبة الذكـــرى
60 لثـورة 26 من سبتمبـــر
والذكـــرى
59 لثورة و14 من أكتوبر المجيدتين،،،

تتقدم قيادة وموظفي مصلحة الضرائب- الديوان العام في العاصمة عدن ومكاتبها وفروعها
بأحر التهاني والتبريكات للقيادة السياسية ممثلة بفخامة

الدكتور/ رشاد العليمي

رئيس مجلس القيادة الرئاسي

وسيادة القائد اللواء / عيدروس قاسم الزبيدي

نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي

وإلى شعبنا اليمني العظيم.. سائلين المولى تعالى أن يعيد هاتين المناسبتين وقد تحقق لشعبنا ووطننا السلام والاستقرار.

كل عام وأنتم بخير

عنهـــم:

د. جمال محمد سرور

رئيس المصلحة

Bank, compared to an increase of 940.3 billion riyals.

Regarding to net domestic assets, it recorded an increase of 1158.9 billion riyals for commercial and Islamic banks, or 15.9% in March 2022. The increase in net local assets in March 2022 came as a result of the increase in the net of other assets of the Central Bank by 1211.1 billion riyals, or 872.1%. Other assets of banks decreased by 300.1 billion riyals, or 42.3%, in March 2022. In addition, the credit granted to non-governmental sectors decreased in March 2022 by 193.4 billion riyals, or 27.8%.

Looking at the developments of local cash liquidity in March 2022 according to its components, it is noted that the developments were represented by an increase in quasi-cash by an amount of 120.4 billion riyals, or by 4.4% compared to an increase of 84.7 billion riyals, or 3.2% at the end of December 2021. While the cash (M1) in March 2022 decreased by 108.1 billion riyals, or 2.4% compared to an increase of 443.4 billion riyals, or 11%, at the end of December 2021.

The rise in quasi-cash in March 2022 came as a result of the increase in foreign currency deposits, designated deposits, term deposits and savings deposits by 5.9%, 24.5%, 1.4%, 1.6%, respectively. The decrease in (M1) cash came as a result of a decrease in the currency circulated outside banks by 79.2 billion riyals, or 2.2% and because of the decrease in demand deposits by 28.8 billion riyals, or 3.2%. The ratio of the currency in circulation to the broad money supply (M2) in riyals was 49.4% in March 2022 compared to 48.2% during 2021.

Exchange Rate and Money Policy Measures

The average of exchange rate of the riyal against the US dollar in the parallel market amounted 1246.5 riyals/dollar in March 2022 compared to 891.5 riyals/dollar in March 2021, noting that the lowest level of the national currency value was recorded in November 2021, where the average exchange rate amounted 1500 riyals/dollar.

Monetary Policy Actions in the Currency Market

Despite the force majeure conditions that the national economy is exposed to due to the continuation of the war, the Central Bank continues to implement the measures taken with regard to its monetary policy to enhance its role in maintaining the general level of prices and the stability of exchange rates. The most important of which are:

1- Activating a series of measures and reforms to help restore stability in the currency market, starting in November 2021, through the international electronic platform (Refinitive), to ensure transparency and competitiveness in line with the standards and principles that regulate the free market. As a result of implementing the previous strategy:

2- The total offers submitted by the Central Bank since the start of auctions until the end of March 2022, amounted to 405 million US dollars.

The total value of bids submitted by banks was $367.8 million, constituted 90.8% of the total value offered. While the allocated amounts were recorded at $321 million until March 2022, the Central Bank managed was able to absorb 368.2 billion riyals, equivalent to 8.3% of the monetary base at the end of March 2022, through implementing the aforementioned operations. This was an effective procedure towards an effective liquidity management using market-based monetary policy tools.

3- Taking several measures to control the foreign exchange market in several stages, as follows:

* Continuation of implementing periodic and organized campaigns, in cooperation with security and Public Fund Prosecution, on all exchange companies and establishments in the liberated governorates.

* Preventing banks, exchange companies and establishments from carrying out internal financial transfers in foreign currencies and limiting them to the local currency.

* Regulating the work of remittance networks in exchange companies and establishments by not dealing with unlicensed networks, along with the expansion of the powers required to implement the linkage system between the Central Bank and the exchange companies and establishments, in the near term.

* Work is currently under way to establish a unified network of financial transfers for all liberated areas.

These measures have helped in achieving relative stability in the currency market and prices in spite of:

- increasing demand for foreign currencies as a result of the high bill for importing food and oil derivatives.
- ceasing of transfers of funds belonging to join forces, which used to finance a large part of the requirements of the weekly auction in foreign currency.
- late arrival of the announced support from fraternal countries.
- disbursing salaries regularly to all sectors of the country including the army, security and support formations.
- allocating a large sum of hard currency to pay the debts and entitlements of the purchased energy.

Central Bank, with an amount of 47.1 billion riyals, or at the ratio of 6.7% compared to an increase of 25.8 billion riyals, or 3.8% in 2021. On the other hand, the local cash in treasuries decreased by 22 billion riyals, or 9.4%, in March 2022, compared to an increase of 91.4 billion riyals, or 64.1% at the end of December 2021.

Considering the share of banks reserves as a percentage of deposits, it reached 25.7% in March 2022. Loans and advances decreased in March 2022 by an amount 155.3 billion riyals, or 6.7%, to reach 2148.3 billion riyals, compared to a decrease of 1.8 billion riyals and by 0.1% at the end of December 2021. This decrease in March 2022 is as a result of a decrease in private sector loans by 165.5 billion riyals or 37.2% in March 2022 compared to a decrease of 41.1 billion riyals, or 8.5% at the end of December 2021. The loans and advances presented to the government, mainly represented by the agency deposits, increased by 9.6 billion riyals and at a rate of 0.5%.

Furthermore, advances to public institutions increased by 0.6 billion riyals, or 0.9% in March 2022, compared to an increase of 3.5 billion or 6.1% at the end of December 2021.

Opponents

Total deposits increased by 144.3 billion riyals, or by 4.1%, in 2021. The balance of deposits also recorded an increase in March 2022 amounted to 91.6 billion riyals, or 2.5% to reach 3751.9 billion riyals. This rise in March 2022 is due to the rise in foreign currency deposits, time deposits and savings deposits by 91.7, 12.5, 11.7 and 4.6 billion riyals, respectively

The demand deposits decreased by 28.8 billion riyals, or 3.2%, on the other hand. Other net liabilities increased by 220.2 billion riyals, or 42.3%, in March 2022, to reach 300.1 billion riyals, compared to a decrease of 28.5 billion riyals, or 5.8%, in 2021. This increase in March 2022 is mainly due to the increase of the capital and reserve of commercial and Islamic banks by 10.1 billion riyals, or 2.8% during 2021. The various liabilities decreased by 25.3 billion riyals, or 4.8%, to reach 501.8 billion riyals in March 2022, compared to an increase of 13.2 billion riyals, or 2.6% at the end of December 2021.

Deposit Structure

The indicators recorded by deposits in the local currency, according to their maturities in March 2022, show an increase in the allocated deposits by 12.5 billion riyals, or 24.5% to reach 63.4 billion riyals, compared to a decrease of 2.2 billion riyals, or 4.1% in 2021. Their percentage of the total deposits also increased from 1.4% in 2021 to 1.7% in March 2022.

Term deposits increased in March 2022 by 11.7 billion riyals, or 1.4% to record 871 billion riyals, which represents 23.2% of the total deposits, in March 2022, compared to 23.5% at the end of December 2021.

Savings deposits increased by 4.6 billion riyals, or 1.6%, to reach 291.5 billion riyals at the end of December 2021, and constituted 7.8% of the total deposits in March 2022. According to the type of currency, the development of deposits in foreign currencies recorded an increase of 91.7 billion riyals, or 5.9%, in March 2022, to reach 1644.4 billion riyals, compared to a rise of 55.8 billion riyals, or 3.7% at the end of December 2021.

The share of deposits in foreign currencies of the total deposits amounted 43.8% in March 2022. In contrast, the share of deposits in riyals decreased to 56.2% out of the total deposits in March 2022.

Credit Facilities

The total amount of facilities granted to the private sector, provided by banks operating in the various economic sectors, recorded a decrease of 41.1 billion riyals and a rate of 8.5% at the end of December 2021. This decrease continued by 165.5 billion riyals, or 37.2% in March 2022. As a result, the facilities reached 279.1 billion riyals.

Cash Supply and Factors Affecting It

Money supply (M2) recorded an increase of 528.1 billion riyals, or 7.9% at the end of 2021. The money supply increased in March 2022 by 12.4 billion riyals, at a rate of 0.2% to reach 7241.5 billion riyals. This rise in the money supply in March 2022 came as a result of an increase in quasi-money supply by 120.4 billion riyals, or 4.4%. On the other hand, (M1) cash decreased by 108.1 billion riyals, or 2.4%. In March 2022, the net foreign assets of the banking system recorded a decrease of 1146.6 billion riyals, or 1498.8%. The decrease in net foreign assets was concentrated by 2163.3 billion riyals for the Central

Monetary and Banking Developments in Yemen

According to the latest issue of the Central Bank of Yemen for June 2022, the budget of the Central Bank of Yemen increased in March 2022 by 867.7 billion riyals, or 10.7%, compared to the end of December 2021 to record 8958.1 billion riyals.

Assets

The net external assets of the Central Bank decreased in March 2022 by 1148.2 billion riyals, or the percentage of 113,196, compared to the end of December 2021 to record a negative value of 2163.3 billion riyals.

The decrease in net foreign assets is mainly due to the Central Bank's reliance on the prevailing market exchange rate in valuing foreign assets instead of adopting a fixed exchange rate that was used until the end of December 2021, on one hand,. The increase of external liabilities of the Central Bank, on the other hand.

The net claims on the government also decreased in March 2022 by 252.9 billion riyals, or 4.6% compared to the end of December 2021, to reach 5220.8 billion riyals. The dues on public institutions remained unchanged for nearly the sixth year in a row, recording 309.5 billion riyals in March 2022.

Opponents

The monetary base (currency outside banks + currency in banks cabinets+ banks balances held at the Central Bank) decreased in March 2022 by 61.7 billion riyals, or 1.4%, compared to the end of December 2021, to reach 4429 billion riyals.

This decrease, in March 2022, is mainly due to a decrease in the issued currency by 101.2 billion riyals, or 2.7%. On the other hand, the banks deposit balances increased by 39.5 billion riyals in March 2022.

The deposits of public institutions increased by 28.5 billion riyals, or 46% in March 2022, to reach 90.4 billion riyals. The deposits of social security institutions remained unchanged since the transfer of the operations of the Central Bank of Yemen to the capital, Aden, recording 58.7 billion riyals until March 2022. The net items of other banks increased by 1367.9 billion riyals, or 872.4%, to record 1211.1 in March 2022.

The Consolidation Budget of the Commercial and Islamic Banks

The total assets of banks amounted to 4594.8 billion riyals at the end of December 2021, to record an increase of 165.1 billion riyals, or 3.7%. The consolidated budget of commercial and Islamic banks in March 2022 showed an increase of 86.4 billion riyals, or 1.9%, to reach 4681.4 billion riyals.

Assets

The net foreign assets of commercial and Islamic banks increased in March 2022 by 1.7 billion riyals, or 0.2%, to reach 940.3 billion riyals, compared to an increase of 57.4 billion riyals, or 6.5% during 2021. The rise in March 2022 is due to an increase in correspondents' accounts by 10.2 billion riyals, at a percentage of 2.1%, compared to an increase of 18.7 billion riyals, or 4% at the end of December 2021. The foreign exchange decreased by 9 billion riyals, or by 5.9% in March 2022, compared to an increase of 18.7 billion riyals, or 16.1% at the end of December 2021. Moreover, the foreign investments decreased in March 2022 by 5 billion riyals, or 1.4% compared to an increase of 17.5 billion riyals, or 5.3% at the end of December 2021. The total foreign assets increased by 2.8 billion riyals, or 0.3%, to reach an amount of 968.3 billion riyals, compared to an increase of 165.2 riyals, or 3.7% at the end of December 2021.

It is noted that the share of the total external assets of the total assets amounted to 21.1% in March 2022.

Banks reserves (cash in treasuries + banks balances held at the Central Bank) increased by 25.1 billion riyals, or 2.7% in March 2022, to record 963.4 billion riyals, compared to an increase of 117.2 billion riyals, or 14.3% at the end of December 2021.

This rise in banks' reserves in March 2022 is mainly due to the increase in banks balances held at the

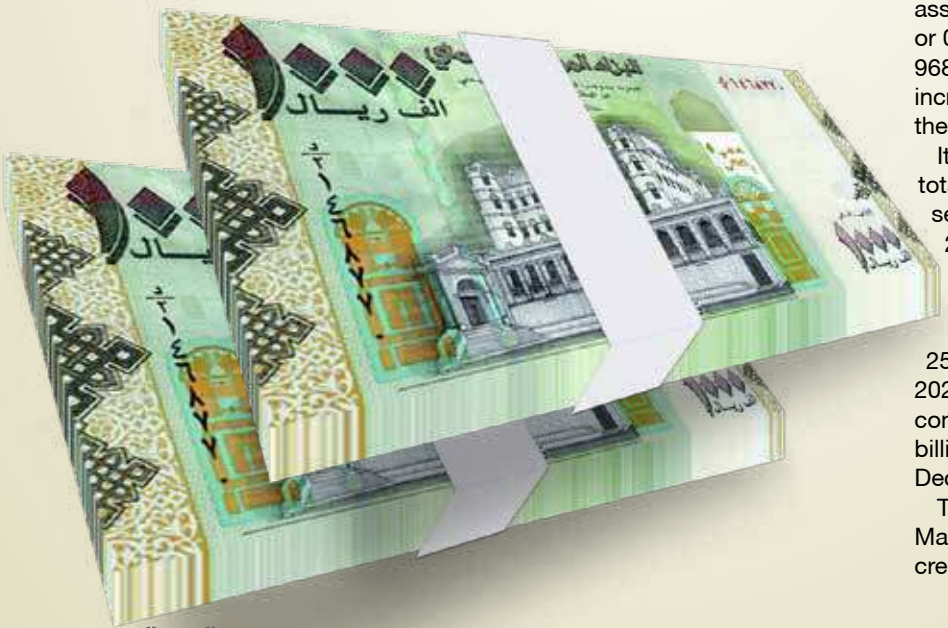

يتقدم موظفو مصلحة الجمارك بالعاصمة المؤقتة عدن
بأصدق التهاني والتبريكات للقيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس

الدكتور/ رشاد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي

ودولة الدكتور/ معين عبدالملك سعيد- رئيس الوزراء

ومعالي الأستاذ/ سالم صالح بن بريك - وزير المالية

وإلى كافة شعبنا اليمني العظيم بمناسبة

الذكرى الـ60 لثورة الـ26 من سبتمبر

والذكرى الـ 59 لثورة الـ14 من أكتوبر المجيدتين،،،

سائلين المولى عز وجل أن يعيد المناسبتين وقد تحقق لشعبنا ووطننا السلام والاستقرار،،،

عنهم:

عبدالحكيم ردمان القباطي

رئيس المصلحة

كل عام وأنتم بخير

الجمارك اليمنية
YEMEN CUSTOMS

المالية

mof-yemen.net Al-Maliah Magazine

مجلة فصلية تهتم بشؤون المال والاقتصاد

تصدر عن ديوان وزارة المالية العاصمة المؤقتة عدن

A Quarterly Mgazine Concerned with Finance & Economics

Issued by the Office of the Ministry of Finance, the Temporary Capital Aden

+967771679214

mof-yemen.net

دراسات- بحوث- تحليلات- تقارير
كتابات- أخبار مالية- قرارات

المالية
mof-yemen.net
Al-Maliah
مجلة فصلية- تهتم بشؤون المال والاقتصاد